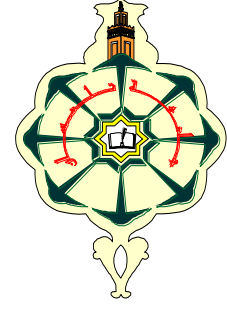


جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان -
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية



مبادئ في العلاقات الأوروبية المغاربية

السنة الثالثة تخصص: علاقات دولية

من إعداد الدكتور: عياد محمد سمير

السنة الجامعية

2017-2016

العلاقات التجارية الأوروبية المغربية

تستند العلاقات التجارية الأوروبية المغربية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة -عموما- إلى إعلانات رسمية متمثلة أساسا في: إعلان برشلونة 1995 ومالطا 1997 وشتوتغارت 1999 ومرسيليا 2000، وإعلان برشلونة مَهْد لإقامة شراكة بين ضفتي المتوسط بما فيها دول المغرب العربي، وهو الذي انعقد ببرشلونة يومي 26 و27 نوفمبر 1995، حيث اجتمع لأول مرة بمبادرة من الاتحاد الأوروبي، وزراء خارجية 15 دولة من الضفة الشمالية و12 دولة من جنوب وشرق المتوسط -بما فيها دول المغرب العربي- توج بـ "إعلان برشلونة" الذي شدد على تحقيق هدف "إقامة فضاء مشترك للسلم والاستقرار"، ويجب أن نشير إلى أنه بذلت جهود كبيرة من طرف فرنسا وإسبانيا وإيطاليا لإقناع الدول المتوسطية من الضفة الجنوبية للمشاركة في مؤتمر متوسطي تحدد فيه الخطوات العملية للمشروع المتوسطي.

إن القرار القاضي بحتمية إقامة مؤتمر متوسطي جاء نتيجة لتوصيات اجتماعات وندوات سبقت المؤتمر، يمكن ذكر بعضها في:

- قمة المجلس الأوروبي الذي انعقد في لشبونة Lisbonne في جوان 1992، وأصدر بيانا تضمن أهمية الضفة الجنوبية والشرقية لحوض المتوسط، وارتباطها بمصالح قوية مع الاتحاد الأوروبي.
- اجتماع المجلس الأوروبي في جزيرة كرفو Corfou اليونانية في جوان 1994 والذي خلص إلى أن هناك حاجة ملحة إلى دعم السياسات المتوسطية الجديدة.
- اقتراح اللجنة الأوروبية في أكتوبر 1994 بتأسيس شراكة أوروبية-متوسطية.
- القمة الأوروبية في أسن Essen بألمانيا في ديسمبر 1994 وقيامها بتوضيح مبادئ الشراكة المقترحة وحث الدول المتوسطية في الضفة الجنوبية القبول بها.
- اجتماع المجلس الأوروبي في مدينة كان Cannes بفرنسا حيث وضح موقف الاتحاد الأوروبي تمهيدا لمؤتمر برشلونة.

وإن الدعوة لعقد المؤتمر، ترجع أساسا للتحوف الأوروبي من احتمال فقدان مركزه في سلم القوى الدولية وتأثر مصالحه الإستراتيجية في العالم، كما أنّ العلاقات الاقتصادية بين

المجموعة الاقتصادية الأوروبية وبلدان جنوب وشرق المتوسط اتّسمت في السابق بطابع الظرفية وفقدان التّصوّر المشترك لتطوير هذه العلاقات بما يخدم الطرفين، وهو ما دفع بالطرفين إلى التفكير في وضع إطار جديد للتعاون الاقتصادي وإرساء أسس جديدة ودائمة لعلاقتهم الاقتصادية قصد بناء شراكة حقيقية في سياق النظرة الجديدة للاتحاد الأوروبي تجاه دول حوض المتوسط.

أما من جانب الدول المتوسطية الأخرى -بما فيها دول المغرب العربي- فإن قبولها للتفاوض مع الاتحاد الأوروبي حول مشروع الشراكة، يبرّره الاستياء العربي من الانحياز الأمريكي لإسرائيل في إطار مشروع الشرق أوسطية، خاصة وأن هناك عدد لا بأس به من الدول العربية هي متوسطة، فضلت الدخول في مشروع الشراكة المتوسطية على حساب مشروع الشرق أوسطية الذي دعت إليه الولايات المتحدة الأمريكية، كما تيقنت دول المنطقة بأنّ الاندماج في فضاء إقليمي أورو متوسطي يعدّ نقطة عبور لاندماج أوسع في الاقتصاد العالمي، نتيجة لتراجع المزايا والمنافع التفضيلية المتحصل عليها من خلال العلاقات السابقة للتعاون المتوسطي، كما شهدت عديد من دول حوض المتوسط تطورات اقتصادية صاحبها إصلاحات هيكلية -كالجزائر مثلا- ذلك بهدف تحرير اقتصادها والحدّ من تدخل الدولة وتحرير تجارتها الخارجية.

بالرجوع إلى "تصريح برشلونة" نجد أنه يتضمّن ثلاثة محاور أساسية هي:

- الشراكة السياسية والأمنية.
- الشراكة في المجالات الاجتماعية والثقافية والإنسانية.
- الشراكة الاقتصادية والمالية.

لقد حدّدت وثيقة برشلونة عدّة أهداف يراهن على تحقيقها في المديين القريب والبعيد، يمكن حصرها في النقاط التالية:

- 1- الإسراع في وتيرة التنمية الاجتماعية-الاقتصادية الدائمة.
- 2- تحسين الظروف المعيشية للسكان ورفع مستوى التشغيل وتقليص فوارق التنمية في المنطقة الأورومتوسطية.
- 3- تطوير التعاون والتكامل الإقليمي.

ولبلوغ هذه الأهداف تؤكد وثيقة برشلونة على إقامة شراكة اقتصادية ومالية تركز على

الأسس التالية:

- 1- إقامة منطقة تبادل حرّ في آجال 2010.
- 2- إقامة تعاون وتشاور في المجال الاقتصادي.
- 3- رفع مستوى الدعم المالي بصفة جوهرية من جانب الاتحاد الأوروبي لشركائه.

وأكد بيان برشلونة على ضرورة عقد مؤتمر أوروبي متوسطي على مستوى وزراء الخارجية في النصف الثاني من عام 1997، حيث تم الاتفاق على مدينة فاليتا La Valette عاصمة مالطا Malte، بأن تكون المكان الذي يستضيف المؤتمر في نوفمبر 1997، حيث تم إعداد المشروع الجانب الأوروبي وتم إحالته على اللجنة الأوروبية المتوسطة لإقراره، وحدّد هذا المشروع أوجه التعاون في مجالات وظيفية متخصصة سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية.

وبعد مرور حوالي 3 سنوات من صدور إعلان برشلونة، عقد مؤتمر شتوتغارت Stuttgart عام 1999، تم على إثره إصدار بيان رئاسي ملخص في مجموعة من النقاط الرئيسية والتي تتعلق بأبعاد الشراكة الأورومتوسطية المختلفة. كما تم عقد مؤتمرين آخرين، الأول بلشبونة Lisbonne يومي 25-26 ماي 2000، على مستوى وزراء خارجية الدول الأوروبية المتوسطة، هدف إلى تقييم عملية برشلونة والإعداد للمؤتمر الوزاري الرابع الذي انعقد بمرسيليا Marseille يومي 15-16 نوفمبر 2000.

هذا وتعدّ منطقة المغرب العربي مصدرا مهمّا للمواد الخام اللازمة للصناعات الأوروبية وسوقا لعدد من المنتجات الأوروبية، كما أن دول الإتحاد الأوروبي أنشأت في منطقة المغرب العربي عددا من الصناعات مثل: صناعة الأسمدة والإسمنت ... فضلا عن ذلك فإن المنطقة المغاربية تعتبر مصدرا وسوقا لليد العاملة التي تفتقر إليها أوروبا، نظرا للتراجع الديمغرافي في بعض دول الإتحاد الأوروبي، كما تستورد دول المغرب العربي من الإتحاد الأوروبي وسائل التقنية والتنمية والآلات والمعدات الصناعية، لذلك فمن المفيد التطرّق إلى دول المغرب العربي والشراكة مع الإتحاد الأوروبي وذلك بالتعرض إلى أهداف كل دولة من هذه الشراكة ومحتوى هذه الاتفاقيات:

1- اتفاق الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وتونس:

بعد انضمام تونس بصفة رسمية في الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة سنة 1990 وفي المنظمة العالمية للتجارة سنة 1994 وتنفيذها لبرنامج الإصلاح الهيكلي الهادف إلى تطوير الاقتصاد التونسي من خلال تشجيع الاستثمار وتحرير التجارة ورفع القدرات التصديرية والانفتاح على العالم الخارجي، أصبح الاقتصاد التونسي مؤهلاً للدخول في مفاوضات مع الإتحاد الأوروبي لإقامة إطار تعاون شامل يقوم على التنمية المشتركة بين الطرفين في إطار اتفاقيات تعاقدية، عرفت باتفاقية الشراكة والتي تستند في أحكامها على مبادئ الغات GATT خاصة فيما يتعلق بإمكانية تقديم الأطراف المعنية لبعضها البعض امتيازات تفضيلية شريطة أن يكون ذلك في إطار منطقة للتبادل الحر أو إتحاد جمركي.

لذا سعت تونس منذ سنة 1992 إلى توسيع علاقاتها مع الإتحاد الأوروبي للانتقال بهذه العلاقات من مستوى المبادلات التجارية والإعانات المالية إلى علاقة شراكة تكون أكثر شمولية، تركز على صيغ جديدة للتشاور والحوار، فتمّ ذلك في 17 جويلية 1995، ذلك قبل أن يدخل إعلان برشلونة حيز التنفيذ في 1 مارس 1998، وهي أول دولة مغربية، بل عربية متوسطة تبرم اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، ويعتبر "البلد النموذج" لإطار الشراكة الأورو-مغربية لما سجل من تقدم كبير في تطبيق برنامج الشراكة مع الإتحاد الأوروبي الذي شرع فيه منذ 1996، إذن حلت اتفاقية الشراكة لعام 1995 محل اتفاقية التعاون الأوروبية-التونسية لعام 1978، حيث أصبحت تونس شريكا في مسار برشلونة.

وأولت تونس أهمية كبيرة لهذا الاتفاق باعتبار أن دول الإتحاد الأوروبي تعد من أكبر شركائها في العالم، حيث تمثل الصادرات التونسية ما يزيد عن 79% إلى السوق الأوروبية، مقابل 71% من وارداتها، بالإضافة إلى أن تونس قد استفادت عن ما يقارب مليار وعشرة ملايين دولار منحها أوروبا في شكل اعتمادات مالية منها 453 مليون دولار كمساعدات وهبات ومبلغ 642 مليون دولار في شكل قروض ميسرة، أما بخصوص الاستثمارات فيوجد ما يزيد عن 877 مشروع أوروبي مشترك تتجه في معظمها للإنتاج التصديري وأدت هذه المشاريع إلى خلق ما يزيد عن 80 ألف منصب شغل.

وللإشارة فقد دامت المفاوضات التونسية- الأوروبية أربع سنوات وتم التركيز فيها على المنتوجات الزراعية التي تتمتع فيها تونس بمزايا نسبية وتشكل أهمية كبيرة للاقتصاد التونسي كمادة زيت الزيتون، حيث كانت تدخل السوق الأوروبية وفق نظام الحصص وتجد منافسة شديدة من إسبانيا والبرتغال، ومن المواضيع التي أخذت حيزا كبيرا من النقاش: موضوع المهاجرين التونسيين إلى دول الإتحاد الأوروبي والذين يقدر عددهم حوالي 400 ألف تونسي ويشكلون مصدر تحويلات خارجية هام بالنسبة لتونس.

هذا ولم تتعثر مفاوضات الإتحاد الأوروبي مع تونس، نتيجة توجه هذه الأخيرة نحو اقتصاد السوق وخصوصة المؤسسات منذ الثمانينيات، حيث جاءت هذه الاتفاقية لمساندة التحديث الاقتصادي في تونس وذلك لرفع مستوى المنافسة في قطاع الإنتاج، تمهيدا لإنشاء منطقة التبادل الحر بالمتوسط التي تقوم في 2010 (آنذاك).

لقد تعرّض الاتفاق الأوروبي- التونسي للأوجه المختلفة للعلاقات والقضايا ذات الاهتمام الثنائي والمشارك في ست وتسعين 96 مادة إضافة إلى الديباجة، تناولت في مجملها أربع مجالات تمثلت في الجوانب الآتية:

- 1- يتمثل في إقامة حوار سياسي منظم والتشاور في المواضيع السياسية الدولية ذات الاهتمام المشترك والتي تخص السلم والأمن والاستقرار.
- 2- يتعلق بالجانب التجاري بإقامة منطقة التبادل الحر خلال فترة انتقالية محددة بـ 12 سنة كمدة قصوى (وهو في الواقع تفويض ممنوح من قبل الإتحاد الأوروبي بسنتين إضافيتين للمدة المحددة من طرف GATT وهي 10 سنوات).
- 3- يتعلق بالتعاون الاقتصادي ويشمل جميع الميادين التي لها تأثير على العلاقات الأوروبية- التونسية: (النقل، السياحة، التربية، التكوين...) وكذا التعاون المالي لدعم الإصلاحات الهيكلية الضرورية للاقتصاد التونسي.
- 4- ويتعلق بالتعاون الاجتماعي والثقافي ومعالجة مشاكل الهجرة غير المشروعة.

والملاحظ لبند اتفاقية الشراكة الأوروبية- التونسية يسجل ما يلي:

- 1- بخصوص تجارة الخدمات بين الطرفين فنص الاتفاق في المادتين (31-32) على قيام الطرفين بتوسيع مجالات العلاقة لتمكين المؤسسات الاقتصادية في كلا الطرفين حق العمل في إقليم الطرف

الأخر وخاصة المؤسسات المالية، أما المادة 45 من نص الاتفاقية أشارت إلى ضرورة تنمية السياحة بين الطرفين والعمل على تنمية قدرات تونس في مجال الإدارة وخدمات التموين.

2- أما بالنسبة لحرية انتقال العمالة، فقد أشار الاتفاق في مادته 64 على ضرورة تحسين ظروف عمل المواطنين التونسيين المقيمين بشكل قانوني في كافة دول الإتحاد الأوروبي وعدم التمييز ضدهم، ومعاملتهم معاملة المواطنين نفسها فيما يتعلق بظروف الشغل والأجور والفصل من العمل وتكافؤ الفرص في الحصول على الشغل وكذا التمتع بالمزايا والحقوق التي تقدمها قوانين الضمان الاجتماعي.

3- وبخصوص التعاون المالي والفني فقد نصت المادة 70 من الاتفاق على قيام الإتحاد الأوروبي بتقديم المساعدة المالية والفنية إلى تونس وذلك من أجل تحديث الاقتصاد التونسي وتطوير البنى التحتية وتشجيع الاستثمار الخاص، ومساعدة الاقتصاد التونسي على تحمل أعباء تحرير التجارة مع الإتحاد الأوروبي وخلق فرص عمل جديدة.

4- وفي مجال تبادل المنتجات الفلاحية ومنتجات الصيد البحري، تنص الاتفاقية على أن يعمل الطرفان على تحرير أوسع للمبادلات فيما بينهما بصفة تدريجية ودون المساس باتفاقيات GATT وذلك بالتركيز على المبادئ الآتية:

- عدم فرض قيود كمية جديدة على الواردات، أو اتخاذ أي إجراءات أخرى مماثلة على المبادلات بين الطرفين .
- إلغاء القيود الكمية والإجراءات ذات الأثر المماثل المطبقة على المبادلات.
- الامتناع عن ممارسة أي إجراء داخلي من شأنه أن يؤدي إلى التمييز بين المنتجات المحلية ومنتجات الطرف الآخر.
- إمكانية اتخاذ إجراءات حمائية ووقائية في حالة ممارسة الإغراق من أحد الأطراف في علاقاته مع الطرف الآخر أو دخول منتوجات عن طريق الاستيراد بكميات وشروط من شأنها أن تلحق الضرر بالمنتجين الوطنيين.

وللإشارة فإن المنتجات الفلاحية ومنتجات الصيد البحري المصدرة إلى الإتحاد الأوروبي سوف تستفيد بمجموعة من الامتيازات تم تحديدها حسب نوعية المنتج ودرجة حساسيتها على مستوى السوق الأوروبية وتتمثل هذه الامتيازات فيما يلي:

- 1- عدم تحرير مبادلات المنتجات الفلاحية في بداية تنفيذ الاتفاقية، لكن المضي في تحريرها تدريجيا حتى سنة 2000.
- 2- الإعفاء التام من التعريفات الجمركية وبدون تحديد كمي للصادرات ولفترات التصدير، وهذا بالنسبة للمنتجات التي لا يشكل تصديرها أي خلل على السوق الأوروبية (كالتنمر وبعض الخضروات وكذا بعض أصناف اللحوم والنباتات المستعملة في إنتاج العطور... وغيرها).
- 3- الإعفاء التام من التعريفات الجمركية مع تحديد فترة زمنية معينة، مع إمكانية تحديد كميات مرجعية للمنتجات التي قد يشكل تصديرها بعض الإختلالات في السوق الأوروبية، وبهم هذا الامتياز أغلبية أنواع الخضر.
- 4- الإعفاء التام من التعريفات الجمركية ولفترات تصدير محددة مع إمكانية تحديد كميات مرجعية للمنتجات التي سوف تؤدي إلى خلق بعض الصعوبات في السوق الأوروبية وأهم المنتجات المعنية بهذا الامتياز نذكر خاصة: الفلفل، الفول المخصص للبذر، والخيول المخصصة للذبح.
- 5- الإعفاء التام من الحقوق الجمركية في حدود حصة تعريفية معينة وبهم هذا الامتياز، (البطاطا، البرتقال والخمور).
- 6- إخضاع زيت الزيتون الخام والذي يعتبر من أهم الصادرات الزراعية التونسية عند دخوله السوق الأوروبية إلى ضريبة جمركية حوالي 7 إيكو لكل 100 كلغ، وذلك في حدود 40000 طن من المحصول السنوي.
- 7- الإعفاء التام من الحقوق الجمركية في حدود حصص تعريفية أو كمية مرجعية وبهم هذا الإجراء: الزهور، اللوز والبرتقال غير الطازج والمشمش ومعجون الطماطم.
- 8- التخفيض بنسب مختلفة في الرسوم الجمركية بدون تحديد للكميات المصدرة، ويتعلق هذا الإجراء على الخصوص ب: الباذنجان، القرع، العنب، الدلاع، البرقوق... إلخ.
- 9- أما فيما يتعلق بالمنتجات الغذائية التونسية الأكثر تصنيعا تتمتع عند التصدير بالإعفاء التام من الرسوم الجمركية على المكونات الصناعية الداخلية في تركيبها، في حين يتم إخضاع المكون الفلاحي لرسوم جمركية تعكس الفارق بين أسعار هذه المكونات عند التوريد في الإتحاد الأوروبي وأسعارها داخل الإتحاد.

هذا ونصّ اتفاق الشراكة على تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- 1- وضع إطار ملائم للحوار السياسي بين الطرفين.
- 2- وضع الشروط الملائمة لتحرير مبادلاتها من السلع والخدمات ورؤوس الأموال بشكل تدريجي.
- 3- دعم العلاقات الاجتماعية وتطوير التعاون في المجالات الثقافية والإنسانية.
- 4- تشجيع الاندماج المغربي عن طريق دعم المبادلات والتعاون بين تونس ودول المنطقة.
- 5- تعزيز التعاون والاندماج الدوليين ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.
- 6- دعم الجانب البيئي في عملية التنمية وربط النسيج الاقتصادي بضرورة حماية البيئة والمحافظة عليها.
- 7- إخضاع برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية والصناعية لمعايير الجودة والمواصفات العالمية، وفي هذا الإطار وضعت الحكومة التونسية خطة تشمل 1500 مؤسسة لرفع مستوى إنتاجها وجودتها.
- 8- إنشاء منطقة للتبادل الحر بين تونس والإتحاد الأوروبي على مدى 12 سنة كأقصى تقدير من العمل التدريجي لإزالة الحواجز الجمركية، وقد تم الاتفاق على تحديد أربع قوائم من السلع التي سيتم تحريرها حسب جدول زمني متفق عليه.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف اتفق الأطراف على عقد لقاءات كلما دعت الحاجة إلى ذلك، وشكلت عدة لجان لهذا الغرض كما جرت عدة اجتماعات للوزراء وكبار المسؤولين في إطار الدبلوماسية الوقائية وخلق مناخ دائم من الاستقرار والثقة المتبادلة بين الشركاء.

وإن تبني تونس لسياسات اقتصادية تتماشى مع برامج سياسات الاتحاد الأوروبي الاقتصادية المقترحة قد ساعدت في نمو برامج الشراكة الأوروبية- التونسية، كإتباع برامج خصوصية وتحرير آلية الاقتصاد التي باشرتها تونس منذ سنة 1987، كما انضمت تونس إلى منظمة التجارة العالمية في نفس السنة التي وقعت فيها اتفاقية الشراكة أي سنة 1995.

هذا ويتضمن برنامج الشراكة تحديث البنى الاقتصادية التونسية وتأهيل الشركات والمؤسسات من خلال المبالغ التي يقدمها الاتحاد الأوروبي لتونس في إطار برامج MEDA، إضافة إلى المساعدة في برامج الاستثمار والبحث عن شركاء، وفتح المجال للأجانب "أي الجانب

الأوروبي" لشراء 49 % من الشركات التونسية المدرجة في البورصة بعد أن كانت هذه النسبة لا تتجاوز 10%.

بدأت تونس في يناير عام 2008، كأول دولة في الضفة الجنوبية للمتوسط، في تطبيق اتفاقية التبادل التجاري الحرّ مع الاتحاد الأوروبي في المجال الصناعي، وبموجب هذا الاتفاق أصبحت المنتجات الصناعية التونسية تحظى بتسهيلات للدخول إلى الأسواق الأوروبية، التي تعد الأهم على الإطلاق للصادرات التونسية. ولم تعد هذه الاتفاقية بالنفع على قطاع الصادرات الصناعية وحسب، وإنما شكلت دافعا لعدد من الإجراءات التي شهدتها الاقتصاد التونسي في السنوات الأخيرة، وتكمن أهمية هذه الاتفاقية حسب رضا قويعة، ليس فقط لأنها تمكن المنتجات التونسية من دخول السوق الأوروبية، التي تعد بأكثر من 500 مليون مستهلك، بل أيضا لأنها ساهمت بشكل كبير في تطوير المنافسة وتحسين وسائل الإنتاج في تونس ونقل التكنولوجيا إليها، كما ساهمت هذه الاتفاقية في ارتفاع قيمة الاستثمارات الأوروبية في البلاد وبالتالي خلق فرص عمل كبيرة للتونسيين.

وحسب إحصائيات رسمية تونسية بلغت في عام 2008 قيمة الاستثمارات الأوروبية 2270 مليون دينار تونسي، أي نحو 70 بالمائة من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تونس، كما بلغ عدد الشركات الأوروبية في تونس نحو 2500 من إجمالي 2966 مؤسسة أجنبية، وفق إحصائيات رسمية لعام 2008. وتعكس هذه الأرقام مدى ارتباط الاقتصاد التونسي بالاتحاد الأوروبي، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار أن نحو 80% من الصادرات التونسية موجه إلى دول الاتحاد الأوروبي.

ولكن اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي تقضي أيضا برفع القيود الجمركية عن المنتجات الأوروبية وفتح السوق التونسية أمامها وذلك عقب دخول الطرفين في تبادل تجاري تام خلال العام الجاري، الأمر الذي يصفه فولفغانغ مورياخ Wolfgang M.، من المؤسسة الألمانية للتعاون التقني GTZ في تونس، بأنه "سلاح ذو حدين"، وأعرب في تصريحات لدويتشه فيله Deutsche Welle عن توقعاته "بأن تلت الشركات التونسية قد تندثر، وتلت ربما يتمكن من البقاء، فيما بإمكان الثلث الآخر أن يكون قادرا على المنافسة".

لذا، وبعد حوالي عشرين عاما عن إعلان برشلونة الأورومتوسطي، واتفاقية الشراكة الأوروبية التونسية التي بدأ تطبيقها في عام 1998، انعقدت ندوة جوارية مفتوحة بين ممثلين عن

مفوضية الاتحاد الأوروبي هما رئيسة البعثة التجارية في مفوضية الاتحاد الأوروبي السيدة ميشيلا دوديني Michel Dieudonné، والسكرتيرة الأولى في السفارة، وثلة من الخبراء والباحثين التونسيين بينهم نشطاء في المجتمع المدني وجمعية "استشراف وتنمية"، وموظفون في "المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية" التابع لرئاسة الجمهورية، تمّ فيها طرح بعض الاشكالات أهمها: ليس من مصلحة تونس تعديل بعض بنود تلك الشراكة؟ وهل كانت تلك الاتفاقية بينودها الاقتصادية والتجارية عادلة ومنصفة أم مجحفة وظالمة؟ لذلك ينبغي إعادة النظر فيها، ومن هي الجهات التي تتحمل مسؤولية تراكم مشاكل العجز التجاري وانخفاض مداخيل الجباية لتونس منذ 1995؟.

2- اتفاق الشراكة بين الإتحاد الأوروبي والمغرب:

ارتبط المغرب بالإتحاد الأوروبي عبر علاقات سياسية واقتصادية دعمها القرب الجغرافي، وقد تطورت هذه العلاقة عبر سلسلة من المحطات المتوالية، فقد دخلت المغرب في وقت مبكر في اتفاقيات ثنائية مع دول الإتحاد الأوروبي سبقت برامج الشراكة المتوسطية، خاصة اتفاقية الصيد مع إسبانيا بين 1983 و1987، التي أعقبتها اتفاقية صيد أولى مع الإتحاد الأوروبي للفترة بين 1988 و1992، واتفاقية ثنائية خاصة بالفترة ما بين 1992 و1996، وهي الاتفاقية التي عارضتها إسبانيا، مما اضطر الإتحاد الأوروبي لدفع تعويضات للصيادين الإسبان تعادل % 50 من أجورهم، هذا ويدفع الإتحاد الأوروبي للمغرب نحو 150 مليون دولار سنويا مقابل قيام 140 مركبا بالصيد في المياه الإقليمية المغربية.

هذا وقد وقعت اتفاقية الشراكة الأوروبية-المغربية في 26 فيفري 1996، والتي تدخل في إطار تقوية السياسة المغربية للإتحاد الأوروبي، تمّ إدخال ضمن هذه الاتفاقية- بعض الإجراءات المتعلقة بالإنشاء التدريجي لمنطقة التبادل الحر تتوافق مع القواعد العامة للمنظمة العالمية للتجارة، ومبدأ المعاملة بالمثل بخصوص التعاملات التجارية التفضيلية، وإدراج تجارة الخدمات (حقوق الإنشاء أو التأسيس وتقديم الخدمات) وإقامة حوار سياسي من خلال تشكيل مجلس للمشاركة على المستوى الوزاري (Conseil d'association) ولجنة الشراكة (Comité d'association) مكلفتين بتسيير الاتفاقية.

ودخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في 01 مارس 2000، والتي تندرج في إطار تقوية السياسة المغربية للإتحاد الأوروبي كما تم تحديدها في إعلان برشلونة، حيث ينبغي ترجمتها وتجسيدها ميدانيا بخلق منطقة حرة للتبادل بين الطرفين خلال فترة 12 سنة، في ظلها يقوم المغرب بإلغاء وإزالة القيود التعريفية والعراقيل غير الجمركية من أجل الاستفادة من المساعدات المالية المخصصة في إطار برنامج (MEDA).

لقد تضمنت هذه الاتفاقية ثمان (08) محاور تمثل الشق الاقتصادي من بينها:

- 1- الانتقال الحر للسلع بإنشاء منطقة للتبادل الحر تميز بين المنتجات الصناعية والمنتجات الفلاحية.
- 2- حقوق التأسيس والخدمات، حيث اتفق الطرفان على توسيع مجال تطبيق الاتفاقية بشكل يسمح بإدراج الحق في إنشاء أو تأسيس المؤسسات في إقليم الطرف الأخر، وتحرير تقديم الخدمات (المالية، البنكية، المواصلات والاتصالات).
- 3- الدفع، رأسمال والمنافسة: تعهد الطرفان بالسماح بعملية الدفع وتسوية العمليات أو الصفقات الجارية بعملة قابلة للتحويل، وإمكانية خروج الأرباح الناتجة عن الرساميل المستثمرة.
- 4- التعاون الاقتصادي الذي يشتمل التعاون في القطاعات التي يتم تحرير مبادلاتها بين الإتحاد الأوروبي والمغرب، ويتعلق أساسا بالقطاعات التي تسمح بتسهيل التقارب بين الاقتصاد المغربي والاقتصاد الأوروبي، وخاصة القطاعات المؤدية إلى رفع مستويات النمو وخلق فرص الشغل، واحتوى هذا التعاون الجوانب الآتية :

- التعاون المغربي البيني (La coopération intra maghrébine).
- التعاون العلمي التقني والتكنولوجي.
- التعاون الصناعي الخاص بتحديث وإعادة الهيكلة الصناعية بما فيها الصناعات الزراعية الغذائية وتحسين محيط المؤسسة.
- التعاون في مجال توحيد وتقييم مطابقة النوعية (Conformité de qualité).
- تقارب التشريعات والنظم والقوانين.
- التعاون من أجل مقارنة القواعد المعيارية المشتركة عن طريق تقوية وإعادة هيكلة المصالح أو الهيئات المالية بتحسين النظم المحاسبية، المراجعة المحاسبية والرقابة المالية.
- التعاون في المجال الجمركي الهادف إلى تنشيط الرقابة والإجراءات الجمركية، استعمال وثائق إدارية موحدة ووضع نظام مشترك للعبور بين الإتحاد الأوروبي والمغرب.

- ترقية الإستثمارات وحمائتها وذلك بخلق محيط مشجع للتدفقات الإستثمارية وذلك من خلال:

- وضع إجراءات متناسقة ومبسطة لآليات الاستثمار المشترك بين المؤسسات أو الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

- وضع إطار قانوني يشجع الاستثمار بتوقيع اتفاقيات تتعلق بتفادي الازدواج الضريبي.

5-التعاون المالي الذي يقوم على ما يلي :

- دعم الإصلاحات الهادفة إلى تحديث وعصرنة الاقتصاد.

- إعادة تأهيل الهياكل الاقتصادية.

- تحريك وتفعيل الاستثمار الخاص الأوروبي في المغرب من خلال سياسات التشجيع والتعريف بالمنطقة وعرض المزايا التي توفرها المنطقة.

- وضع نظام ملائم للتمويل خاصة باعتماد صيغة التمويل رأسمال- مخاطرة الذي يسمح بتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ومن خلال تفحص الشق الاقتصادي من الاتفاقية نجد أنه احتوى على بعض النقاط المهمة:

1- التذكير بالاعتماد المتبادل بين الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي والمغرب, ومن ارتباطات تاريخية وقيم مشتركة بين الجانبين، ونص الاتفاق على إرادة الطرفين في إقامة علاقات دائمة مرتكزة على المعاملة بالمثل والتضامن والشراكة والتنمية المشتركة.

2- حرية تنقل السلع؛ حيث نصت المادة 6 من الاتفاق على أن "يقوم المغرب والإتحاد الأوروبي بإقامة منطقة للتبادل الحرّ خلال فترة انتقالية حددت بـ 12 سنة كأقصى مدة, ابتداء من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، وطبقا لإجراءات الاتفاقية العامة للحقوق الجمركية والتجارة "GATT".

3- تم التمييز في إطار منطقة التبادل الحر بين المنتجات الصناعية والمنتجات الفلاحية كما يلي:

أ-المنتجات الصناعية:

إلغاء الحقوق الجمركية والرسوم المماثلة على الواردات المغربية من المنتجات الصناعية ذات المنشأ الأوروبي بمجرد دخول الإتفاقية حيز التنفيذ، ولكن بصفة تدريجية وهذا ما جاءت به المادة التاسعة 9 من الإتفاق.

ب- المنتجات الفلاحية:

تنصّ المادة 16 من الاتفاقية على أن الإتحاد الأوروبي أو كما جاء في النصّ "المجموعة" (La communauté) والمغرب إتفقتا على التحرير المتدرج والمتبادل لكل المنتجات الفلاحية ومنتجات الصيد لاحقا، وذلك على مرحلتين: حيث يتم في المرحلة الأولى الإبقاء على شروط التبادل المعمول بها قبل هذه الاتفاقية وهذا إلى غاية سنة 2000، مع بعض التعديلات المتعلقة برفع حصص الصادرات المغربية المعفاة من الرسوم الجمركية (كالطماطم، البطاطس، والزهور) أما بعد سنة 2000 تم الإتفاق على مراجعة الوضع واتخاذ إجراءات ملائمة للتحرير المتبادل في المرحلة الثانية.

هذا وتتمثل أهم الإعفاءات التي حصل عليها المغرب فيما يلي:

- الإعفاء الجمركي مع تحديد الحصص التعريفية، وتتكون هذه المجموعة من المواد غير الخاضعة لسعر الدخول، لكن تدخل في حدود كميات معينة وتشمل 33 منتج أهمها: البطاطس (120 ألف طن) والبصل (7 آلاف طن)، الزهور (3 آلاف طن).

- إعفاء جمركي لبعض المواد التي تطبق عليها أسعار دخول منخفضة: كالطماطم بحصة قدرها 150676 طن من أول أكتوبر إلى نهاية مارس بسعر دخول منخفض يعادل 500 إيكو للطن (حيث يتراوح سعر الدخول حسب اتفاقية الغات ما بين 700-920 إيكو للطن)، والبرتقال بحصة قدرها 340 ألف طن طوال السنة مع سعر دخول منخفض يقدر بـ 275 إيكو للطن بداية من أول ديسمبر إلى نهاية ماي (سعر الدخول حسب اتفاقية الغات 372 إيكو للطن).

وفي هذا الإطار تم التمييز بين أنواع مختلفة من المنتجات الزراعية نلخصها فيما يلي:

- المنتجات التي يسمح بدخولها بدون رسوم أو بمعدل تفضيلي ودون تحديد كمي (كالخيول الحية المعدة للذبح التي منشؤها المغرب) بالإضافة إلى بعض المستحضرات المستخدم فيها الدقيق والبسكويت والخضروات المحفوظة في الخل...إلخ.

- المتوجات الخاضعة لنظام الكميات المرجعية يسمح بدخولها بدون رسوم جمركية أو بمعدل تفضيلي دون تحديد كمي، كفاكهة الكيوي Les kiwis التي منشؤها المغرب والتي يسمح بدخولها من أول جانفي إلى 30 أفريل من السنة.

- منتجات لا تخضع لأي تقييد كمي، ويمكن للإتحاد أن يحدد كمية مرجعية إذا لاحظ أن حجم الواردات يمكن أن يخلق صعوبات في سوق الإتحاد الأوروبي، وبالتالي تخضع السلعة لحصة تعريفية، ومن أمثلة هذه المنتجات (المشمش المجفف الذي منشؤه المغرب).

- إعفاء واردات مواد التجهيز من الرسوم الجمركية، أما بالنسبة للمواد الأولية غير المنتجة محليا، فإن الإعفاء يكون تدريجيا لمدة 4 سنوات بمعدل 25 % كل سنة حتى وصل إلى الصفر بحلول سنة 2000 عن طريق تخفيض ما نسبته 10 % كل سنة لمدة 10 سنوات.

بالإضافة إلى إلغاء أو تخفيض الرسوم الجمركية فإن الاتفاق الموقع بين الطرفين يمنع الجانبين من اللجوء إلى اعتماد إجراءات غير تعريفية للحد من دخول منتجات الطرف إلى الطرف الآخر، أو أي تقييد كمي على الواردات من شأنه أن يحد من حجم المبادلات بين الطرفين، كما يمنع الاتفاق اللجوء إلى اعتماد إجراءات جبائية بشكل تمييزي، حيث تنص المادة 23 من الاتفاق على أنه: "لا يمكن وضع أي عراقيل من شأنها أن تقف في وجه إنشاء إتحاد جمركي أو منطقة للتبادل الحر..."، غير أن المادة 24 من نفس الاتفاق تسمح للأطراف من اعتماد إجراءات حمائية من أجل مواجهة ممارسة الإغراق (Dumping).

تجب الإشارة إلى أن قطاع الصيد البحري يعتبر خصوصية في اتفاقية الشراكة الأورو-مغربية حيث أن كان من المفروض أن تكون الاتفاقية الثانية الخاصة بالفترة 1992-1996 آخر تعاهد من نوعه بين الطرفين، وهو الذي كان يضمن لتدخلات الصيادين الأوروبيين في المياه الإقليمية المغربية استقرارا كبيرا، لكن كان على الطرفين تحضير أرضية جديدة لعلاقتهما المستقبلية في هذا المجال، إذ وجب في الواقع الوصول إلى إنهاء مرحلة "الحجر الاستعماري" على فضاء الصيد المغربي في بداية الألفية الجديدة، وقد كان هذا الملف ورقة الضغط الرابعة

التي وظفها المفاوض المغربي في اتفاقيات الشراكة حتى ولو كانت النتيجة هي مجرد تعديل فقط لبنود الاتفاقية السابقة.

وفي سنة 2005 جدد المغرب اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي في مجال الصيد البحري حيث تمتد الاتفاقية على مدى أربع سنوات، وتنصّ على تقليص الكمية المسموح باصطيادها، والترخيص فقط للسفن التقليدية التي تستعمل آليات صيد انتقائية، واستثناء المصايد الحساسة والخاضعة لضغط قوي، والعمل بنظام التدبير بالحصص للأسماك السطحية في المنطقة الجنوبية مقابل منح المغرب تعويض مالي سنوي، بالإضافة إلى تفريغ نسبة من الإنتاج بالموانئ المغربية وتوفير الشغل لحوالي 300 بحار على متن السفن الأوروبية المرخص لها.

وبمناسبة انعقاد مجلس الشراكة بين الإتحاد الأوروبي والمغرب في 23 جويلية 2007، قرر المغرب والإتحاد الأوروبي الشروع في تفكير مشترك يهدف إلى تقوية العلاقات الثنائية، وقد وُضِعَت اقتراحات ملموسة تهدف إلى تكريس الوضع المتقدم الذي يسعى إليه المغرب علاقته مع الإتحاد الأوروبي، وخلال مجلس الشراكة السابع المنعقد في 13 أكتوبر 2008 في اللكسمبورغ Luxembourg، تم تأكيد الوضعية المتقدمة للمغرب كأول شريك في منطقة جنوب حوض البحر الأبيض المتوسط مع تدشين مرحلة جديدة لعلاقات متميزة، وتمّ تأكيد هذه الوضعية المتقدمة من خلال تقوية الحوار السياسي، التعاون الاقتصادي والاجتماعي في ميادين البرلمان، الأمن والقضاء وفي مختلف القطاعات خاصة الفلاحة، النقل، الطاقة والبيئة علاوة على الاندماج التدريجي للمغرب في السوق الداخلية المشتركة والتقارب القانوني والتشريعي.

وبموجب صفة "الوضع المتقدم" الذي أعطي للمغرب، يمنح حق ولوج كل مجالات الفعل الأوروبي باستثناء الانضمام الكامل لبناه وهياكله، لا سيما التشريعية والتنظيمية، وبقراءة أولية لمضمون "الوضع المتقدم" هذا، على الأقل كما تمّ التأشير عليه في منطوق "اتفاق لوكسمبورغ Luxembourg" الناظم للوضع إياه، والذي لا يزال المؤطر الفعلي للعلاقة بين الجانبين، نستنتج أن الاتفاق لا يمنح المغرب الحق في المساهمة في بنى الإتحاد الأساسية، لا سيما باللجنة الأوروبية وبالبرلمان، لكن ما سوى ذلك فإنه يمنحه كل شيء تقريبا.

وعلى المستوى الاقتصادي، نرى في الوثيقة أن "الشريكين" اتفقا على تيسير الاندماج الكامل والتدريجي للمغرب بالسوق الداخلي للإتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالسلع والخدمات، وأيضا فيما يخص الارتباط بالشبكة الأوروبية في النقل والاتصالات والطاقة وما سواها، المغرب هنا لن

يستفيد فقط من سوق تجاري ضخم، سوق مالي أضخم، ولكنه سيستفيد أيضا وبالأساس من البنى التحتية التي تضمن له ذات الولوج، دونما تكاليف كبرى من لدن مقاولاته وفاعليه الاقتصاديين.

ولا شك في أن للاتحاد الأوروبي مبتغيات ومطالب يرى في هذا الاتفاق، أو في بعض من بنوده على الأقل، ترجمة عملية لها بهذا الشكل أو ذاك، فمعظم ما يبيع المغرب ويشترى يذهب للاتحاد الأوروبي أو يأتي منه، خدمات وسلعا ويدا عاملة، وخبرات، وتيارات سياحية، ومصادر تمويل، واستثمارات مباشرة أو مشتركة، وما سواها .

من هنا يمكن القول أن اتفاق لوكسمبورغ بين المغرب والاتحاد الأوروبي إنما جاء كحوصلة طبيعية لتقاطع مصالح، لا يمكن للناظر إلا أن يسلم بضرورتها، بموضوعيتها، وبالغايات التي يتطلع إليها هذا الطرف وذاك، فالأسواق التجارية باتت هوس المغرب وأيضا الاتحاد الأوروبي سواء بسواء، وسوق الرساميل باتت هوس المغرب والمستثمرين الأوروبيين أيضا، إذا لم يكن بالحجم المرتجى، فعلى الأقل بالميزات المنتجة للثروة، المفرزة لمناصب الشغل.

3- اتفاق الشراكة بين الإتحاد الأوروبي والجزائر:

أخذت الجزائر خلال التسعينيات بإستراتيجية للإصلاح الاقتصادي تهدف إلى إقامة اقتصاد على أساس السوق ومتفتح على العالم، ولتحقيق تحرير واسع للتجارة وتعزيز التعاون في الكثير من المجالات أعطت الجزائر موافقتها لإقامة شراكة مع الإتحاد الأوروبي، لكنها لم تحذ حذو تونس والمغرب التي وقعتا اتفاقيات شراكة مع الإتحاد الأوروبي في 17 جويلية 1995 و15 نوفمبر 1995 على التوالي، فقد عبرت الجزائر مرارا عن رغبتها في الحصول على معاملة خاصة من الإتحاد الأوروبي بمراعاة خصوصياتها الاقتصادية المتمثلة في كونها بلد يعتمد على النفط كمورد أساسي لعائداتها، ونسيج صناعي لا يتمتع بالنجاعة الاقتصادية والقدرة الكافية التي تؤهله لمنافسة المنتجات الأجنبية، وكذا مراعاة الخصوصية الجيو-إستراتيجية والسياسية المتمثلة في الموقع الجغرافي الممتاز الذي تتميز به بتوسطها لبلدان المغرب العربي وإقليمها الواسع الذي يعتبر بمثابة بوابة إفريقيا، أما فيما يتعلق بالخصوصية السياسية فتتمثل أساسا في الحركية الأساسية التي إنتهجتها الجزائر والمتمثلة في استكمال الصرح المؤسساتي وتعميق الممارسة الديمقراطية وحرية التعبير.

وهناك العديد من الدوافع والأهداف التي تمحورت المفاوضات حولها؛ بالنسبة للطرف الجزائري، فإن المشاكل العويصة التي غرق فيها الاقتصاد الجزائري من مديونية خارجية، تفشي البطالة، جمود الجهاز الانتاجي وعدم كفاية النمو الاقتصادي وتأخرها عن الركب مقارنة بجيرانها سواء من ناحية التنظيم والتسيير أو التكنولوجيا المستخدمة وعدم كفاية مصادر التمويل، وضعف الاستثمار المحلي ونفور الاستثمار الأجنبي... كلها كانت وراء رغبتها في توقيع اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي يتيح لها فرص وميزات قد تمكنها من تحقيق تنمية اقتصادية شاملة.

وبالنسبة للطرف الأوروبي، هناك أهداف استراتيجية جعلته يعمل على توقيع اتفاق شراكة مع الجزائر، فهناك ارتباط اقتصادي شديد بين الطرفين، جعل منه الشريك التجاري الأول بالنسبة للجزائر، بالتالي من مصلحة الاتحاد الأوروبي المحافظة على السوق الجزائرية ورفع القيود الجمركية في إطار منطقة التجارة الحرة، خصوصا وأن الواقع يثبت محدودية المبادلات التجارية بين الدول المغاربية.

بدأت الجزائر مفاوضاتها من أجل إبرام اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي في جوان 1996، لكنها عرفت نوع من التأخير بسبب عدة عوامل أهمها:

- 1- كان الطرف الأوروبي دائما محترسا مثلما كان مع دول الجوار إذ أن هاجس الوضع الأمني في الجزائر لم يحفز الأوروبيين على المضي قدما نحو الأمام.
- 2- إصرار الجزائر على تمسكها بتأجيل موضوع التفكيك التدريجي للحقوق الجمركية من أجل حماية إنتاجها الوطني، خاصة وأن الاقتصاد الجزائري محل إعادة هيكلة وإعادة تأهيل الجهاز الإنتاجي.

لهذا فمنذ سنة 1997 عرفت المفاوضات مسيرة طويلة (12 جولة) منذ 1997 للوصول إلى اتفاق بين الجزائر والإتحاد الأوروبي، ولعل أهم الأسباب التي وقفت أمام تجسيد توقيع هذا الاتفاق هي:

- 1- التنازلات بخصوص الجانب الفلاحي والحقوق الجمركية، حركة رؤوس الأموال والمنافسة.
- 2- الجانب الأمني، بالقضاء على الإرهاب والجريمة المنظمة.
- 3- طلب الحصول على مساعدات مالية لتحديث وعصرنة القطاع المالي والمصرفي.
- 4- توسيع إطار التعاون الاقتصادي ليشمل جوانب الإنتاج ولا يقتصر على جانب التبادل فقط.

5- ينبغي أن تكون إجراءات رفع الحماية على الصناعة (Deprotection) مدروسة وفق تواريخ مختلفة تأخذ بعين الاعتبار القطاعات الصناعية، وبدلالة الحصص المالية (المخصصات) التي يقدمها الإتحاد الأوروبي من أجل إعادة تأهيل الجهاز الإنتاجي الوطني.

6- المطالبة بالتحريير التدريجي.

تم استئناف المفاوضات سنة 2001 لتنتهي بالمصادقة على اتفاقية الشراكة في 13 ديسمبر 2001 ببروكسل وهذا بعد سلسلة من الجولات، ليتم في النهاية الوصول إلى اتفاق نهائي في 22 أبريل 2002، ودخل حيز التنفيذ في سبتمبر 2005.

وما يجب الإشارة إليه، أن الإتحاد الأوروبي يعتبر بالنسبة للجزائر من أهم الشركاء التجاريين، حيث تمثل واردات الجزائر من الإتحاد الأوروبي أكثر من 65% خلال الفترة الممتدة من 1997 إلى 2003، أما صادرات الجزائر إلى الإتحاد الأوروبي فهي الأخرى تمثل نسبة معتبرة، حيث وصلت إلى 60% خلال نفس الفترة، وهو ما يدلّ على العلاقات التجارية القوية بين الطرفين.

هذا وأكد الطرفان من خلال الاتفاقية على أنها تدخل في إطار دعم وتطوير العلاقات الثنائية، وأنها تقوم على مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، خاصة فيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان والحريات السياسية والاقتصادية، حيث جاء في ديباجة اتفاق الشراكة أن الطرفين يأخذان بعين الاعتبار القرب وعلاقات الاعتماد المتبادل القائمة بينهما والمبنية على الروابط التاريخية والقيم المشتركة، وأنهما يأملان بتوطيد هذه العلاقات وضمن استمراريتها على أسس المشاركة، التضامن والتعاون.

افتتح نص الاتفاق بتبيان الاعتبار التي أدت إلى قيام شراكة بين طرفي الاتفاق، حيث جاء في المادة الأولى الأهداف التي تصبو إليها الشراكة الأوروبية الجزائرية إلى تحقيقها، كما نصّت المادة الثانية أن احترام مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان وفق الإعلان العالمي يشكّل عنصراً أساسياً لهذا الاتفاق.

هذا وقد احتوى الاتفاق الجزائري-الأوروبي على تسع (09) محاور تمثلت في الجوانب الآتية: (احتوت على 110 مادة):

1- الجانب الأول: يتمثل في إقامة حوار سياسي بين الطرفين، وحوار أمني باستمرار حتى يتسنى للشركاء تحقيق المزيد من الرقي والاستقرار وأمن المنطقة، كما يعمل على تنمية التفاهم المتبادل والتشاور المنظم حول المسائل الدولية، والتي هي ضمن المصالح المشتركة.

2- الجانب الثاني: يتعلق بحرية تنقل البضائع (التبادل التجاري)، وذلك بإقامة منطقة حرة للتبادل وهذا خلال فترة انتقالية تم تحديدها بـ 12 سنة ابتداء من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، أما فيما يتعلق بمجال تبادل المنتجات الفلاحية ومنتجات الصيد البحري، تنص الاتفاقية على أن يعمل الطرفان على تحرير أوسع للمبادلات فيما بينهما بصفة تدريجية، وذلك بالتركيز على المبادئ الآتية:

- عدم فرض قيود كمية جديدة على الواردات واتخاذ إجراءات أخرى مماثلة على المبادلات بين الطرفين.

- إلغاء القيود الكمية والإجراءات ذات الأثر المماثل المطبقة على المبادلات.

- إمكانية اتخاذ إجراءات حمائية ووقائية في حالة ممارسة الإغراق في علاقاته مع الطرف الآخر، أو دخول منتجات عن طريق الاستيراد بكميات وشروط من شأنها أن تلحق الضرر بالمنتجين الوطنيين.

3- الجانب الثالث: يتعلق بحقوق التأسيس أو الإنشاء وتقديم الخدمات (Droit d'établissement et prestation de service)، حيث اتفق الطرفان على توسيع مجال تطبيق الاتفاقية بشكل يسمح بإدراج الحق في إنشاء أو تأسيس المؤسسات في إقليم الطرف الآخر، وتحرير الخدمات (المالية، البنكية، المواصلات والاتصالات...إلخ) ، كما يلتزم الطرف الأوروبي بمنح الجزائر معاملة الدولة الأولى بالرعاية في إطار الاتفاقية العامة للتجارة والخدمات (GATS سابقا)، بينما ستمنح الجزائر بدورها لموردي الخدمات الأوروبيين امتيازات خاصة انطلاقا من قائمة الالتزامات المتفق عليها، مع العلم أنه تم تحديد موعد بعد 5 سنوات لمعالجة هذا الجانب (تجارة الخدمات)، هذا باعتبار أن الجزائر لم تنضم بعد إلى المنظمة العالمية للتجارة، وهي الفترة التي اعتقد الطرفين أنها كافية للانضمام.

4- الجانب الرابع: الدفع، رأسمال، المنافسة وإجراءات أخرى اقتصادية، حيث تعهد الطرفان بالسماح بعملية الدفع وتسوية العمليات أو الصفقات الجارية بعملة قابلة للتحويل، مع الالتزام بإمكانية كل طرف من عملية تحويل أو إخراج الأرباح الناتجة عن الرساميل المستثمرة، وحرية تنقل رؤوس الأموال المتعلقة بالاستثمارات المباشرة في الجزائر التي تقوم بها الشركات المنشأة وفقا للتشريع الجاري العمل به، وتم في هذا الجانب إتفاق الطرفان على اتخاذ إجراءات تقييدية في

حالة تعرض أحد الطرفين لإختلالات في ميزان مدفوعاتها، شريطة أن يتم إبلاغ الطرف الآخر بهذه الإجراءات، وأن يتم إزالتها فيما بعد فور تصحيح هذا الاختلال، كما ينبغي أن تكون محددة وفق رزنامة متفق عليها. أما قواعد المنافسة المتضمنة في الاتفاق، فهي مستوحاة من تلك المعمول بها داخل الاتحاد الأوروبي، كما اتفق الطرفان على حماية حقوق الملكية الفكرية طبقا للقواعد المعمول بها عالميا.

5- الجانب الخامس: التعاون الاقتصادي، التزم الطرفان على تقوية التعاون الاقتصادي الذي يخدم المصلحة المشتركة وهذا في إطار الشراكة المنصوص عليها في الاتفاقية، ويتعلق هذا التعاون أساسا وحسب ما جاءت به المادة 48 من الاتفاقية بالقطاعات التي تعاني مشاكل داخلية أو التي تم الاتفاق بشأن تحرير مبادلاتها بين الجزائر والإتحاد الأوروبي، وكذا القطاعات التي تسمح بتسهيل التقارب بين الاقتصاد الجزائري والاقتصاد الأوروبي، وخاصة القطاعات المؤدية إلى رفع مستويات النمو وخلق فرص الشغل وتطوير المبادلات بين الجزائر والإتحاد الأوروبي وإعطاء الأولوية للقطاعات المؤدية إلى تنويع الصادرات الجزائرية وتم التركيز في المواد 50 و53 من الاتفاقية على التعاون الجهوي وذلك كما يلي:

- دعم التكامل والاندماج الاقتصاديين (لاسيما التعاون المغربي البيني).
- تطوير الهياكل الاقتصادية الأساسية (البنى التحتية).
- التعاون في مجال البيئة ومقاومة التلوث.
- التعاون في مجال البحث العلمي والتكنولوجي، التربية، التعليم والتكوين.
- تشجيع الابتكار التكنولوجي، تحويل التكنولوجيا الجديدة، والمعارف التطبيقية وإقامة مشاريع للبحث والتطوير التكنولوجي، وتنمين نتائج البحث العلمي والتقني.
- التعاون في المجال الجمركي بهدف تنشيط الرقابة والإجراءات الجمركية، واستعمال وثائق إدارية موحدة ووضع نظام مشترك للعبور بين الطرفين.
- دعم وتشجيع الاستثمار المباشر والشراكة الصناعية.
- تشجيع عمليات التحديث وإعادة الهيكلة الصناعية بما فيها الصناعات الزراعية-الغذائية.
- إعطاء الأولوية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- توفير المحيط المشجع للمبادرة الخاصة بهدف دعم تنويع الإنتاج الموجه للأسواق الداخلية والتصديرية.
- وضع إطار قانوني يشجع الاستثمار بتوقيع اتفاقيات تتعلق بتفادي الازدواج الضريبي.

- التعاون من أجل مقارنة القواعد المعيارية المشتركة عن طريق تقوية وإعادة هيكلة المصالح أو الهيئات المالية بتحسين النظم المحاسبية، المراجعة المحاسبية، الرقابة المالية.
- التعاون في مجال توحيد وتقييم مطابقة النوعية والملكية الثقافية والصناعية والتجارية.
- كما مسّ هذا الجانب (التعاون الإقتصادي) عدة قطاعات أخرى تمثلت في قطاع النقل بدعم إعادة هيكلته وتحديثه، وكذا قطاع الإعلام والإتصال وقطاع الطاقة والمناجم، السياحة والحرف، التعاون في مجال الإحصاء، كما اشتمل هذا الجانب أيضا على التعاون بخصوص حماية المستهلكين.

6- الجانب السادس: التعاون الإقتصادي والثقافي، والذي يهدف إلى ترقية التعاون في المجال الاجتماعي والثقافي والتربوي، كما تمّ التركيز في هذا الباب على ضرورة إقامة حوار مستمر يتطرق لجميع القضايا ذات الاهتمام المشترك كالاندماج الاجتماعي للعمال الجزائريين وعمال الاتحاد الأوروبي المقيمين بشكل قانوني على تراب الدولة المعنية.

7- الجانب السابع: التعاون المالي، ويهدف إلى تأهيل الهياكل الاقتصادية، تشجيع الاستثمار الخاص لخلق مناصب شغل، تسهيل الدعم للتنمية الريفية، الاهتمام بالآثار السلبية التي يتأثر بها الاقتصاد الجزائري نتيجة إقامة منطقة التبادل الحرّ.

8- الجانب الثامن: التعاون في مجال العدالة والشؤون الداخلية، يشمل هذا التعاون مجالات عدّة، مثل التعاون في مجال القانون والقضاء ومكافحة الجريمة المنظمة وتبييض الأموال والمخدرات والإرهاب ورقابة الهجرة غير الشرعية.

9- الجانب التاسع: أحكام مؤسساتية عامة وختامية، وهذا من المادة 92 إلى المادة 110، حيث تمّ إنشاء مجلس الشراكة على المستوى الوزاري لمتابعة ودراسة المشكلات، يجتمع مرة واحدة في السنة، وإنشاء لجنة للشراكة تتكفل بعملية تسيير الاتفاق، تتكون من موظفين وخبراء من الطرفين.

إذن تطرّق الاتفاق في شقّه الاقتصادي إنشاء منطقة التجارة الحرة في حدود سنة 2010 (آنذاك)، والعمل على تحرير الاقتصاد الجزائري من خلال الإصلاحات الهيكلية وتأهيل المؤسسات للمنافسة وإعطاء الأولوية للقطاع الخاص ودعمه وتطويره من وضع قوانين

وتشريعات كفيلة بضمان تحقيق هذه الأهداف، وهذا يعني إعادة النظر في التشريعات والقوانين المعمول بها.

لقد تضمن الباب الثاني من الاتفاقية مسألة حرية وإجراءات تنقل السلع الصناعية والزراعية، مع تحديد كيفية تنفيذ الإجراءات المتعلقة بإنشاء منطقة التبادل الحرّ خلال الفترة الانتقالية:

أ- المنتجات الصناعية:

حدّدت الاتفاقية رزنامة تفكيك الحواجز الجمركية، وإعفاء ضريبي بصفة تدريجية إلى غاية الوصول إلى الإعفاء الضريبي الكامل على بعض المنتجات في إطار المبادلات التجارية التي تتم في منطقة التبادل الحر المرتقبة، حيث تمّ الاتفاق على تحديد ثلاثة قوائم من السلع يتمّ تحريرها وفق جدول زمني متّفق عليه.

هذا وتخصّ القائمة الأولى المنتجات الصناعية التي تمّ تفكيك الرسوم الجمركية عنها فوراً، وتحريرها بالكامل بمجرد دخول الاتفاقية حيّز التنفيذ في 2005، وتتكون هذه القائمة من 2076 منتجاً والخاضعة للحقوق الجمركية بـ 5 % و 15% وتمس هذه القائمة المنتجات الصناعية غير المنتجة محلياً والمواد الأولية و سلع التجهيز والمواد نصف المصنعة المخصصة للصناعة الكيماوية والتعدين والنسيج و مواد البناء والسيراميك...

وتضمّ القائمة الثانية المنتجات الصناعية التي يتمّ إلغاء الرسوم الجمركية عليها بصفة تدريجية ابتداءً من السنة الثالثة من تنفيذ الاتفاق، أي انطلاقاً من 2007، خلال خمس سنوات عاملة، وتتمّ عملية التفكيك لسلع هذه القائمة بوتيرة 10% خلال السنتين الأوليتين و 20% خلال الثلاث سنوات الأخيرة، لتكون 2012 التاريخ النهائي للتحرير التام والكامل لهذه المنتجات من الرسوم الجمركية، وتتكون من سلع التجهيز الزراعية والصناعية والمنتجات الصيدلانية، قطع الغيار، المعدات الميكانيكية والمعدات الكهربائية والالكترونية، معدات السكك الحديدية، مجموعة المنتجات التي تستخدم في الطاقة والتشحيم..... كما تشكل هذه القائمة 1100 منتجاً صناعياً للحقوق الجمركية.

وتتكوّن القائمة الثالثة من 1964 منتوجا للسلع الصناعية الأوروبية التي يمكن إنتاجها محليا في الجزائر، وهي بذلك تأخذ صفة المنتوجات الحساسة بالنسبة للإنتاج الجزائري إذا أخذنا بعين الاعتبار قوة المنافس الأوروبي. وتبدأ عملية التفكيك الجمركي لهذه القائمة من المنتوجات ابتداء من السنة الثالثة من تنفيذ الاتفاق (وتسمى هذه المهلة "مهلة الإعفاء"، يتم خلالها تأهيل منتجات الدول المغاربية لمواجهة منافسة منتجات الدول الأوروبية، وهذا التخفيض في الرسوم الجمركية يكون في الغالب بنسبة 10 % سنويا) أي بدءا من 2007 إلى غاية 2017 على مدى 10 سنوات للوصول إلى المحطة النهائية للتحرير الكامل للمنتوجات الصناعية للتبادل الحر دون قيود جمركية.

سمحت الاتفاقية للدول المغاربية المشاركة الحق في اتخاذ إجراءات استثنائية، كفرض رسوم جمركية جديدة خلال فترة زمنية محددة، إذا تعلق الأمر بحماية الصناعات الوطنية الناشئة، أو القطاعات حديثة النشأة أو تفاديا لآثار اجتماعية خطيرة، لذلك فقد تم الاتفاق على ما يلي :

- 1- في حالة حدوث صعوبات بالغة بالنسبة لمنتج ما نتيجة لإجراءات تحرير الواردات المغاربية من الاتحاد الأوروبي، يجوز مراجعة الجداول الزمنية الخاصة به من جانب لجنة المشاركة بالاتفاق المشترك، على أن لا يتجاوز المدة المحددة للفترة الانتقالية.
- 2- يجوز للدول المغاربية المشاركة اتخاذ إجراءات استثنائية لمدة محددة بزيادة أو إعادة تطبيق الرسوم الجمركية على الصناعات الجديدة والوليدة، أو على القطاعات التي تخضع لعملية إعادة هيكلة والتي تواجه صعوبات خطيرة، خاصة عندما يكون لهذه الصعوبات تأثيرا على الجوانب الاجتماعية.
- 3- لا تزيد الرسوم الجمركية على واردات الدول المغاربية من المنتجات التي لها منشأ الدول الأوروبية، والتي تخضع للإجراءات الاستثنائية عن 25 % من القيمة.
- 4- تطبيق الإجراءات الاستثنائية لمدة لا تزيد عن 5 سنوات، ما لم تسمح لجنة المشاركة بمدة أطول، ويتم إيقاف تطبيق مثل هذه الإجراءات بانتهاء الحد الأقصى للفترة الانتقالية.
- 5- لا يجوز تطبيق هذه الإجراءات على أي منتج بعد انقضاء فترة تزيد عن 3 سنوات منذ تاريخ إلغاء كل الرسوم الجمركية والقيود الكمية وكل الإجراءات الأخرى ذات الأثر المماثل على هذا المنتج.
- 6- تقوم الدول المغاربية بإخطار لجنة المشاركة بأي إجراءات استثنائية تعترض تطبيقها، ويتم التشاور حول الإجراءات، وتحديد برنامج زمني لإلغاء الرسوم الجمركية التي تم تطبيقها.

ب- المنتجات الزراعية:

نصت اتفاقية الشراكة على التحرير التدريجي للمنتجات الزراعية والسلمكية والمنتجات المحولة خلال الخمس سنوات الأولى من بداية تنفيذ الاتفاق، وعليه فإن المنتجات الزراعية والصيد البحري والمنتجات الزراعية المحولة هي معنية بإحدى التنازلات التالية: الاعفاء التام للحقوق الجمركية، التخفيض الجزئي للحقوق الجمركية، الاعفاء من الحقوق الجمركية مع الحصص التعريفية أو الكميات المرجعية أو الاعفاء من الحقوق الجمركية بالإضافة إلى رسم محدد بالنسبة للمنتجات الزراعية المحولة.

والملاحظ أن التعاملات التجارية في المجال الزراعي بقيت متشددة، إذ اتفقت الأطراف على التحرير التدريجي للتجارة المتبادلة بينهما، وتخضع المنتجات الزراعية والسلمكية لدول المغرب العربي إلى رسوم جمركية ورقابة شديدة أثناء انتقالها إلى سوق الاتحاد الأوروبي، وبالمقابل تخضع المنتجات الأوروبية المصدرة للدول المغربية لإجراءات أخف من ذلك.

ففي ضوء السياسة الزراعية المشتركة التي يقوم الاتحاد الأوروبي بتطبيقها، يتم بمقتضاها حماية الإنتاج الزراعي المحلي، حيث رفض الاتحاد الأوروبي تحرير التجارة في السلع الزراعية، أسوة مع باقي الدول التي أبرم معها اتفاقيات شراكة، فاتفق الطرفان على ما يلي:

- 1- أن يعمل الاتحاد الأوروبي والدول المغربية على تحقيق تحرير أكبر لتجارتهما في المنتجات الزراعية والسلمكية والمنتجات الزراعية المصنعة التي تهم كلا الطرفين.
- 2- تحدد قوائم السلع الزراعية حسب بروتوكولين، يتضمن الأول قوائم المنتجات الزراعية الأوروبية المصدرة للدول المغربية، مع تحديد نسبة تخفيض التعريفات الجمركية، وتحديد حصة الاستيراد، بينما يتضمن الثاني قائمة المنتجات الزراعية لدى دول المغرب العربي المصدرة للاتحاد الأوروبي مع تحديد نسبة التعريفات الجمركية والحصة المتفق عليها، وكل زيادة في الحصة المحددة تخضع لشروط جمركية أخرى.

إذن دخل الاتفاق الأوروبي- الجزائري للشراكة حيز التنفيذ ابتداء من سنة 2005 بعد المصادقة عليه من طرف البرلمان الجزائري والبرلمانات الأوروبية، وشرعت الجزائر في تنفيذ إصلاحات هيكلية وتحرير الاقتصاد وفتح رأس مال الشركات لإعطاء الأولوية للقطاع الخاص الذي يعتبر من ركائز النظام الليبرالي.

بناء على تاريخ دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ، فإن انتهاء مهلة 12 سنة الانتقالية تكون في حدود عام 2017، ليكون هذا التاريخ نقطة نهاية الرزنامة الزمنية لعملية التفكيك الجمركي للمنتجات الصناعية وبداية التحرير التام لانتقال السلع الصناعية في منطقة التبادل الحر التي تعتبر جوهر السياسة المتوسطة للاتحاد الأوروبي في إطار الشراكة.

لكن يجب أن نشير إلى أنه تم مراجعة اتفاق الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر، فقد أكدت الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي المكلفة بالعلاقات الخارجية و السياسة الأمنية فدريكا موغريني Federica Mogherini أن الهدف من تلك المراجعة هو "تقييم الأثر" الاقتصادي والتجاري لهذا الاتفاق في الجزائر و في الفضاء الأوروبي. ومنذ إبرام هذا الاتفاق ما فتئ الموقف التجاري للاتحاد الأوروبي يتعزز على حساب الاقتصاد الوطني، حمل هذا الوضع الحكومة الجزائرية على الشروع في تجميد أحادي الطرف للتنازلات التعريفية المقررة بموجب اتفاق الشراكة، وبعد ثمانية جولات مثمرة للمفاوضات تم التوصل إلى حل بديل يتمثل في تأجيل منطقة التبادل الحر إلى 2020 التي كانت مقررة في 2017.

وما يمكن ملاحظته من مختلف اتفاقيات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ودول المغرب العربي (تونس والمغرب والجزائر) هو العمل على إنشاء منطقة تجارة حرة بالإضافة إلى حث الدول المغاربية على تحرير تجارتها الخارجية مع الاتحاد الأوروبي في إطار القوانين التي تحكم منظمة التجارة العالمية حسب ما نص عليه مؤتمر مراكش 1995، الأمر الذي دعا الدول المغاربية لتحديث اقتصادياتها وزيادة قدراتها التنافسية خلال فترة انتقالية تمتد إلى 2010.

وإن منطقة التجارة الحرة ليست غاية في حد ذاتها، وإنما هي وسيلة للاندماج في معطيات الاقتصاد العالمي، فالتوقيع الثنائي بين الاتحاد الأوروبي وكل دولة مغاربية على حدى لإنشاء منطقة تجارة حرة التي كان من المفترض أن تكون في 2010 سيؤدي في النهاية إلى وجود منطقة تجارة حرة أكبر وأوسع تضم دول الاتحاد الأوروبي من جهة والدول المغاربية من جهة أخرى.

وبالرغم من أن اتفاقيات الشراكة كانت ثنائية، إلا أن بنودها تتشابه لحد كبير، وخاصة تلك المتعلقة بإنشاء منطقة تجارة حرة، حيث تقرر بشأنها وتسهيل إقامتها ما يلي:

1- الإلغاء التدريجي للقيود التعريفية على المنتجات الصناعية وتحرير تدريجي للمنتجات الزراعية.

- 2- اتخاذ إجراءات مناسبة فيما يتعلق بقواعد المنشأ والشهادات الخاصة بها، وسيادة المنافسة.
- 3- إتباع سياسة مبنية على قواعد اقتصاد السوق، وتكامل الاقتصاد الوطني، أخذا بعين الاعتبار احتياجات ومستويات التنمية.
- 4- تحديث وتعديل البنى الاقتصادية، مع إعطاء الأولوية لتشجيع وتطوير القطاع الخاص والنهوض بقطاع الإنتاج وإقامة إطار إداري ملائم لاقتصاد السوق.
- 5- إقامة آليات لتشجيع نقل التكنولوجيا من الدول الأكثر تقدما إلى الدول المغربية.

إن إقامة منطقة تجارة حرة من شأنه تدعيم المؤسسات الصناعية الأوروبية التي تستفيد من توسيع سوق صادراتها جراء انفتاح السوق المغربية مع التقليل من نسب التعريفات الجمركية، وتسهيل إجراءات دخولها للسوق المغربية، وبالمقابل يخلق هذا الانفتاح تحديا كبيرا أمام المؤسسات الصناعية المغربية التي يجب أن تكون في مستوى تحمل المنافسة غير المتوازنة داخل أسواقها المحلية أو على مستوى السوق الأوروبية ، الأمر الذي يستدعي تأهيل المؤسسات الصناعية المغربية واللاحق بها لمستوى مثيلاتها الأوروبية، لأنها فقدت الامتيازات الخاصة التي كانت تمنحها الدول الأوروبية لمنتجاتها المصدرة للسوق الأوروبية، ويصبح التعامل التجاري بالمثل خاصة بعد انقضاء مدة المرحلة الانتقالية المحددة بـ 12 عاما، أين يتم التحرير الكلي لتجارة السلع الصناعية بين الطرفين.

العلاقات المالية الأوروبية المغربية

إن المساعدات المالية للمجموعة الأوروبية كانت وإلى غاية سنة 1995 تمنح لكل دولة مهما كان حجم ووتيرة الإصلاحات المعتمدة والمنجزة، وذلك عن طريق بروتوكولات مالية يتم التفاوض عنها مع هذه الدول، لكن وبعد سنة 1995 اعتبر البيان الختامي لندوة برشلونة أن إقامة شراكة اقتصادية مع الدول المتوسطية مرهون بتحقيق نمو مستديم ضروري لتحقيق الظروف المعيشية للسكان في الضفة الجنوبية لحوض المتوسط، لهذا قرر الطرف الأوروبي "زيادة ضخمة للمعونة المالية" إلى شركائه.

في مقدمة البند 18 اعتبر الجانب المالي كمحدد رئيس لأية تنمية إقليمية مستدامة، بحيث يتفق المشاركون على أن تحقيق منطقة تبادل حر ونجاح الشراكة الأوروبية المتوسطية يرتكزان على زيادة ضخمة في المعونة المالية والتي يجب أن تشجع قبل كل شيء نموا داخليا مستديما وتعبئة الفعاليات الاقتصادية المحلية.

لذا تمّ اعتماد إجراءات جديدة للتمويل بموجب برنامج أو صندوق دعم الشراكة الأورو-متوسطية أو ما يصطلح على تسميته ببرنامج ميذا (MEDA)، بالإضافة إلى القروض الممنوحة من البنك الأوروبي للاستثمار (BEI) وهما آليتان جديدتان للتمويل أو المساعدات التي يمنحها الإتحاد الأوروبي إلى دول جنوب وشرق المتوسط، فهذه المخصصات هي عبارة عن علاقات مالية شاملة ومشروطة باحترام تنفيذ الاتفاقيات الموقعة، ومدى التقدم في مجال الإصلاحات الاقتصادية وكذا احترام حقوق الإنسان وتطبيق الديمقراطية في هذه الدول، والملاحظ أن هذه المخصصات يمكن إعادة تخصيصها إن لم يتم استغلالها كاملة، ولا تقدم هذه المبالغ لكل دولة كما هو الحال في السابق (البروتوكولات المالية) بل حسب المشاريع المقترحة والقدرة على الاستيعاب أو الامتصاص (Les capacités d'absorption).

ويجب الإشارة إلى أن برنامج ميذا MEDA تمّ إنشاؤه بناء على قانون الإتحاد الأوروبي رقم 96/1488 الصادر بتاريخ 23 جويلية 1996 الذي يحدّد كيفية تسيير البرامج من طرف

اللجنة الأوروبية، وتمّ تعديله بالقانون رقم 98/780 الصادر بتاريخ 07 أبريل 1998 ليعدّل مرة أخرى في 2000 بالقانون رقم 2000/2698 الصادر في 27 نوفمبر 2000.

ويعتبر هذا البرنامج الأداة المالية الأساسية للإتحاد الأوروبي لتنفيذ الشراكة الأورو-متوسطة، حيث تم تخصيص مبلغ 3.435 مليار أورو من ميزانية الإتحاد (تم صرف مبلغ 890 مليون أورو فعلا فقط)، مرفقة بمبلغ 4.672 مليار أورو في شكل قروض ممنوحة من طرف البنك الأوروبي للاستثمار وهذا للفترة الممتدة ما بين (1995-1999)، وتم تخصيص ما يقارب 90% من القروض والمساعدات بشكل ثنائي و10% الباقية تم توجيهها لتمويل مشاريع التعاون الجهوي.

وتم تخصيص هذه الموارد حسب الأولويات الآتية:

- 1- المساهمة في التحول الاقتصادي: والهدف منه تحضير المتعاملين للقيام بالدخول في منطقة التبادل الحر وذلك بتحسين تنافسيتها.
- 2- تدعيم التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة وتخفيف عبء الانتقال الاقتصادي باعتماد إجراءات ملائمة بخصوص السياسة الاجتماعية.
- 3- دعم التعاون الجهوي والإقليمي ويتعلق الأمر بتطوير المبادلات على المستوى الجهوي، ولعل أهم المشاريع الممولة من طرف هذا البرنامج بصفة ثنائية نسجل ما يلي:
 - دعم مباشر لصالح برنامج التصحيح الهيكلي: (600 مليون أورو من المجموع أي بنسبة 20% من مجموع الالتزامات).
 - التعاون الاقتصادي وتنمية القطاع الخاص (بما فيها عمليات رأسمال- مخاطرة التي يشرف عليها البنك الأوروبي للاستثمار (1035 مليون أورو بنسبة 30% من مجموع التزامات (MEDA).
 - دعم القطاع الاجتماعي (الصحة، التربية، الصناديق الاجتماعية)، وهذا من أجل تخفيف الأثار الناتجة عن التحول الاقتصادي (1 مليار أورو، 29% من مجموع الالتزامات).
 - النشاطات المتعلقة بمجال البيئة (235 مليون أورو أي بنسبة 7% من مجموع التعهدات الإجمالية لـ (MEDA).

أما بخصوص المشاريع الجهوية فقد خصص لها مبلغ 418 مليون أورو أي بنسبة 12% من برنامج MEDA وتم تخصيصها للمجالات الآتية:

- 1- تنظيم ندوات التكوين بالنسبة للدبلوماسيين، تبادل المعلومات على أساس الاتفاقيات الدولية بخصوص حقوق الإنسان، التعاون في مجال الحماية المدنية.
- 2- بخصوص الجانب الاقتصادي والمالي يتعلق الأمر بست (06) برامج كبرى ذات أولوية وهي التعاون الصناعي، البيئة، المياه، الطاقة، النقل ومجتمع الإعلام.
- 3- أما بخصوص الجانب الثقافي فيتعلق الأمر بثلاث (03) برامج يراد تنفيذها وهي الثقافة، السمعي البصري والشباب.

وإذا أردنا الحديث عن كيفية التمويل، يمكن القول أنه بالنسبة للموارد المتأتية من ميزانية الاتحاد الأوروبي، فالتمويلات تحدّد بناء على اقتراح من اللجنة الأوروبية التي تقدمه إلى المجلس الأوروبي والبرلمان الأوروبي اللذان يبيّنان فيه، وبعد موافقتهما، يتمّ تسيير البرنامج من طرف اللجنة وفق قوانين MEDA وتحدّد المساعدات وفق آليتين:

- 1- بالنسبة للمساعدات الثنائية، يتمّ إعداد وثيقة بين الاتحاد الأوروبي والدول المعنية، تسمى بالوثيقة الاستراتيجية التي تعتبر إطار محدّد السنوات للمساعدات المالية التي سيقوم الاتحاد الأوروبي بتقديمها للدول المعنية، تحدّد هذه الوثيقة أهداف الشراكة مع البلد المعني والمجالات وأولويات التعاون، وبناء على هذه الوثيقة يتمّ إعداد برنامج ثلاثي يسمّى بالبرنامج التآثري (التوجيهي) الوطني يتضمن تفصيلا من الوثيقة الأولى.
- 2- بالنسبة للمشاريع الجهوية، فيتمّ تمويلها بناء على البرنامج التوجيهي الجهوي.

أما بخصوص القروض المقدمة من طرف البنك الأوروبي للاستثمار (BEI) نجد مشروع تحسين معالجة المياه القذرة وتسيير المياه في المغرب وبعض الدول المتوسطية الأخرى، وكذا إجراءات التقليل من التلوث وعصرنة نظام الرقابة في المجال الجوي في المطارات الجزائرية.

ونشير إلى أن البنك الأوروبي للاستثمار هو مؤسسة مالية تابعة للاتحاد الأوروبي، يرتكز على الموازنة المالية للاتحاد الأوروبي في تكوين رأس ماله، وتتمثل مهمته في تحقيق الأهداف المالية والمتمثلة في تمويل المشاريع الأوروبية والتنمية في الدول المرتبطة اقتصاديا بأوروبا.

إذن قام الإتحاد الأوروبي في إطار اتفاقيات الشراكة باقتراح مساعدات مالية تساهم -كما سبق الإشارة- في تحمل جزء من تكاليف الانفتاح والإصلاحات التي باشرتها دول المغرب العربي بفضل برنامج MEDA، حيث تسمح بتمويل كل المشاريع المدرجة في إطار التحول الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي، وتسهر اللجنة الأوروبية (باعتبارها الجهاز التنفيذي لميزانية الإتحاد الأوروبي في المجال الاقتصادي والمالي) على تمويل المشاريع التي تدخل في إطار البرنامج الوطني أو الجهوي وذلك بالتشاور مع الدول الأعضاء، وباعتماد إجراءات معينة تتمثل في اقتراح المشاريع ثم إعلانها عن طريق المزادات (Appels d'offres) من الجهة الوصية للمشروع (الوزارة التقنية المؤهلة في البلد المستفيد) أو هيئة لامركزية تؤسس في دول جنوب وشرق المتوسط (وهي بعثة أو وفد من الإتحاد الأوروبي مرفوق بخبراء لمتابعة المشاريع (Meda Teams)).

وتجدر الملاحظة أن موارد البنك الأوروبي للاستثمار تقوم على نفس القواعد التي تقوم عليها موارد (MEDA)، إلا أن الاختلاف يكمن في أن تدخل البنك الأوروبي للاستثمار يتركز على تمويل المشاريع الخاصة بالهيكل القاعدية، وأن المساعدات المقدمة في إطار برنامج ميدا هي مساعدات غير قابلة للاسترجاع بينما التحويلات الممنوحة من طرف البنك الأوروبي للاستثمار هي عبارة عن قروض بمعدلات فائدة مخفضة (2%-3%).

وإن مجمل المساعدات المقدمة لصالح الدول المغاربية المتوسطة الهدف منها هو دعم عملية الانتقال الاقتصادي وإقامة منطقة للتبادل الحر، والعمل على إيجاد وتوفير محيط مشجع لتنمية القطاع الخاص وإعادة الهيكلة الصناعية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والخصوصية وترقية الاستثمارات وإصلاح الإدارة وتوحيد المعايير وإصلاح النظام المصرفي والمالي، حيث تم تخصيص أكثر من 45% من موارد صندوق MEDA ما بين الفترة (1995 - 1999) لهذه المجالات، فالغلاف المالي المخصص في إطار برنامج MEDA للانتقال الاقتصادي خصص نصفه (1/2) لدعم عملية التصحيح الهيكلي (715 مليون أورو أنفقت ما بين 1996 - 1999) أي ما يعادل 22% من إجمالي موارد MEDA.

والملاحظ أن تخصيص هذه الأموال في إطار تسهيلات التعديل الهيكلي تمت بالتشاور مع المؤسسات الدولية (BM,FMI) بنفس الشروط التي تفرض من قبل هاتين الهيئتين على الدول المدينة وبواسطة أفساط، حيث يمنح القسط الأول عند الشروع في الإصلاحات أما القسط الثاني فهو مرتبط أو مشروط بنسبة التقدم أو الإنجاز، أما بخصوص المشاريع التي تعتبر ضرورية

لعملية التنمية (الهياكل القاعدية، التنمية الريفية... إلخ) فهي الأخرى أدرجت ضمن المشاريع ذات الأولوية، فشكلت مشاريع التنمية الريفية والبيئة على سبيل المثال ما يقارب 17% من التزامات MEDA ما بين (1995 - 1999).

أما في ما يتعلق بالنفقات الاجتماعية والسياسية فكانت أقل أهمية في التزامات MEDA من حيث الحجم، بالرغم من أن تكثيف المساعدات في هذه المجالات تعتبر أكثر من ضرورة قصد تخفيف أثار الإختلالات الاجتماعية والسياسية الناتجة عن عملية التحويل الاقتصادي والتحرير التجاري.

هذا وينبغي الإشارة إلى أن مساعدات الإتحاد الأوروبي منذ سنة 1995 سجّلت اختلافاً فيما يخص استفادة دول شرق وجنوب المتوسط، فبعض الدول كسوريا على سبيل المثال، لم تستفد إلا بـ 3% من موارد الصندوق (MEDA)، ولم تحصل على أي قرض من البنك الأوروبي للاستثمار، وكذا الجزائر لم تستفد إلا بنسبة 14% من مجموع التعهدات من موارد صندوق MEDA، باستثناء قطاع المحروقات الذي استفاد من قرض من البنك الأوروبي للاستثمار بـ 330 مليون أورو سنة 1997، عكس المغرب وتونس التي أظهرتا طاقات امتصاص قوية من هذه المساعدات (36% من موارد MEDA تم الاستفادة منها ما بين الفترة 1995-1999)، وترجع هذه الاختلافات أو الفروقات في التخصيص الجغرافي لموارد الإتحاد الأوروبي ليس للأولويات الممنوحة لبعض الدول وإنما لوتيرة الإصلاحات التي تم الشروع فيها ونسبة التقدم في المفاوضات مع الإتحاد الأوروبي بشأن اتفاقيات الشراكة، فالدول التي وقعت عقود الشراكة (المغرب، تونس) آنذاك استفادت من تمويلات جد معتبرة.

والملاحظ أنه على الرغم من الآمال الكبيرة التي عقدت على برنامج MEDA إلا أننا نسجل عدم استطاعة الدول المغربية من استخدام المبالغ المخصّص لها، بالتالي، فالمشكلة ليست في نقص الأموال فقط وإنما لضعف قدرة الامتصاص لاقتصاديات الدول المتوسطة النامية، بالرغم من أنّ هذه الدول ترجع السبب لثقل الاجراءات الادارية والبيروقراطية من الجانب الأوروبي وانعدام الجدّية لديه.

ونتيجة اللّوم الملقى على عاتقه، حاول الإتحاد الأوروبي إعطاء دفعة جديدة لهذه العملية بعد سنة 2000 في إطار MEDA 2 الذي رصد له مبلغ 5350 مليون أورو للفترة 2000-2006،

حيث أنّ الجزائر -مثلا- احتلت المراتب الأخيرة بين الدول المغاربية من حيث الاعتمادات المالية المخصصة لها، حيث كانت المنح المخصصة لها في إطار هذا البرنامج موزعة على النحو التالي:

-79 % من الغلاف المالي لدعم التحول الاقتصادي (129 مليون أورو)

-18 % لتسهيل التعديل الهيكلي (30 مليون أورو)

-3 % لتعزيز التعاون الاقتصادي والاجتماعي (5 مليون أورو)

إذ لم تستفد إلا من مبلغ 164 مليون أورو خلال الفترة 1995-2000 في الوقت الذي استفادت فيه المغرب من 660 مليون أورو، وترجع المفوضية الأوروبية سبب ضعف المبالغ المخصصة للجزائر بالدرجة الأولى إلى:

-توقف معظم المشاريع الممولة عن طريق البروتوكولات المالية السابقة في سنوات التسعينيات بفعل الوضعية الأمنية، وكذا غلق مقر بعثة المفوضية الأوروبية المسؤولة عن مراقبة تنفيذ هذه المشاريع وتقييمها في الفترة من 1994 إلى 1998.

-قلة المشاريع المقدمة من قبل الطرف الجزائري خلال هذه الفترة، ذلك أن برنامج MEDA يقوم على مبدأ المنافسة بين الدول في تقديم المشاريع المرشحة للتمويل، حيث كلما كانت المشاريع والنشاطات المقدمة من قبل بلد ما كثيرة ومتنوعة، كلما كان حجم الاعتمادات المالية المخصصة من قبل الاتحاد الأوروبي لهذا البلد كبيرا.

ومن ناحية أخرى، وبالرجوع إلى العلاقات الاقتصادية بين الطرف الأوروبي والطرف المغربي، نجد أن إعلان برشلونة تضمن التعاون في ميدان الاستثمارات والتجارة وتكنولوجيا المعلومات وحركة رؤوس الأموال، وتقديم المعونات للبنيات التحتية خلال الخمس السنوات التالية للدول المتوسطية، وفي هذا الصدد سيتم التطرق إلى الاستثمارات الأوروبية في المغرب العربي.

هذا لأن موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر يكتسي أهمية بالغة في اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، ويعتبر عاملا مكملا للاستثمار المحلي في تحقيق النمو والتنمية، لذا تتنافس معظم البلدان على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر بالشكل الذي يؤدي إلى زيادة نصيبها منه، ويحقق التوافق مع الإمكانيات والأهداف الوطنية للبلدان المضيفة له.

وقد زادت أهمية الاستثمار الأجنبي كواحد من أهم مصادر التمويل الخارجي بعد تراجع الأشكال الأخرى التقليدية كالمساعدات والقروض، لذا أصبح يمثل الشكل الأكثر تفضيلا في الحركة الدولية لرؤوس الأموال، فالدول المصدرة لرؤوس الأموال تستعمله كأداة للحصول على اليد العاملة الرخيصة وتجنب العراقيل التعريفية وغير التعريفية، بالإضافة إلى التمتع في السوق المحلي بصفة دائمة، أما الدول المستقبلة لرؤوس الأموال فتتظنر من وراء ذلك الاستفادة من وسائل التمويل وخلق مناصب الشغل وتحسين ميزانها التجاري... إلخ.

وعليه فإن درجة تركيز وطاقة استقطاب أو جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة (IDE) تعتبر عامل هام لفهم طبيعة العلاقات الاقتصادية والتجارية الأورو-متوسطية والتي يمكن تفسيرها فيما يلي:

- تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة عامل هام لتقوية الاندماج إنطلاقا من الاعتماد المتبادل التي يمكن أن تنشئها هذه الاستثمارات.
- تعتبر الاستثمارات الأجنبية مؤشرا يسمح باكتشاف الميزات المقارنة.
- تمثل الاستثمارات الأجنبية المباشرة عامل من عوامل النمو.

هذا ويعتبر جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من القضايا ذات الأهمية لدول المغرب العربي نظرا للمنافع التي يولدها مقارنة بالأنواع الأخرى من تدفقات رؤوس الأموال الخارجية، حيث لا تقتصر أهميته على أنه مجرد آلية لجذب التدفقات المالية الأجنبية، وإنما يؤمل في أن يؤدي إلى الإسهام في قاعدة الأصول غير المنظورة كتنقل التكنولوجيا الحديثة وأنظمة الإدارة المتقدمة وتدريب القدرات البشرية وزيادة القدرة التنافسية للدول المضيفة.

وتعتبر الآثار والتغيرات التي يحدثها الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاديات الدول المضيفة موضوعا جدليا يثير التساؤلات حول مدى جدتها ونجاحها في تحقيق أهداف التنمية في البلدان المضيفة.

حيث ترى وجهة النظر المؤيدة لأهمية وفوائد ومزايا الاستثمارات المباشرة أن له تأثير إيجابي على معدلات النمو عن طريق سدّ الفجوة بين الادخار والاستثمار، ونقل التكنولوجيا وتأهيل اليد العاملة وترقية حجم الصادرات.

أما وجهة النظر المعارضة فتعتبر أن الاستثمارات الأجنبية مباراة من طرف واحد والفائز بنتيجتها هي الشركات متعددة الجنسيات في معظم الأحيان، بمعنى أن هذه الاستثمارات تأخذ أكثر مما تعطي، وأن أعباء الاستثمارات أكثر من مزاياها، حيث تتسبب في تعميق عجز ميزان المدفوعات وتشويه أنماط الإنتاج والاستهلاك المحليين إلى جانب تأثيره السلبي على السيادة الوطنية بتدخله في التأثير على القرارات السياسية في البلدان المضيفة.

وتوفق وجهة النظر المعتدلة بين وجهات النظر المؤيدة والمعارضة، وهذه السياسة هي التي تتبناها الكثير من الدول المصنعة حديثاً، حيث تحرص فيها هذه البلدان على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر للمساهمة في تنميتها الاقتصادية، وترغب في نفس الوقت في الحفاظ على سيطرة العناصر الوطنية على اقتصادها القومي، فاحتفظت بالقطاعات الحيوية المؤثرة في حياتها الاقتصادية.

وبالرجوع إلى منطقة المغرب العربي، نجد أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر شهدت تذبذبات حادة وتميزت بعدم الاستقرار من سنة لأخرى، كما يلاحظ أن النفقات السنوية التي يرصدها تقرير الاستثمار العالمي الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD حول بلدان المغرب العربي، تختلف عن الأرقام والاحصائيات التي تقدمها الشبكة الأورومتوسطية لإنعاش الاستثمارات ANIMA، من حيث طريقة جمع المعلومات الإحصائية بينهما.

بداية يجب البحث عن أهمية منطقة المغرب العربي في خريطة الاستثمارات الأجنبية العالمية، وكذا عن خصائص الاستثمارات الأجنبية التي تم جلبها من قبل المنطقة، ويمكن القيام بذلك عن طريق إجراء مقارنة بين المكانة التي تحتلها المنطقة المغاربية المتوسطة مع باقي دول العالم، إذ نجد أن مكانة دول المغرب العربي ضعيفة في الحركة العالمية للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

يلاحظ أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى منطقة المغرب العربي كانت متباينة من دولة لأخرى، وذلك راجع إلى اختلاف الظروف الاقتصادية وعوامل الجذب الداخلية فيما بين هذه البلدان، كما يلاحظ أن حجم الاستثمارات إلى هذه المنطقة كانت متواضعة جداً، ولا سيما خلال السنوات 1997-2006 إذ لم تتجاوز في مجموعها 7 ملايين و290 مليون دولار، وهي لا تمثل سوى نسبة 70% مما تلقته إسرائيل لنفس الفترة، أما ابتداء من سنة 2001 فإن

منطقة المغرب العربي أصبحت تستقطب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إذ بدأت التدفقات في التزايد عموماً وقد بلغت نسبة النمو 85 % للسنتين 2004-2005.

ومع ذلك فإن تفوق كل من إسرائيل وتركيا واضح، إذ بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تركيا ضعف ما حصلت عليه دول المغرب العربي مجتمعة في 2005، وفاقت التدفقات الواردة إلى إسرائيل دول المغرب العربي بنسبة 78 % سنة 2006، ويمكن إرجاع ذلك إلى درجة التطور الاقتصادي لكلا من إسرائيل وتركيا مقارنة باقتصاديات دول المغرب العربي فضلاً عن تمتع هاذين البلدين بميزات تنافسية عالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي، وتنامي عدد الفرص الاستثمارية بهما، كما أنّ توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة يتفاوت من حيث المصدر والاتجاه في دول المغرب العربي ودول المشرق العربي وبعض الدول المقارنة.

هذا ونسجّل أن أغلب الاستثمارات الواردات إلى منطقة MEDA خلال الفترة 2003-2006 في أربعة بلدان هي: إسرائيل، تركيا، ماطا وقبرص بنسبة 40.5 %، وتأتي كندا والولايات المتحدة الأمريكية في مقدمة البلدان المستثمرة في هذه الدول بحوالي 77 % من استثماراتها في منطقة MEDA. ويوجد حوالي ثلث الاستثمارات الأمريكية الواردة إلى منطقة MEDA في إسرائيل وذلك لطبيعة العلاقات الاقتصادية والجيوستراتيجية فيما بين البلدين، إضافة إلى جاذبية قطاعات البرمجيات والصناعة الإلكترونية، التي تتميز بها إسرائيل بتفوق مطلق في هذه المنطقة، حيث تتركز الاستثمارات المهمة في قطاعات ذات القيمة المضافة العالية والباقي -أي الثلث- يتوجه إلى تركيا التي أمضت اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

وتأتي بلدان المشرق العربي كثاني أكبر متلقي للاستثمارات في منطقة MEDA بحوالي الثلث، وتمثل الاستثمارات الخليجية نصف التدفقات الواردة إليها، حيث تتركز معظمها في قطاعات البنوك، السياحة، العقارات والطاقة.

وتعتبر بلدان المغرب العربي المتلقي الثالث والأخير للاستثمارات الواردة إلى منطقة MEDA بنسبة 26 % فقط، وتعتبر البلدان الأوروبية المستثمر الأول في هذه البلدان، بنسبة 38 %، وتتركز تلك الاستثمارات في القطاعات التقليدية (الطاقة والاتصالات)، تهيمن عليها كلا من فرنسا وإسبانيا بنسبة 65 %، وبذلك تعتبر بلدان المغرب العربي سوقاً للتبادلات التجارية الأوروبية أكثر منها منطقة لجذب الاستثمارات.

ومن المفيد أن نشير إلى أن الاتحاد الأوروبي شجع بقوة النشاطات الاستثمارية داخل الاتحاد، وذلك من خلال عمليات الدمج والتملك للشركات، حيث أن الاستثمارات البنينة داخل دول الاتحاد ارتفعت إلى 11 % من الناتج القومي الإجمالي عام 1990 مقارنة لعام 1980.

وحسب تقرير الاستثمار في العالم الصادر في 2001، فإن دول الاتحاد الأوروبي كانت في مقدمة الدول المصدرة والمستوردة للاستثمار الأجنبي المباشر، فبعد تريع الولايات المتحدة الأمريكية منذ سنوات على عرش الدول المصدرة للاستثمار الأجنبي، ظهرت بريطانيا على القمة، حيث بلغت استثماراتها بالخارج 250 مليار دولار، معظمها بدول الاتحاد. أما على جانب الدول المستوردة للاستثمارات، فقد لوحظ أن أربع دول أوروبية كانت في مقدمة الدول المستقبلة للاستثمار العالمي بعد الولايات المتحدة الأمريكية (228 مليار دولار)، وهي ألمانيا بـ 176 مليار دولار، بريطانيا بـ 130 مليار دولار، فرنسا بـ 123 مليار دولار وبلجيكا بـ 95 مليار دولار.

ولعل أهمية الاتحاد الأوروبي ترجع إلى أنه يتمتع بمعدل نمو منخفض للكثافة السكانية، إذ يتراوح معدل النمو السنوي بين 0.2% و 0.5% خلال الفترة 1996-2002، ويتراوح نصيب الفرد من الناتج الإجمالي بين 20230 و 23480 دولار، كما أن حجم الناتج المحلي الإجمالي يتراوح بين 19.1% و 24.1% من الناتج الإجمالي العالمي خلال الفترة 1996-2002، هذا علاوة على حصوله على استثمارات أجنبية تتراوح نسبتها بين 44.1% و 57.5% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم خلال نفس الفترة.

إن مكانة المغرب العربي في خريطة الاستثمارات المباشرة يتعارض مع أن أكبر مصدر ومستقبل لهذه الاستثمارات هي دول الاتحاد الأوروبي التي تسعى لإقامة منطقة حرة للتبادل مع الدول المغربية (حيث أصدر الإتحاد الأوروبي أكثر من 55% من الاستثمارات الدولية وأستقبل ما يزيد عن 35%)، بالإضافة إلى مفارقة أخرى تتمثل في أن الدول المغربية تتم مجمل معاملاتها مع الدول الأوروبية التي تنصدر ترتيب الدول المصدرة لهذه الاستثمارات (كفرنسا، إسبانيا، ألمانيا، إيطاليا)، لكن رغم ذلك تبقى تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة من هذه الدول إلى الدول المغربية المتوسطة ضعيفة وبطريقة عشوائية، ففي سنة 2002 لم تستثمر أوروبا إلا مبلغ 490 مليون أورو في الدول المغربية مقارنة بـ 1271 مليون أورو لتركيا، و566 مليون أورو في دول المغرب العربي سنة 2003 مقابل 1291 مليون أورو لتركيا في نفس السنة، ويمكننا إبراز التدفقات التي استفادت منها الدول المغربية والمشرقية مقارنة بالدول المتوسطة الأخرى.

عموما يمكن القول بأن الاستثمارات الوافدة من دول الاتحاد الأوروبي إلى الدول المتوسطة هي ضئيلة، حيث أن استثمارات فرنسا وألمانيا في بلدان جنوب المتوسط لم تتجاوز عام 1998 نسبة 1% من مجموع استثماراتها الأجنبية، وفي عام 1999 لم تحصل بلدان جنوب المتوسط إلا على 2% الاستثمارات الأجنبية لبلدان الاتحاد الأوروبي، أما أوضاع الاستقطاب لهذه الاستثمارات، فإسرائيل وحدها حصلت على 50% من رأس المال الأوروبي المستثمر في المنطقة، ثم تليها تركيا والباقي يوزع بين الدول المتوسطة الأخرى.

1- الاستثمار في المغرب:

تمكّن المغرب من توفير مجموعة عوامل لجلب رؤوس الأموال الأجنبية، ومن ضمنها نظام بنكي متطور وبورصة ونظام جبائي تشجيعي لتحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي، بالرغم من ذلك بقيت قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر ثابتة خلال الخمس سنوات للفترة 1996-2000 ولم تتعد هذه القيمة حجم 3 ملايين درهم مغربي، أي ما يعادل 300 مليون أورو.

بداية من الثمانينات قامت المجموعة الأوروبية بإعداد شبكة إتصال استثمار متوسطي، بهدف دعم أعمال الشراكة بين المؤسسات الأوروبية والمؤسسات التابعة لجنوب وشرق البحر المتوسط، وضمن هذا الإطار انعقدت تظاهرة كبيرة (ميدا- شراكة- المغرب) نظمتها الشبكة المتوسطية بمدينة مراكش في ماي 1995 بهدف إقامة مشاريع للتعاون التمويلي والتكنولوجي والتجاري بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأوروبية والمغربية، وهذا ما سمح لـ 242 مؤسسة مغربية بإحداث قنوات إتصال مع 650 مقولة أوروبية تنتمي إلى الدول الأوروبية (15 في تلك الفترة).

واستفاد المغرب من التعاون الأوروبي في إطار تمويل المشاريع الاستثمارية ابتداء من عام 1978، وعمق مؤتمر برشلونة تلك السياسة، مما ساهم في دخول رؤوس الأموال الأجنبية إلى المغرب، حيث تم تخصيص مبلغ 628 مليون أورو ما بين 1997 و2000 لتمويل المشاريع الاستثمارية بالمغرب في إطار إعادة هيكلة المنظومة الاقتصادية وتأهيل المؤسسات الصناعية.

وتوضح المعطيات أن مشاريع الاتصال المقترحة من طرف المؤسسات المغربية تنتمي إلى القطاعات الآتية: النسيج والخباطة، القطاع الزراعي والغذائي، المشروبات، الصيد، غير أن إحصائيات صندوق النقد الدولي للسنوات (1982-1992) تدل على أن القدرة الإستقطابية

للاستثمار الأجنبي المباشر لمجمل المنطقة جد محدود، حيث لم تستطع الدول الجنوبية وشرق البحر المتوسط من جلب إلا مبلغ 17.8 مليار دولار من مجموع 265 مليار دولار أي حوالي 6.7% فقط، وقد مسّت هذه الاستثمارات بصفة تفضيلية قطاعات التصدير وخاصة قطاع النسيج، كما تدخل الرأسمال الأجنبي في مسار الخوصصة (الإسمنت، البنوك والطاقة) بالمغرب على سبيل المثال وبقي مستوى الاستثمارات الأجنبية في الجزائر جد محدود.

هذا وقد منح البنك الأوروبي للاستثمار المغرب قرضاً بقيمة 800 مليون درهم، أو ما يعادل 75 مليون يورو، لتمويل برنامج تحسين تغطية التزود بالماء الصالح للشرب والتطهير، وقد تم التوقيع على اتفاقية بشأن هذا البرنامج بين رومان إسكولانو Román Escolano، نائب رئيس البنك الأوروبي للاستثمار، وعلي الفاسي الفهري، المدير العام للمكتب المغربي للكهرباء والماء الصالح للشرب، وذلك خلال حفل ترأسه إدريس الأزمي الإدريسي الوزير المنتدب المكلف بالميزانية، بحضور شرفات أفيلال الوزيرة المنتدبة المكلفة بالماء، وقال إسكولانو، خلال حفل التوقيع على الاتفاقية، إن هذا التمويل يعكس جودة الشراكة القائمة بين المغرب والبنك الأوروبي للاستثمار منذ أزيد من 35 سنة، مبرزا أنه "يتماشى مع الأولويات الخارجية للاتحاد الأوروبي والاستراتيجية المغربية للماء 2012 - 2016 من أجل ولوج عادل للسكان إلى الخدمات الأساسية وتحديث البنيات التحتية ذات الأولوية".

2- الاستثمار في تونس :

تحوّلت تونس في السنوات الأخيرة إلى فضاء استثماري ملفت للانتباه، استقطب اهتمام المستثمرين الأجانب الذي نتج عنه ارتفاع هائل في عدد الشركات الأجنبية المستثمرة في تونس، وهذا نتاج اهتمامات الحكومة التونسية وإعطاء الأولوية في تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي تسمح بإحداث طاقات إنتاجية جديدة.

وقد كان لاتفاقية شراكة بين تونس والاتحاد الأوروبي اثر على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال الاهتمام الذي أثاره لدى عديد الأوساط الأجنبية، والإمكانيات الجديدة التي يفتحها هذا الاتفاق لتسويق السلع المنتجة بتونس للأسواق الأوروبية، حيث ساهم البنك الأوروبي للاستثمار في تطوير الاستثمار بتونس، حيث خصص ما قيمته 1050 مليون أورو لتونس ابتداء من عام 1978 موجهة لتمويل الاستثمارات الأساسية للتنمية الاقتصادية.

وخلال الفترة الممتدة من 1995 إلى غاية 2000، وهي الفترة التي دخلت فيها اتفاقية الشراكة حيز التطبيق، خصص البنك الأوروبي للاستثمار قيمة 570 مليون أورو لتمويل الاستثمارات في تونس.

وفي 17 سبتمبر 2015 تم التوقيع على اتفاقية شراكة بين بنك الأمان التونسي والبنك الأوروبي للتنمية والإعمار بالتعاون مع مؤسسة شبكة تونس ريادة الأعمال، وتنصّ على منح البنك الأوروبي قرضا بقيمة 50 مليون أورو لبنك الأمان بخصوص تمويل مشاريع تنموية في مختلف القطاعات تتولى مؤسسة شبكة تونس ريادة الأعمال دراسة هذه المشاريع التي تقدم لبنك الأمان ورعايتها بداية من مرحلة دراسة المشروع إلى انطلاقه.

3- الاستثمار في الجزائر :

ساهم الاتحاد الأوروبي -عن طرق البنك الأوروبي للاستثمار- بمنح الجزائر قروضا موجهة للرفع من القدرات الاستثمارية، حيث بلغت تمويلات هذا البنك خلال الفترة 1996-2000 ما قيمته 623 مليون أورو.

هكذا فقد بلغت قيمة القروض الموجهة من طرف البنك الأوروبي للاستثمار أكثر من مليار أورو على امتداد فترة تقارب 20 سنة، وقد كثف البنك الأوروبي من نشاطاته في الجزائر في إطار الشراكة الأورو-جزائرية، خاصة خلال الفترة 1997-2000 حيث بلغت قيمة التسديدات 248 مليون أورو من أصل 623 مليون، أي ما قيمته 40 % وهي نسبة ضعيفة جدا، ويرجع ذلك حسب المفوضية الأوروبية إلى:

- التأخر الكبير في تنفيذ برنامج الخوصصة من قبل الجزائر.
- قلة استعمال طريقة التمويل برؤوس الأموال ذات المخاطرة (Capitaux à risque) في الجزائر بشكل واسع، وهو ما أدى إلى عدم استخدام الموارد المالية المخصصة من قبل البنك للجزائر بصورة كلية.

وعلى صعيد آخر، عقدت الجزائر عدة اتفاقيات مع بعض الدول الأوروبية على رأسها بلجيكا واللوكسمبورغ، حيث تضمن الاتفاق التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات، حيث وقع الاتفاق بالجزائر في 24 أبريل 1991، حيث تطرقت هذه الاتفاقية إلى ترقية الاستثمارات

وتشجيعها بين الأطراف المتعاقدة وكذا حماية الاستثمارات المباشرة بواسطة المعاملة المنصفة والعدالة وتوفير الأمن وعدم القيام بإجراء نزع الملكية أو التأميم، كما منحت هذه الاتفاقية حرية تحويل الأموال من قبل مستثمري الدولة المتعاقدة، وإذ وقع نزاع بين الأطراف المتعاقدة يرجع التحكيم إلى المركز الدولي لتسوية النزاعات المتعلقة بالاستثمارات.

كما تمّ عقد اتفاق بين الجزائر وإيطاليا حول الترقية والحماية المتبادلة للاستثمارات بالجزائر بتاريخ 18 ماي 1991، حيث ذكرت حرية تحويل مداخيل الاستثمارات خاصة الحصص الموزعة والأرباح والفوائد لمستثمري الدولة المتعاقدة، في حين تمنح الدولة الدعم والضمان ضد المخاطر للمستثمرين الأجانب.

أمّا فرنسا فقد أبرمت اتفاقا مع الجزائر تتعلق بالتشجيع والحماية المتبادلين فيما يخص الاستثمار وتبادل الرسائل المتعلقة بها، وذلك بالجزائر في 13 فيفري 1993، قصد تدعيم التعاون الاقتصادي بين الدولتين وخلق الشروط الملائمة لتطوير حركة الاستثمارات بينهما، باعتبار تشجيع وحماية هذه الاستثمارات، تساهم في تحفيز عمليات تحويل رؤوس الأموال والتكنولوجيا بين البلدين التي تدعم التنمية الاقتصادية بهما.

بالرغم من ذلك كشف آخر تقرير لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية والتجارة عن أسوأ حصيلة للجزائر في مجال الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال سنة 2015، حيث سجلت الجزائر حصيلة سالبة بقيمة 587 مليون دولار، ما يعكس عزوف المستثمرين عن الوجهة الجزائرية التي لا تزال معقدة وتطبعها البيروقراطية الإدارية وعدم الوضوح في مجال التشريعات والقوانين المتغيرة ومسار استثمار مرهق، كما ساهم غياب الاستثمار في القطاع الطاقوي في تسجيل الجزائر مثل هذه الحصيلة أيضا.

حيث بين تقرير الهيئة الأممية الذي حمل عنوان "التقرير العالمي للاستثمار 2016: جنسية المستثمر، تحديات سياسية Investor Nationality: Policy Challenges" تراجعاً غير مسبوق للتدفقات المالية باتجاه الجزائرية، حيث سجلت الجزائر أسوأ حصيلة لها على الإطلاق منذ عشرية من الزمن، بل أضحت من بين الدول القليلة التي تسجل ناتجا سلبيا، في ظل التردد الذي يتسم به سلوك المستثمرين الأجانب حيال سوق يعتبر من بين أعقد الأسواق في المنطقة.

وكشف تقرير المنظمة عن تراجع قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر من 1.507 مليار دولار سنة 2014 إلى ناقص 587 مليون دولار، فيما تم تسجيل 1.693 مليار دولار سنة 2013 و1.499 مليار دولار سنة 2012.

وبالمقابل، سجّلت الاستثمارات الجزائرية في الخارج حصيلة متواضعة بحوالي 103 مليون دولار سنة 2015، وإن كانت أفضل من السنة التي سبقتها والتي سجلت ناتجا سلبيا بـ 18 مليون دولار، ما يعكس أيضا انكماش نشاط الشركات الجزائرية على رأسها سوناطراك. وأشار التقرير إلى أن سوناطراك تمثل أكبر نشاط للاستثمار في الخارج، حيث قامت بعدد من العمليات في إفريقيا بالخصوص مثل مالي والنيجر، ولاحظ التقرير أيضا أن تحرير الاقتصاد وخصوصة الأصول الخاصة بالشركات العمومية يمكن أن يعطي دفعا للتدفقات المالية الأجنبية في الجزائر، مصنفا هذه الأخيرة ضمن البلدان التي تضع قيودا عديدة في عدة قطاعات، في ظل إشراف الدولة على تسيير الاقتصاد. وبعد أن كان قطاع الطاقة يغطي على حجم الاستثمارات الأجنبية، فإن الأزمة التي يعيش فيها كشفت عن اختلالات بنية الاقتصاد الجزائري، في انتظار إصلاح فعلي لمنظومة تسيير الاقتصاد وإرادة فعلية للقضاء على بعبع البيروقراطية وانتشار الفساد.

هذا ونذكر بأنه قد جرت أحداث الندوة الأور-متوسطية الثالثة لوزراء الصناعات التي انعقدت في قبرص أيام 21-22 جوان 2001 بهدف تجنيد الوسائل اللازمة لجلب الاستثمارات الأجنبية إلى المنطقة المتوسطية فتم الاتفاق على:

- 1- ترقية الاستثمارات، تشجيع الابتكار والبحث عن الجودة.
- 2- البحث عن وسائل وميكانيزمات السوق الأورو-متوسطية.
- 3- تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

بالرغم من المبادرات الكثيرة لتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلا أنها بقيت ضعيفة، فيما بين سنة (1991- 1998) سجلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة ما يقارب 5% من الناتج الوطني الإجمالي للدول المتوسطية مقابل 21% في المتوسط بالنسبة للدول السائرة في طريق النمو، ويمكننا إرجاع الأسباب الرئيسية لعدم جلب الاستثمار الأجنبي المباشر من طرف الدول المتوسطية بما فيها دول المغرب العربي (أقل من 2% من الاستثمارات الأجنبية الأوروبية موجهة إلى 12 دولة متوسطية) فيما يلي:

- 1- عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي.
- 2- عدم التأكد الاقتصادي.
- 3- ضعف الهياكل القاعدية للنقل.
- 4- التكوين غير الكافي لليد العاملة.
- 5- العراقيل الإدارية، عدم ملائمة المنشآت القانونية والمؤسسية.
- 6- الفساد والطبيعة السلطوية لأنظمة الحكم.

فهذه العوامل لا تشجع على خلق مؤسسات جديدة وبالتالي جعلت المنطقة أقل جذبا واستقطابا للمستثمرين الأجانب، بالإضافة إلى ميل دول الإتحاد الأوروبي للاستثمار في دول شرق ووسط أوروبا، وعلى هذا الأساس يمكننا القول أن عامل القرب الجغرافي والثقافي والعوامل الأخرى غير الاقتصادية لا تكفي لجلب الاستثمارات الأجنبية، وإنما المنافسة هي المحدد الرئيسي للاستثمار الأجنبي لاختيار أو انتقاء الدول والقطاعات.

ومن هذا المنطق يمكن اعتبار الحوافز الممنوحة للمستثمرين الأجانب من أهم المؤشرات الجاذبة للاستثمارات، وبالتالي عرف الإطار القانوني المنظم لهذا الشكل من أشكال التمويل الخارجي عدة تعديلات في السنوات الأخيرة، ومن بين هذه الإجراءات نجد: المزايا الجبائية، إزالة كل الحواجز التي من شأنها أن تكون عائقا أمام هذه الاستثمارات كغياب الهياكل القاعدية للخدمات وعدم وجود التسهيلات البنكية وعدم انفتاح النظام البنكي بالإضافة إلى التكاليف العالية بسبب ارتفاع تكلفة المدخلات (خاصة النقل)، وثقل الإجراءات القانونية والجمركية.

العلاقات الاجتماعية الأوروبية المغربية

يعترف الاتحاد الأوروبي من خلال وثيقة برشلونة بالتقاليد الثقافية والحضارية للضفتين حيث أن الحوار بين هذه الثقافات والتبادلات الإنسانية هي مكونات أساسية للتقارب والتفاهم بين الشعوب وتفتوح الوثيقة أن يقوم هذا الشق من الشراكة على أهمية الحوار بين الثقافات والحضارات في التقريب بين شعوب المنطقة و تنمية التعاون من أجل التغلب على مشاكل الهجرة عن طريق خلق وظائف بواسطة إنشاء برامج التدريب المهني وللتعاون في مكافحة الإرهاب وتجارة المخدرات والجريمة المنظمة والفساد وإبراز أهمية التعاون في تطوير الموارد البشرية وتبادل الخبرات في مجال التربية والتكوين والجدول التالي يبين معدل تكرار الكلمات التي تشير إلى القضايا الاجتماعية والثقافية.

1-الهجرة في العلاقات الأوروبية المغربية

تعد الهجرة أحد أوجه التفاعل الإنساني في المجال الأورومتوسطي التي تستدعي دراسة معمقة للكشف عن واقع هذه الظاهرة، فالاهتمام الأوروبي بمنطقة جنوب المتوسط قد ازداد بعد بروز ظواهر عبر قومية مثل الإرهاب وتجارة المخدرات والهجرة السرية... وهو الأمر الذي يستدعي تكثيف التعاون مع دول المنطقة في مجال الهجرة وخصوصا الهجرة غير الشرعية التي جاءت كنتيجة لحالة اللأمن.

وإن التخوف من عدم الاستقرار في دول جنوب حوض المتوسط، وما يمكن أن تمثله الهجرة من أخطار على دول شمال الحوض، هو المحرك للتعامل الأوروبي مع هذه الظاهرة، هذا التخوف كان وراء مشاريع وسياسات التعاون مع دول المنطقة من أجل تنمية اقتصادية واجتماعية تكفل الحد من أسباب الهجرة وبالتالي تحقيق الأمن في المتوسط.

كانت الهجرة تحدث في البداية من الشمال إلى الجنوب في شكل حركات استعمار وسرعان ما أخذت اتجاها معاكسا حيث لجأت الدول الأوروبية الاستعمارية إلى العمالة الموجودة

في مستعمراتها خاصة خلال الحربين العالميتين، ولذا نلاحظ التواجد المكثف للعمال المغاربة في فرنسا وبلجيكا وهولندا، ففي الخمسينيات عرفت فرنسا لوحدها مجيء 220 ألف جزائري و20 ألف مغربي و5 آلاف تونسي.

وقد ساعدت الهجرة أوروبا على مواجهة حاجتها من اليد العاملة خاصة الصناعات الثقيلة مثلا لبناء والصناعة الاستخراجية، وما يميز هذه العمالة قبولها بأداء الأعمال الصعبة وكذا الخطيرة والملوثة وبأجور زهيدة. أما المهاجرون من دول المتوسط، فقد مكنتهم الهجرة من الحصول على مستوى من الوعي السياسي والنضالي بفضل احتكاكهم بالنشاط السياسي والنقابي السائد في أوروبا، ومن الناحية الاقتصادية فقد ساهم المهاجرون في تنمية اقتصادياتهم الوطنية بفضل التحويلات المالية سواء خلال فترة الكفاح المسلح أو بعد الاستقلال.

وفي سنوات التسعينيات فإن مظاهر الأزمة التي عانت منها مختلف دول جنوب حوض المتوسط إلى تسارع وتيرة الهجرة، فالدافع كان اقتصاديا (بحثا عن العمل) ثم أصبح سياسيا بسبب تدهور الوضع الأمني، فمن الجزائر فقط هاجر حوالي 300 ألف شخص من فئة الجامعيين، الصحفيين، المحامين، الأطباء والفنانين، كما عرفت غالبية دول جنوب أوروبا وخاصة إسبانيا وإيطاليا وفرنسا، والتي كانت مصدرة للهجرة في وقت ما، قدوم مهاجرين من دول المغرب العربي، وهم يمثلون أهمية اقتصادية بالغة، إذ يتوزعون على قطاعات العمل الصعبة من قطاع البناء، الزراعة والخدمات التي يرفضها العمال الوطنيون ويتقاضون عنها أجورا منخفضة.

هذا وبلغت نسبة المهاجرين من بلدان المغرب العربي الثلاث في سنة 1995 أكثر من 66.5% من مجموع الجالية الإفريقية في أوروبا، حيث شكل المهاجرون من المغرب الأقصى لوحده حجما كبيرا وصل إلى 53.7% من مجموع المهاجرين من المغرب العربي، و35.7% من المجموع الإفريقي.

إذن هناك ثلاث مراحل رئيسية للهجرة في العلاقات الأورومغاربية:

أ- المرحلة الأولى قبل 1985: وخلال هذه المرحلة كانت الدول الأوروبية لا تزال بحاجة ماسة إلى مزيد من العمالة القادمة من الجنوب، كما أن الدول الأوروبية نفسها كانت متحكمة في حركة تدفق المهاجرين من الجنوب عبر قنوات التجمع العائلي، وأهم ما يميز هذه المرحلة أن المهاجر الجنوبي تمكن من فهم قواعد اللعبة في دول الشمال وصار يطالب بحق دخول أبنائه المدارس الحكومية

وبداية بلورة الخطابات الحقوقية للمهاجر. كل هذه العناصر بدت بالنسبة للمهاجرين "القادمين" في دول الجنوب محفزة لهم للالتحاق بنظرائهم، ويبدو أن الكثير منهم استفاد من غفلة الأنظمة الأمنية الأوروبية في هذه المرحلة بالذات.

ب-المرحلة الثانية 1985-1995: تميزت هذه المرحلة ببداية ظهور التناقضات المرتبطة بالمهاجرين الشرعيين ومزاحمتهم أبناء البلد الأصليين، وقد تزامن هذا الفعل مع إغلاق مناجم الفحم في كل من فرنسا وبلجيكا التي كانت تستوعب آنذاك أكبر عدد من المهاجرين الشرعيين. وفي مقابل هذا الوضع الاحترازي تزايدت رغبة أبناء الجنوب في الهجرة تجاه دول الشمال ما أدى إلى إغلاق الحدود.

ج-المرحلة الثالثة 1995- إلى الآن: أخذت هذه المرحلة طابعا أمنيا صارما لجأت من خلاله الدول الأوروبية إلى نهج سياسة أمنية صارمة عبر تنفيذ مقررات "القانون الجديد للهجرة" والذي يستند إلى تبني إجراءات صارمة بخصوص مسألة التجمع العائلي، وإبرام اتفاقيات مع دول الجنوب حول ترحيل المهاجرين غير الشرعيين.

ومن جهة أخرى يمكن القول أنه الناحية الديمغرافية، فإن هناك تكاملا بين الضفتين بالنظر إلى الانفجار الديمغرافي الذي تعرفه دول شرق وجنوب المتوسط، مما يؤكد حاجة أوروبا إلى مهاجرين جدد من المنطقة.

إذن كانت الهجرة من بين المواضيع المؤثرة في العلاقات الأورومتوسطية، لتكون أحد عوامل التعاون أحيانا والتنازع أحيانا أخرى، فحاجة الاقتصاديات الأوروبية الملحة ليد عاملة مكثفة جعلتها تفتح أبوابها للعمالة القادمة من دول الجوار المتوسطي وقررت روما منح العمال الأجانب حرية التنقل إليها في 1957، وابتداء من سنوات الستينيات أحست الدول الأوروبية بضرورة تنظيم الهجرة إليها وفقا لحاجتها الاقتصادية من خلال اتفاقات تنظم دخولهم سواء في إطار ثنائي أو متعدد الأطراف.

وفي سنوات التسعينيات زاد تأثير الهجرة على العلاقات الأورومغاربية، فمن جهة ظهرت الجماعات الأصولية في دول الجنوب وامتد نشاطها وتأثيرها إلى أوروبا، ومن جهة ثانية صعود الحركات اليمينية الأوروبية المعادية للأجانب وللجالية المسلمة خاصة، مما أدى إلى توتر العلاقات بين مجتمع الإقامة والمهاجرين. فالدول الأوروبية اليوم، تحمل المهاجرين بشكل خاص

مسؤولية الصعوبات التي تعرفها المجتمعات الأوروبية: تقشي مظاهر البطالة ومشاكل السكن وانتشار الجريمة وانعدام الأمن...

ونشير إلى أنه بالنسبة للخطاب الأوروبي، فقد أشارت المفوضية الأوروبية للمرة الأولى سنة 1994، إلى الحاجة لنظرة شاملة لمحاربة الهجرة غير الشرعية، ولم يعد ينظر إليها كخطر للاقتصاديات الوطنية بل كمشكلة عالمي، وحثت المفوضية على ضرورة درء المهاجرين غير الشرعيين، حيث أقرّ المجلس الأوروبي أن الإدارة الجيدة للسيطرة على الحدود الخارجية ستساعد على تعزيز المعركة ضد الإرهاب.

ويمكن القول بأن قضية الهجرة شكلت دائما نقطة محورية في الخلاف الدائر بين التنظيمات السياسية والحزبية في أوروبا عموما، وقد أثرت بشكل واضح على تحديد السياسة المنتهجة بخصوص الهجرة من سياسة متساهلة مع المهاجرين وأخرى أكثر تشددا حسب انتماء التيار المتواجد في السلطة وحسب توجهات الرأي العام في الدول الأوروبية.

أ- الاتجاه المعارض:

بصعود أحزاب اليمين المتطرف في أوروبا وكسائها قوة الانتخابات مثل حزب الجبهة الوطنية في فرنسا، وحزب الحرية في النمسا، وحزب جيوبيك Jobbik في المجر، وحزب الحرية في هولندا... ربطت في خطاباتها بين الأمن والهجرة، وإقرارها باستعصاء إمكانية تحقيق الموائمة والانسجام بين المهاجرين والقيم الأوروبية سواء ما تعلق الأمر بأسلوب الحياة أو بنمط الثقافة السياسية، وتتنزع نحو تصور للمهاجرين كعدو للهوية والقيم الأوروبية المشتركة ولأمنها المجتمعي.

كما ربطت النخب السياسية في أوروبا الهجرة بالتطرف الاسلامي والأزمة السكانية في الجنوب حيث أصبح يدرك التهديد الاسلامي من زاوية نقل الفوضى عبر قنوات الهجرة، فانتشار ظاهرة الاغتراب بين الفئات المغاربية المهاجرة ومشاكل الاندماج، يجعل هذه الفئات قابلة للتسييس من قبل الحركات الاسلامية والتي ظهر تأثيرها في زيادة تأكيد المجتمعات المسلمة في أوروبا على هويتها الثقافية والحضارية المتميزة، وبذلك تصبح الهجرة مرتبطة بقضية الهوية ومن ثم تتحول إلى هاجس أمني مقلق لدى دول شمال المتوسط خاصة عندما ترتبط بمسارات العنف.

من هنا يرى هذا التيار أن المهاجرين يشكلون تهديدا ثقافيا وأمنيا لأوروبا:

- **البعد الثقافي:** يؤكد التيار اليميني في أوروبا أن المهاجرين الأفارقة، المغاربة خاصة، المسلمين عموما، يهددون وحدة الثقافة والهوية الأوروبية خاصة بعد تأكيد إستحالة اندماجهم في الثقافة الأوروبية، فالحل هو إعادة المهاجرين إلى أوطانهم، هذا التيار يركز على العامل الثقافي لتغطية توجهه العنصري المعادي للمهاجرين والأجانب، فضمن هذا التصور الجديد للأخطار التي تهدد المنظومة الغربية والتي تحولت عن الشرق نحو جنوب المتوسط، يأتي المهاجرون في الواجهة لأنهم نقطة التماس بين منظومتين ثقافيتين مختلفتين. فالهجرة إذا، هي من قبيل الرهان الأمني منذ أن تمت أمننتها خلال الثمانينيات، حيث يعتبر المهاجرون كتهديد للعوية الوطنية المحددة ثقافيا، بينما كانت تخضع في السابق لمعالجة اقتصادية باعتبار أنّ المهاجرين عمال مغتربين.

- **البعد الأمني:** وهذا البعد لا يمكن فصله عن التصور العام لمصادر تهديد الأمن في الغرب والرامي إلى جعل مصدر الأخطار آتية من الجنوب وخاصة من العالم الإسلامي، حيث بلغ الأمر إلى حدّ تجريم الهجرة، فمنذ بداية التسعينيات أصبحت الهجرة في أوروبا جريمة مثل جرائم تهريب المخدرات والإرهاب الدولي. والمهاجرون السريون هم أكثر عرضة لهذا العداء، لذا نلاحظ ارتفاع حركات اعتقال المهاجرين خاصة السريين منهم، في الدول الأوروبية كإيطاليا وإسبانيا واليونان التي تعد مناطق حدودية بالنسبة للفضاء الأوروبي. كما أن المهاجرين غير الشرعيين لا يحملون هويات إثبات شخصية، وهذا يعني أنه في حالة ارتكابهم للجرائم لا يمكن التعرف على المرتكب الحقيقي لها، بالتالي تفشي المشاكل والمجرمين في المجتمعات الأوروبية.

هذا وتتعدد وتختلف تهديدات الهجرة غير الشرعية على المجتمعات والدول الأوروبية المستقبلية، ما يجعلها ظاهرة خطيرة خاصة في العشرية المعاصرة، و هذا في الأساس راجع إلى تزايد تهديدات الهجرة غير الشرعية التي أثرت على الأمن الأوروبي خاصة بعد التحولات السياسية في المنطقة العربية في كل من تونس، ليبيا، مصر، وسوريا التي أدت إلى نزوح كم هائل من الأشخاص نحو الدول الأوروبية هربا من الظروف التي يعانون منها في بلدانهم، وسعيهم لتحقيق أمنهم ما أدى بذلك إلى حدوث مفارقة في الأمن حيث أنه في حين أن هؤلاء الأفراد يسعون جاهدين في تحقيق أمنهم أصبحوا يشكلون تهديدا لأمن غيرهم.

ب- الاتجاه المؤيد:

يؤيد هذا التيار تواجد المهاجرين في أوروبا بالنظر إلى الحاجة الديمغرافية والأهمية الاقتصادية التي يمثلونها، ويرى هذا التيار أن العنصرية ضد المهاجرين من شأنها أن تؤدي إلى ردود أفعال متطرفة من قبل المهاجرين الذين يعانون من التمييز والعنصرية لا لسبب إلا لأسباب ثقافية غير واقعية.

عموما هناك أربع وجهات نظر لدى دول الاتحاد الأوروبي تجاه الهجرة:

- 1- ألمانيا والنمسا وهولندا؛ تعطي الأولوية للتحكم في الحدود الخارجية وتهتم في سياستها بالتوسع نحو أوروبا الشرقية.
- 2- فرنسا وبريطانيا وإيرلندا؛ تركز على تشجيع تنقل المهاجرين من مستعمراتها القديمة وضرورة تكثيف التعاون في مجال الهجرة مع الدول الأصلية.
- 3- الدول الإسكندنافية تركز في سياسة الهجرة على ضرورة احترام حقوق الأجانب خاصة فيما يتعلق بتقديم الحماية اللازمة للأجانب.
- 4- إيطاليا واليونان وإسبانيا والبرتغال؛ ترى أن الهجرة وسيلة لمواجهة العجز الديمغرافي في أوروبا وترتكز على ضرورة التعاون الأوروبي لوقف الهجرة غير الشرعية، وانتهاج سياسة انتقائية.

تؤكد الدول الأوروبية على مسؤولية الدول المتوسطة في مراقبة الهجرة السرية ومنع وصولها إلى الاتحاد، ويمكن تقسيمها إلى مجموعتين:

- 1- المجموعة الأولى تضم دول جنوب أوروبا (إسبانيا، إيطاليا، البرتغال، فرنسا) ودورها في مراقبة الهجرة باعتبارها نقاط التماس مع الدول المصدرة.
- 2- المجموعة الثانية تضم دول شرق وجنوب المتوسط المهم ودورها في مراقبة الهجرة التي تمر عبرها آتية من منطقة الشرق الأوسط كالعراق، إيران، أفغانستان، ودول إفريقية كالصومال، رواندا، مالي والنيجر، نظرا لعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي أسفر عن الآلاف من المهاجرين العابرين. وتنادي هذه المجموعة بضرورة توفير الوسائل والمساعدة الكافية لضمان مراقبة أحسن لحركات الهجرة المارة عبرها.

وافقت دول الاتحاد الأوروبي على وضع سياسة عامة للهجرة للتأكد من التحكم بشكل جيد في الهجرة الشرعية إلى الاتحاد الأوروبي، لتحسين تدابير الاندماج بالنسبة للمهاجرين وعائلاتهم ولتعزيز التعاون مع الدول التي يأتي منها المهاجرون.

هذه الأهداف يُعبر عنها برنامج ستوكهولم، وهو خارطة طريق لتطوير سياسة الهجرة للاتحاد الأوروبي خلال الفترة من 2009 إلى 2014. كما يهدف إلى بناء قارة أوروبية ذات "مسؤولية وتضامن وشراكة في مجال الهجرة واللجوء" من خلال "سياسة هجرة ديناميكية وشاملة". يشجع برنامج ستوكهولم على التماسك بين سياسة الهجرة وجوانب سياسة الاتحاد الأوروبي الأخرى الوثيقة الصلة، مثل مساعدة التنمية والعلاقات مع الدول الواقعة خارج الاتحاد الأوروبي.

هذا واختلف تعامل الاتحاد الأوروبي مع ملف الهجرة من سياسة التعاون تارة إلى سياسة الشراكة تارة أخرى وفيما يلي تفصيل ذلك.

1- التعاون الأورومتوسطي وقضية الهجرة:

أخذ التعاون الأورومتوسطي في مجال الهجرة عدّة أشكال أهمها:

أ- مساعدة المهاجرين من أجل العودة:

شرع في هذه السياسة منذ السبعينيات، فعلى إثر الأزمة الاقتصادية، انتهجت أوروبا سياسة مزدوجة تجاه الهجرة: غلق الحدود أمام وصول مهاجرين جدد وتحفيز المهاجرين المقيمين على العودة، وتمثل هذه السياسة في منح مساعدات وتسهيلات للمهاجرين الراغبين في العودة إلى دولهم، وتوجهت بشكل خاص إلى المهاجرين البطالين والأجئيين. وقد كانت هذه السياسة محورا لتعاون رسمي بين دول الأصل والإقامة، كالاتفاق الموقع بين الجزائر وفرنسا في 1980، على أن تقوم دول الأصل من جهتها بدعم هذه السياسة من خلال منح تسهيلات جمركية وضريبية للمهاجرين العائدين.

ب- تكثيف التعاون في مجال مراقبة وإيقاف الهجرة:

لجأت دول الاتحاد الأوروبي إلى طرق للتقليص من المهاجرين تؤثر في كثير من الأحيان على حقوق الإنسان، مثل الطرد، الإعتقال، إقامة مناطق عبور حدودية أشبه ما تكون بالمعتقلات.

ثم تم تحميل دول الجنوب جزء من مسؤولية المراقبة من خلال إقامة علاقات تعاون مع مصالح شرطة مراقبة الحدود بهذه الدول من أجل توفير المعلومات اللازمة حول حركات تنقل الأشخاص بينها وبين الاتحاد الأوروبي، وكذا إبرام اتفاقات إستعادة المهاجرين غير الشرعيين وذلك في إطار ما أسمته بسياسة "الدول غير الآمنة".

ج- التعاون من أجل التنمية:

إن تنمية إقتصاديات الدول المصدرة للهجرة هي أحد الطرق الكفيلة بإيقاف الهجرة أو على الأقل التقليل منها كونها تؤثر على الهجرة من الداخل بما يضمن استقرار السكان في دولهم الأصلية، انطلاقاً من أن التنمية تؤدي إلى خلق مناصب للشغل وإزالة الفوارق في مستويات المعيشة بينها وبين الدول المستقبلية، فمساعدة دول جنوب المتوسط مسألة لا بدّ منها لضمان استقرار المنطقة وإيقاف ضغط الهجرة، وتم التنمية عن طريق دعم الإصلاحات الهيكلية والاقتصادية، تشجيع وجلب الاستثمار الأجنبي الأوروبي إلى المنطقة، تحرير المبادلات التجارية. ويتمثل الدعم أساساً في برنامج ميديا MEDA الذي يتم على مرحلتين، ويمثل أداة مالية مهمة في يد الاتحاد الأوروبي من أجل إنجاح مشروع الشراكة مع دول المتوسط.

2- الشراكة الأورومتوسطية وقضية الهجرة:

لإدارة الهجرة بفعالية، عمل الاتحاد الأوروبي في شراكة وثيقة مع الدول التي يأتي منها المهاجرون والدول التي يمر بها العديد من المهاجرين للوصول إلى الاتحاد الأوروبي. من خلال نهج الشراكة هذا، عمل الاتحاد الأوروبي جاهداً للموازنة بين أهداف السياسة الرئيسية الثلاثة المتمثلة في:

-تنظيم الهجرة غير النظامية بشكل أفضل

-تعزيز منع الهجرة للتنمية

-زيادة الفوائد الثنائية

ينصّ إعلان برشلونة في المحور المتعلق بالشراكة الاجتماعية والثقافية على التزام الشركاء الأورومتوسطيين بالعمل من أجل تطوير الموارد البشرية والتفاهم بين الثقافات والمبادلات بين المجتمعات المدنية، وعلى الدور الذي تلعبه الهجرة في علاقاتهم.

وقد تضمن الإعلان الاعتراف بدور الهجرة في علاقات التعاون بين الدول الأطراف، مع الدعوة إلى ضرورة العمل على: "زيادة التعاون من أجل التقليل من ضغوطات الهجرة وذلك بإعتماد برامج تكوين مهني والمساعدة على خلق الشغل والالتزام بضمان الحقوق المعترف بها في التشريع القائم للمهاجرين المقيمين بصفة شرعية فوق أقاليمهم".

أما عن الهجرة السرية فقد قرر الشركاء "إقامة تعاون خاص من أجل الحدّ من هذه الظاهرة، حيث أن الشركاء من الدول المتوسطة، ووعيا منهم بمسؤولية إعادة الإدماج، يلتزمون، من خلال إتفاقات أو ترتيبات ثنائية، بتبني الوسائل الكفيلة بإعادة إدماج رعاياها الذين هم في وضعية غير شرعية".

أقرت مختلف اتفاقات الشراكة المنعقدة بين الاتحاد الأوروبي من جهة ودول جنوب وشرق المتوسط من جهة أخرى مبدأ عدم تمييز عمال هذه الدول في مجال العمل والتأمينات الاجتماعية، وفيما يخص تنقل الأشخاص، فقد تم التأكيد على ضرورة تسهيل ذلك، مع التأكيد على ضرورة التعاون في مجال محاربة الهجرة السرية من خلال عقد اجتماعات دورية لوضع الإجراءات الكفيلة بمنع الهجرة السرية والتزام دول الجنوب بإعادة إدماج المهاجرين الذين يمرون عبرها.

فأحد الأهداف الأساسية لمشروع الشراكة الأورومتوسطية هو احتواء الهجرة والتقليل منها وهو ما يتناقض مع هدف فتح المجال لحرية تنقل الأشخاص الذي تم التأكيد عليه في نص الإعلان، كما يعرقل إقامة منطقة التبادل الحرّ، وإلا كيف يسمح بحرية تنقل السلع والخدمات ويمنع ذلك على الأشخاص؟

ومن هنا يمكن أن نفهم لماذا أدرجت الهجرة وتنقل الأشخاص ضمن الجوانب الاجتماعية وليس الجوانب الاقتصادية، فالجانب الاقتصادي للمشروع يهدف إلى تحرير المبدلات التجارية، وإدراج مسألة تنقل الأشخاص ضمن هذا الجانب قد يضع دول الاتحاد الأوروبي أمام المطالبة بالإقرار لليد العاملة بمبدأ حرية التنقل، وبالتالي فتح الهجرة القادمة من الجنوب، وهو الأمر الذي ترفضه أوروبا.

والملاحظ أن الإعلان، فيما عدا الهجرة السرية، لا ينظم مسألة الهجرة باعتبارها حركات تنقل أشخاص وسياسات تحدد حقوقهم والتزاماتهم، كلّ ما تضمنه الإعلان هو التأكيد على الحقوق المعترف بها للمهاجرين المقيمين والتي سبق تنظيمها في اتفاقات التعاون لسنوات السبعينيات.

أما الجديد الذي أتى به الإعلان والذي يعد فائدة كبيرة حققتها الدول الأوروبية، يتمثل في تحميل دول الجنوب مسؤولية محاربة الهجرة السرية، من خلال الاتفاق على عقد اجتماعات دورية بين الأطراف المعنية لاتخاذ إجراءات كفيلة بتحسين التعاون بين مصالح الأمن والقضاء والجمارك والإدارة. وهكذا فقد شكل مشروع الشراكة إطارا ملائما يمكن أوروبا من إشراك هذه الدول في مواجهة الهجرة.

ويبدو ذلك واضحا في مختلف لقاءات التعاون بين مجموعة 5 + 5 أين يتم التأكيد في كل مرة على ضرورة محاربة الهجرة بالتعاون مع دول المتوسط، ففي لقاء وهران في نوفمبر 2004 والذي ضمّ وزراء خارجية دول إسبانيا، فرنسا، إيطاليا، البرتغال ومالطا عن الجانب الأوروبي، ودول الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا وموريتانيا، اعتبرت الهجرة غير الشرعية من بين الملفات الحساسة التي ينبغي معالجتها مثلها مثل الإرهاب والجريمة المنظمة التي تشكل تهديدا للأمن والاستقرار في البحر المتوسط.

وقد اتضح في هذا اللقاء تباين وجهات النظر بين الطرفين حول كيفية معالجة هذه القضايا وخاصة ملف الهجرة السرية، حيث سعى الطرف الأوروبي للتخلص من المهاجرين السريين المتواجدين على إقليمه، وذلك بإقامة مراكز عبور بالمنطقة المغاربية التي تتولى استقبال المهاجرين غير الشرعيين الذين يطردون من أوروبا أو يلقي عليهم القبض قبل الوصول إليها، في انتظار أن تتم إعادتهم إلى أوطانهم، الأمر الذي يرفضه الطرف المغربي، ولا سيما الجزائر التي طالبت بدعم لوجستيكي أوروبي من أجل حماية حدودها من المهاجرين القادمين من إفريقيا للوصول إلى أوروبا.

3- تبنى مقاربة أمنية:

قرّرت أوروبا في اجتماعها الطارئ مؤخرا اتخاذ إجراءات ردية لوقف مسلسل الهجرة غير الشرعية، ولم تستبعد قصف مراكز التهريب، ويمكن القول بأنّ هذه الإجراءات ليست جديدة بالنسبة للاتحاد الأوروبي، وإنما هي تكريس للسياسة الأمنية لمواجهة الهجرة التي بدأت أوروبا

تعمل بها من قبل. فمُنذ استتفحال هواجسه الأمنية بعد الهجمات 11 سبتمبر، أصبحت مقارنة الاتحاد الأوروبي تميل نحو تشديد القيود على تدفقات الهجرة وحركة انتقال الأشخاص نحوه، وهو مسار بدأ في الأصل مع معاهدة أمستردام في ماي 1999، حيث لأول مرة خوّلت مفوضية الاتحاد صلاحية سنّ تشريعات فيما يتعلّق بالهجرة واللّجوء، ثم الإجراءات التي تمّ اتّخاذها منذ جانفي 2005 حين أصبحت كل دول الاتحاد مطالبة بالتعامل مع مسألتي الهجرة واللجوء وفق قانون موحدّ تصبح تشريعاته نافذة في حال تمّ التصويت عليها بالأغلبية المؤهّلة.

كما وضعت الدول الأوروبية العديد من الإجراءات من بينها إعادة المهاجرين غير الشرعيين خاصة المسلمين منهم إلى موطنهم وهذا لمكافحة الإرهاب و التطرف، وتم إثر ذلك إعادة توطين 10 مراكز احتجاز في بلدان الإتحاد الأوروبي، 3 في اسبانيا و3 في سلوفينيا و2 في ألمانيا وواحدة في بلغاريا والأخيرة في لاتفيا.

كذلك من الإجراءات أصدر وزير الداخلية البريطاني السابق تشارلز كلارك Charles Clarke بتاريخ 24 أوت 2005 قائمة بحظر بعض التصرفات في إطار مكافحة التطرف الإسلامي عقب تفجيرات لندن المتمثلة في خطر تمجيد العنف و الإرهاب من خلال الخطب العلنية ومواقع الإنترنت كما أعلن رئيس الوزراء السابق توني بليز Anthony Blair عن سلسلة من الإجراءات لمكافحة الإرهاب والمتمثلة في رفض منح اللجوء السياسي لكل من هو متورط في الإرهاب وإسقاط الجنسية البريطانية على الأشخاص الذين يعملون ضد المصالح البريطانية وإنشاء لجنة تضم ممثلين عن مسلمي بريطانيا من أجل تأمين دمج أفضل لهم في المجتمع البريطاني.

هناك أيضا إجراءات متخذة من طرف مجموعة دول حيث اتفق خمس دول أوروبية هي: فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، إسبانيا، بريطانيا على زيادة وتكثيف إجراءات التعاون الأمني من خلال إنشاء قوة أوروبية للتدخل السريع على الحدود الخارجية للإتحاد الأوروبي وإعادة وضع مراكز مراقبة داخل الحدود في إطار إنشاء قوات الأمن الحدودية الأوروبية لمكافحة الهجرة غير الشرعية، كذلك إقامة مراكز استقبال خارج حدود دول الإتحاد وهو الاقتراح الذي يحظى بتأييد بريطانيا وألمانيا وإيطاليا التي تواجه تدفقا كبيرا للمهاجرين في حين تتحفظ فرنسا على هذا الاقتراح .

2- تنمية المجال الاجتماعي والثقافي والبيئي في العلاقات الأوروبية المغربية

لقد عقدت عدة لقاءات واجتماعات لتنمية المجال الثقافي والاجتماعي، فقد تم عقد أكثر من اجتماعين في السنة واجتماعات فيما يخص الحوار الثقافي والحضاري، وكذا اجتماعين فيما يخص التنمية الاجتماعية واجتماع لدراسة حقوق الإنسان وآخر لمكافحة المخدرات والجريمة فيهدف تحقيق فكرة الشراكة الثقافية كأداة تفاهم أفضل بين الشعوب فإن المفوضية الأوروبية تؤكد على أفكار بسيطة وواقعية:

- تنظيم تظاهرات ثقافية مشتركة كالمعارض والمهرجانات، والندوات بهدف البحث عن لقاء حقيقي بين الفعاليات الثقافية، وقد شهدت السنوات الأخيرة تطورا حقيقيا للتبادل الثقافي بين أوروبا وجميع شركائها المتوسطيين، ففي فاس وتونس العاصمة تكاثرت اللقاءات بين الموسيقيين والرسامين والسينمائيين والكتاب من كلا الضفتين، حيث يشارك كل هؤلاء بشكل محدد بتعزيز التقارب بين الشعوب.

- حماية وإظهار قيمة التراث الثقافي المشترك وذلك على إثر مبادرة المفوضية الأوروبية، اجتمع الممثلون 27 لوزارات الثقافة لدول الإتحاد الأوروبي ودول الشركاء المتوسطيين مع خبراء التراث في شهري سبتمبر وديسمبر 1996 في بروكسل للتعرف واقتراح 17 مشروعا من المشاريع التي لها صفة إقليمية والتي تجمع أكثر عدد ممكن من الشركاء الأوروبيين المتوسطيين.

- تنمية المبادلات بين المجتمعات المدنية (الجماعات المحلية، الجامعات، وسائل الاتصال...)

وتعتبر العلاقات الأورومغاربية حضاريا مشوهة نظرا لأن وسائل الإعلام الغربية عملت على تشبيه الإسلام بالعنف والظلامية الذي يغذيان كره الأجانب في أوروبا ويخلفان ظروف الاصطدام مع شعوب النصف الجنوبي من الكرة الأرضية والجاليات المغاربية المسلمة المقيمة في أوروبا.

وتعتبر الندوة الأورومتوسطية وميثاق برشلونة الشكل الجديد للحوار بين الحضارات واحتواء "الخطر الإسلامي" أو وقفه، والدليل على ذلك أن الاختيار الأوروبي لتاريخ 27 نوفمبر

(وهو الذكرى 900 لانطلاقة الحروب الصليبية الأولى) لافتتاح الندوة ما يعكس عقلية وإستراتيجية محركي المشاريع الأوروبية ومتوسطة.

وفيما يتعلق بالمغرب العربي فإن العودة إلى الديمقراطية وحدها إلى متطلبات الاستنهاض هي التي تسمح للبلدان المغاربية بإيجاد الطرق والوسائل للخروج من المأزق الذي توجد فيه، إن المستوى الوطني بإيجاد حلول مناسبة لمشاكلها الاجتماعية المعقدة أو على المستوى الجهوي بخلق مجال اقتصادي مغاربي قوي.

وفي إطار ما سماه اتفاق برشلونة حوار الحضارات نجد أن الميثاق دعى إلى "التفاهم الأفضل بين الأديان الرئيسية الموجودة في المنطقة الأوروبية المتوسطية على التسامح المتبادل والتعاون" وفي الواقع نجد أن هذه الاتفاقية قد اخترقت من طرف الطرف الأقوى للشراكة حيث قام صحفي دانمركي بالإساءة للإسلام والمسلمين وهذا يدخل في إطار عدم احترام الديانات وعدم التسامح ولم يتم التنديد من قبل الاتحاد الأوروبي على هذا الفعل الذي يعكس عدم التفعيل الحقيقي لحوار الحضارات.

وفي الواقع إن المسار الاجتماعي والثقافي الإنساني عرف منذ 1995 نوعا من التقدم على غرار الاقتصادي والسياسي، حيث حدثت تغييرات ملموسة على مستوى العلاقات بين الضفتين، حيث نتجت هناك عدة تحركات على المستوى الثقافي خاصة المتمثلة في فتح مدارس ومعاهد ومراكز خاصة بالثقافات الأجنبية، مثل ما هو موجود في الجزائر (C.C.I-C.C.F)، بالإضافة إلى المدارس الخاصة بتعليم اللغة الفرنسية والإنجليزية هذه المدارس ذات الطابع الخاص تقابلها مثيلات في الدول الأوروبية حيث شهدت السنوات الأخيرة فتح بعض المعاهد الخاصة بتعليم الثقافة العربية الإسلامية.

هذا بالإضافة إلى أن أجهزة الإعلام بدأت في إنتاج حصص تلفزيونية مشتركة مثل الإنتاج الجزائري البلجيكي لحصة (تحدي امرأة) التي بثت على القناة الوطنية (الجزائرية) في 16 مارس 2001، والانتاج الجزائري الألماني لحصة بين الشمال والجنوب... إلا أن هذا المجال عرف الكثير من السلبات والمتمثلة خاصة في تأخر المبالغ المالية المقدمة من طرف الإتحاد الأوروبي والموجهة إلى تطوير القطاعات الثقافية والعلمية.

هذا ونشير إلى أن منطقة التبادل الحر لم يكن لها حظ التطور الإيجابي وتحولها إلى منطقة للسلم والتفاهم إلا انطلاقاً من ربطها بحوار ثقافي حقيقي في المدى القريب، فقد كان من المأمول أن تكون منطقة متوسطة خلاقة ومبدعة، يوجد فيها التآلف والتقارب بين الثقافات والحضارات لشعوبها، وبيداغوجيا للحياة المشتركة في إطار التنوع والاختلاف رافضة للانغلاق والانطواء الثقافي.

لهذا، فتعزيز المبادلات الثقافية على مستوى المجتمع المدني ينبغي أن يكون متابع في تطوره، فإذن لا يمكن أن تعتبر اليوم أن الثقافة الغربية كثافة أجنبية على البلدان الضفة الجنوبية ولكن نعتبرها كإرث عام، أين ساهمت الحضارة العربية والإسلامية فيه بشكل أساسي بدون الدخول في مناقشة فلسفة يجب أن نذكر هنا أن الاقتصاد لم يكن ولن يكون غاية في حد ذاته. لنلح إلى قانون هيغل الذي مفاده: أن الاقتصاد في خدمة الإنسان وليس الإنسان في خدمة الاقتصاد، وهو ما يلح للمقولة الشهيرة: نأكل لنعيش ولا نعيش لنأكل.

ورغم أن هذا البعد الثقافي والحضاري يجد مفهومه بقوة في المحور الثالث لمشروع برشلونة، فإن المبادلات الثقافية هي عنصر أساسي، يسمح للمنطقة المتوسطية من أن تصبح منطقة للسلم ومجال التفاهم والإحترام المتبادل وتبادل الثقافات، لكن طبقاً لأحد شروط الشراكة فأوروبا تشجع الهجرة من أقطار المغرب العربي في حين لا يزال هناك فرق هائل بين الدخل الأوروبي والدخل المغربي، حيث يصل إلى 10 أضعاف، وما يجري في ركاب ذلك من مشكلة البطالة والضمان الاجتماعي فلا يزال الاتحاد الأوروبي يشدد الرقابة ويزيد القيود على منح تأشيرات الدخول لمواطني دول المغرب العربي، هذا ما لم ينعكس إيجابياً على هذه الأخيرة حيث لا يزال العديد من المهاجرين يعانون من العنصرية والضغط فلا تزال صورة العربي المسلم في أذهان الكثير من الأوروبيين وفي الكتب المدرسية ووسائل الإعلام غير الصورة الحقيقية ولا يزال الأوروبي ينظر إلى المسلم على أنه متخلف ومتطرف وإرهابي.

إضافة إلى هذا فلا يزال الجانب الأوروبي -من خلال دعمه لجوانب التغيير في المجتمعات المغاربية (حقوق الإنسان والمرأة والديمقراطية) لتكون صورة طبق الأصل عن رؤيته لها في المجتمعات الغربية- متجاهلاً خصوصية المجتمعات الأخرى الثقافية والدينية والاجتماعية.

ومن جهة أخرى فإن تردد بلدان المغرب العربي، حيث ترى في الشراكة ذوبان لشخصيتها وهويتها فهو يعبر عن أزمة هوية وهي سمة للمجتمعات الراكدة، فالمجتمعات المنهكة

بالعمل لا تخشى تضييع ثقافتها، وإنما هي تعيد تشكيل ثقافتها حسب متطلبات العصر الحديث محافظة على ما هو نافع منه.

وعلى صعيد آخر يعتبر ملف المخدرات من الملفات الحساسة في العلاقات الأورومغاربية، حيث أن الإتحاد الأوروبي يدرك أهمية التنسيق مع المغرب في مجال مكافحة المخدرات، وتجلى ذلك من خلال الزيارة التي قام بها الوزير الفرنسي -آنذاك- نيكولا ساركوزي Nicolas SARKOZY إلى المغرب في نوفمبر 2005 لبحث مسألة مكافحة المخدرات في إطار مشترك، وهذا تجسيدا وامتدادا للسياسة الأوروبية للحوار مع جميع الشركاء من أجل إقامة منطقة أمن واستقرار، إذ تدخل مسألة مكافحة المخدرات ضمن برنامج الحوار السياسي الأمني ومكافحة الجريمة المنظمة، كما تضمنتها اتفاقيات الشراكة بين الإتحاد الأوروبي والدول المغاربية ضمن الحوار السوسيو- ثقافي والإنساني، لما لها من انعكاسات مباشرة على المجتمعات الأورو- مغاربية.

واعتبر الشركاء الأورو-مغاريون أن ظاهرة المخدرات من بين أهم عوامل الاستقرار السياسي، الاقتصادي والاجتماعي بالدول المعنية، سواء المنتجة أو المستهلكة لهذه السموم، وبالتالي يجب العمل في إطار مشترك من أجل القضاء -أو التقليل- من خطورة هذه الظاهرة، هذا المطلب الذي أصبح من الضروريات الملحة لاستكمال مسار الشراكة في إطار شامل.

ويمكن حصر أسباب تنامي نشاط شبكات إنتاج وتهريب المخدرات في المنطقة المغاربية في ظاهرتين أساسيتين هما:

- 1- وجود طلب فعلي تتزايد حدته داخل المجتمعات الأوروبية، سواء الطلب التجاري أو الطلب الاستهلاكي.
- 2- غياب إمكانيات وفرص الشغل، وبصفة عامة شروط إنعاش أنشطة إنتاجية بديلة - خاصة في شمال المغرب- تلك المنطقة التي بقيت على هامش كل حركة اقتصادية.

من هنا تتأكد المسؤولية المزدوجة للطرفين، الأوروبي والمغربي في زيادة تفاقم ظاهرة المخدرات، وبالتالي فمن الضروري العمل في إطار مشترك من أجل احتواء هذا المشكل الذي أصبح يكون ظاهرة متعددة الأبعاد، ومن الواجب القيام بمبادرات تنموية من الجانبين قصد فتح أنشطة إنتاجية بديلة في المناطق التي تنتشر بها زراعة المخدرات، خاصة من الجانب الأوروبي

الذي يعتبر سوقاً مفتوحة لجميع أنواع المخدرات، فمثلاً تدخل إلى دول الإتحاد الأوروبي ما بين 4 و6 أطنان من الهيروين عبر طريق البلقان شهرياً، وهذا ليس بالأمر الهين، وإنما يدعوا إلى القلق، لأن شبكات تجارة وتهريب المخدرات تعتبر ممولاً ومحركاً رئيسياً للحروب والنزاعات، لارتباطها الوثيق بالمنظمات التي تتاجر بالأسلحة.

هذا ويعاني البحر المتوسط من تفاقم مشكلة خطيرة ألا وهي ظاهرة التلوث، حيث يؤرخ الباحث حسني العظمة لظهور المسألة البيئية في الشمال بقيام الثورة الصناعية وبزوغ نمط الإنتاج الرأسمالي، وتجمع أعداد متزايدة من السكان في المدن تبعاً لذلك، حيث يبدأ الأثر البيئي للنشاط البشري يأخذ شكلاً نوعياً جديداً يتمثل في الاستثمار المكثف للموارد من جهة، والإنتاج المكثف للفضلات والنفايات من جهة ثانية.

حيث كان لتطور علم الوراثة ومكننة وكميأة الزراعة، والتقدم الصحي الذي انعكس بزيادة متوسط أعمار البشر أثر كبير ومفصلي في المسألة البيئية في الشمال، فالنمو السكاني الذي ينتج عن هذين العاملين تطلب معادلاً مكافئاً له من النمو الاقتصادي، كي لا ينخفض متوسط معيشة السكان وهذا بحد ذاته مثل ضغطاً على البيئة، سواء كان ذلك بسبب ازدياد الطلب على الموارد الطبيعية، أو بسبب أحمال التلوث الجديدة التي ستطلقها الأنشطة الاقتصادية الجديدة إلى البيئة.

أما المسألة البيئية في البلدان النامية فتأخذ أبعاداً خاصة نظراً للضغط الأشد فيها لكلا العاملين الرئيسيين الحاكمين لجداية التدهور البيئي وتزايد السكان ومتطلبات التنمية، ويعتقد الباحث أن تخلف ثقافة البيئة يزيد من سوء الأمور في البلدان النامية، حيث يعتبر الكثير من سكان هذه البلاد أن حماية البيئة مسألة غير أولوية، بل هي مجرد موضحة يستوردها وينشرها بعض المتغربين.

هذا وخلصت عديد من مراكز البحث الأوروبية إلى اعتبار التهديد البيئي ينحصر أساساً

في:

- إن الخطر الديموغرافي الذي يشكله جنوب المتوسط في نظر الأوروبيون سيزداد حدة إذا ما فسر من زاوية تأثيره على النظام البيئي الإقليمي المتوسطي، خاصة الجهة الفرعية الغربية منه، إذ أن الكثافة السكانية أدت إلى اتساع المناطق الحضرية والتجمعات الصناعية الكثيفة في المدن

الكبرى في الدول الأوروبية، الأمر الذي أفرز تلوث الفضاء المتوسطي والضغط على المصادر الطبيعية.

- نذرة الموارد الطبيعية ويأتي في مقدمتها الماء كأحد الرهانات الأمنية في الجهة المتوسطية، بازدياد الضغط على المصادر المائية الطبيعية مع تراجعها في آن واحد، مع عدم التساوي في المصادر بين الشمال والجنوب المتوسطيين.

- إشكالية التلوث البيئي سواء المائي منه أو الجوي وما تسببه مراكز البترول والغاز المتواجدة على طول السواحل المتوسطية وحركة ناقلات البترول العملاقة التي تسببت في تسريب حوالي 650000 طنا سنويا من البترول، من خلق مشاكل بيئية خطيرة تؤثر على استمرارية الثروة السمكية وعلى النشاط السياحي لبلدان المتوسط وارتفاع نسبة كمية CO2 التي تلوث الأجواء المتوسطية.

ومهما يكن الأمر، لم تعد البيئة محل اهتمام محلي يقتصر على أهل الفن المتخصصين فيها، وإنما تعادها ليصبح اهتماما سياسيا، تتحدد من خلاله ملامح سياسة أية دولة، وأصبح الاعتداء عليها، لاسيما إذا كان الغرض منه زعزعة استقرار دولة ما فيدخل بأمنها وحتى بأمن الدول المجاورة إنه ما يعرف بالإرهاب البيئي.

لذا فالاهتمام الأوروبي بالملف البيئي ليس جديدا بل هو قديم نسبيا حيث نظم برنامج الأمم المتحدة للبيئة خلال الفترة الممتدة من 28 جانفي إلى 04 فيفري سنة 1975 اجتماعا دوليا حكوميا حول حماية البحر الأبيض المتوسط شارك فيه 16 بلدا متوسطيا. و قد تم إقرار برنامج عمل المتوسط الذي يشتمل على أربع عناصر أساسية:

- عنصر تقديري: برنامج متكامل للبحث و المتابعة المستمرة و تقييم التلوث و تبادل المعلومات.
- عنصر التصرف: التخطيط المندمج للتنمية و التصرف في موارد حوض البحر المتوسط.
- عنصر قانوني: اتفاقية برشلونة و بروتوكولاتها مع ملاحق تقنية لحماية الوسط البحري.
- عنصر مؤسستي و مالي: الوسائل المؤسستية و المالية لتنفيذ خطة عمل المتوسط.

كما تم اعتماد اتفاقية برشلونة سنة 1976 ثم وقع تعديلها سنة 1995، والتي تقوم البلدان المتعاقدة وفقها باتخاذ كل الإجراءات اللازمة من أجل حماية و تحسين نوعية الوسط البحري

وتقليص وتجنب كل أسباب التلوث بمنطقة المتوسط، كما ترمي اتفاقية برشلونة إلى إرساء ترمي اتفاقية برشلونة إلى إرساء نظام تعاون و تبادل معلومات بين مختلف الأطراف المتعاقدة في صورة حصول جانب طارئ قد ينجر عنه تلوث بمنطقة البحر الأبيض المتوسط.

وصاحب إتفاقية برشلونة ستة بروتوكولات تعتبر صكوكا ملزمة قانونا تتناول جوانب محددة لحماية البيئة وهي:

- بروتوكول بشأن حماية المتوسط من التلوث الناشئ عن تصريف النفايات من السفن والمركبات الجوية.
- البروتوكول المتعلق بالتعاون في مكافحة تلوث البحر المتوسط بالنفط و المواد الضارة الأخرى في حالات الطوارئ.
- بروتوكول المصادر البرية
- بروتوكول المناطق المتمتعة بحماية خاصة والتنوع البيولوجي
- بروتوكول عرض البحر أو استكشاف واستغلال الرصيف القاري وقاع البحر
- بروتوكول النفايات الخطرة.

بالتوازي مع هذا تم تشكيل 5 مراكز جهوية للنشاطات في مجال حماية المتوسط من التلوث وحماية الحيوانات الأيالة للانقراض والمزج بين حماية البيئة والتنمية، وتعمل هذه المراكز على التعاون التقني والعلمي بين دول المتوسط في مجال حماية البيئة المتوسطية.

ومن جهة أخرى ساهم البنك العالمي بالتنسيق مع البنك الأوروبي للاستثمارات في ترقية البيئة، حيث جاء فيها ضرورة دعم البيئة في المتوسط بوضع سنة 1990 خطة عمل خاصة بالمنطقة، حتى يتسنى للدول المتوسطية وضع سياسات وبرامج بيئية ورصد الامكانيات المالية لإنجاز مشاريع خاصة بالمياه، تسيير النفايات الضارة، مكافحة التلوث البحري، تهيئة الساحل، كان هذا في مرحلة أولى امتدت من 1990 إلى 1992، أما في مرحلة ثانية، فقد شدد على ضرورة التعاون التقني والعمل على تمويل 100 مشروع وتعزيز الامكانيات الوطنية للتسيير لا سيما في مجال الطاقات المتجددة.

لكن الملاحظ أن الحاجة الملحة للتطور وتحقيق الرفاهية تعتبر العائق الكبير أمام حماية البيئة، فتحسين البيئة لا يمكن أن يتم في ظل ظروف الفقر والإختلاف بين دول المغرب العربي

ودول الضفة الأخرى حول مصدر التلوث وارد، فالدول الأوروبية المتطورة صناعيا حسب دول المغرب العربي هي المتسببة في تلويث البيئة، في المقابل ترى هذه الأخيرة أن سوء إستعمال وإسراف الموارد وإجتثاث الغابات والحرائق المتعددة ونقص الوسائل المالية والتقنية والفقير هم الأسباب في تلويث المتوسط، وهي صفات متوفرة في دول المغرب العربي عموما.

هذا وحدد برنامج MEDA 1 حوالي 216 مليون أورو فقط لحماية البيئة من التلوث وهو ما يعكس عدم الاهتمام للملف البيئي من الدول الصناعية ككل، وخير دليل ما قاله موريس إسترونج الأمين العام لمؤتمر قمة الأرض: بأنه يريد أن يطبع البيان الختامي للمؤتمر ليعلقه كل طفل على سريره، فرد عليه وزير البيئة الهندي قائلا: إن الأطفال عندنا يا سيدي ليس لديهم أسرة ليعلقوا عليها بيان ريو دي جانيرو. وهي واقعة تلخص اختلاف المستويات والتطلعات بين الدول الصناعية الغنية والدول النامية الفقيرة.

هذا ونشير إلى أن الجزائر تحصلت على 90 مليون أورو لتمويل مشروعين متعلقين بالسياسة الاجتماعية، والتي كان من المفروض أن تحاربا الفقر والحرمان على المستوى الاجتماعي، وتحقيق أفضل توازن اجتماعي وتحسين ظروف المعيشة ورفع عدد مناصب الشغل:

-المشروع الأول: مخطط استعجالي من طرف الحكومة الجزائرية لمحاربة الفقر والحرمان ببعض ولايات شرق البلاد، وضعت لهذا الغرض 50 مليون أورو لفائدة وكالة التطوير الاجتماعي لسن مشروع تكوير 50 بلدية من 6 ولايات (باتنة، جيجل، ميله، خنشلة، سوق أهراس)، قام بتحسين حالة المنشآت وخلق مؤسسات صغيرة وتطوير النشاط الانتاجي، تدعيم الكفاءات الشخصية والتشريعية المركزية والتنمية المحلية.

-المشروع الثاني: يخصّ ترقية مستوى نظام التكوين المهني بغلاف مالي قدره 60 مليون أورو من أجل تكييف النظام مع حاجات الأفراد والمؤسسات على فترة 6 سنوات بتدعيم قيادة نظام التكوين المهني بانتاج المعلومات وتحسين وسائل التسيير.

عموما يمكن القول بأن الشراكة الاجتماعية والثقافية تقوم على أسس تنمية قطاعات الصحة واحترام الحقوق الاجتماعية الأساسية والعمل على وقف الهجرة السرية نحو أوروبا، لكن ما يهم دول الإتحاد الأوروبي هو تحرير التجارة وحركة الرساميل والخدمات، وبذلك تعارض تحرير حركة تنقل الأشخاص، ناهيك عن حريتهم الكاملة في التنقل في دول أوروبا.

فالشراكة الأوروبية-المغربية في هذا المجال هي شراكة غير متكافئة، لأنها تميز تمييزاً صارماً بين حرية تبادل السلع والرساميل وحرية انتقال الأشخاص، فتزيل الحواجز أمام الأولى وتضعها أمام الثانية خوفاً من المهاجرين.

وفي الوقت الذي تتحدث الشراكة عن "تحقيق تفاهم أفضل على الأصعدة الثقافية والحضارية"، فإنها في الواقع تفضل التعامل مع النخب الفرنكوفونية المندمجة كلياً في الشبكات الثقافية الغربية، ولا تعطي للهوية الثقافية العربية الإسلامية في علاقاتها مع دول جنوب المتوسط أهمية كبرى. ولأن السياسة الأوروبية المعتمدة في مجال الهجرة ومنح التأشيرات، هي سياسة انتهازية وتمييزية، لأنها لا تفسح في المجال للسكان القاطنين في جنوب المتوسط، قلبي التعليم، والذين لا يمتلكون إمكانيات مالية كبيرة، لزيارة أوروبا والتعرف على معالمها، بينما يحصل عكس ذلك حين يكون التعامل مع أوروبا الشرقية.

كما أنه زال يسيطر على الفكر الثقافي الأوروبي نزعة المركزية الأوروبية، فانثاق ظاهرة الإسلام السياسي، باعتباره تياراً ثقافياً منبعثاً من المجتمعات العربية-المتوسطية يدافع من أجل استعادة الهوية العربية الإسلامية للمنطقة، مع كل ما يترتب على ذلك من تبعات ونتائج وانعكاسات على الصعيد الاجتماعي والسياسي، تم التعامل معه من جانب الإتحاد الأوروبي على أنه ظاهرة "إرهابية" من دون أن يبذل جهداً من أجل التعرف على الاختلافات الثقافية والحضارية بين المجتمعات العربية المسلمة جنوب المتوسط، والمجتمعات الأوروبية. وقد عملت وسائل الإعلام في معظم الدول الأوروبية على شن حملة مسعورة على الإسلام، وتقديمه "كعدو شامل" جديد للغرب، وتشبيهه بالعنف والظلامية اللذين يغذيان كره الأجانب في أوروبا، ويخلقان ظروف الاضطدام بين أوروبا مع شعوب جنوب المتوسط والجاليات المسلمة المقيمة في البلدان الأوروبية.

إذن لم تبلور الشراكة أطروحة فكرية ثقافية تقر بأن البحر الأبيض المتوسط هو منطقة حوار الحضارات، لكن نظرة الاستعلاء المتمثلة في المركزية الغربية، ما زالت تقرّ بأنه لا توجد إلا حضارة عالمية واحدة، هي حضارة الرأسمالية، وهذه النظرة تتناقض جذرياً مع النظرة التي تقر بأن المتوسط منطقة حوار الحضارات والديانات والتسامح والتفاهم والتعددية، فالعقل والمنطق يقران بوجود اختلافات تاريخية واجتماعية وثقافية وسياسية بين العالم الأوروبي والعالم العربي-الإسلامي، بين الضفة الشمالية للمتوسط والضفة الجنوبية له.

العلاقات الأمنية الأوروبية المغربية

منذ نشأته في الخمسينيات، عمل الاتحاد الأوروبي على إقامة وتطوير علاقات مع بقية دول العالم من خلال سياسة مشتركة في التجارة بعقد الاتفاقيات الرسمية للتجارة والتعاون مع الدول الأفراد أو المجموعات الإقليمية.

وتركزت علاقاته الخارجية على تقليد دبلوماسي قام منذ عدة قرون، على بعض المبادئ الأساسية:

- حق الشعوب في تقرير مصيرها.
- احترام حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية.
- احترام دولة القانون والتعاون بين الأمم.

وفي هذا الإطار حرص الاتحاد الأوروبي على بناء سياسة خارجية وأمنية مشتركة بين أعضائه بهدف إيجاد آلية أكثر مؤسسية من سياسة التنسيق السابقة، حيث يظهر من خلال هذه الاتفاقية أن هناك تطورا ملحوظا في مجال السياسة الخارجية، حيث تنصّ على التوصل إلى اتفاقات حول السياسات المختلفة وتوثيقها في وثائق رسمية، على عكس سياسة التنسيق السابقة، وأعطى مجلس وزراء الخارجية -الذي أعيدت تسميته ليصبح مجلس الاتحاد- دورا في مناقشة وإقرار السياسات المختلفة، وأعطيت المفوضية دورا في التطبيق.

وبموجب هذه الاتفاقية عمل الاتحاد الأوروبي على وضع سياسة خارجية وأمنية مشتركة تمكنه من حماية مصالحه إذا ما تعرضت إلى أي تهديد، وقد أصبح الدفاع يحتل جانبا هاما من سياسة الاتحاد الأوروبي الذي يسعى إلى تعزيز الاستقرار في العالم بأسره والحفاظ عليه، وكذا التصدي للإرهاب والجريمة الدولية، والاتجار بالمخدرات والهجرة غير المشروعة والقضايا العالمية مثل البيئة.

انطلاقاً من ذلك كثف الاتحاد الأوروبي جهوده في السنوات الأخيرة للعب دور سياسي وأمني دولي يتناسب مع وضعه الاقتصادي، وتجسيدا للعمل المشترك في هذا المجال، تم وضع آلية جديدة لسياسة الاتحاد الأوروبي الخارجية يمكن رصدها من خلال إبتكارات كل من المفوضية الأوروبية ومجلس الوزراء، حيث أنه قبل 18 عاما تقريبا، كان الغطاء العام للعلاقات الخارجية من مسؤولية دائرتين فقط من دوائر المفوضية، أما الآن فهناك ست دوائر لهذا الغرض، لتضمن نظرة متماسكة وهوية واضحة وتنسيق دائم.

وتنوع تعامل الاتحاد الأوروبي في إطار السياسة الخارجية والأمنية المشتركة مع مجمل التهديدات سواء من خلال آلية الشراكة، أو سياسة الجوار، أو الدخول في مشروع الاتحاد من أجل المتوسط، أو حتى من خلال المظلة الأطلسية.

1- آلية الشراكة:

نظرا لأهمية منطقة البحر البيض المتوسط الإستراتيجية، وحساسيتها في العلاقات الدولية، فقد أجمع المشاركون في اجتماع برشلونة على ضرورة تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة لضمان أي تقدم وتنمية مشتركة بين جميع البلدان، حيث أكدوا على العمل في إطار مبادئ القانون الدولي ووفقا لميثاق الأمم المتحدة وأسس الإعلان الدولي لحقوق الإنسان مع احترام الحريات الأساسية والممارسة الفعلية والمشروعة لكل هذه الحقوق والحريات.

واعتبر السلام والاستقرار في حوض البحر المتوسط قناعة وعنصرا مهما عبر عنه المؤتمر المشاركون في مؤتمر برشلونة. واعتبروها مكاسب يتعهدون جميعا بتشجيعها وتعزيزها، وذلك لتحقيق فضاء مشترك للسلام والأمن وترقية الأمن الإقليمي.

ويتصدر البعد السياسي والأمني سلم أولويات بيان برشلونة، حيث أن –البيان- أكد على أهمية ذلك منذ البداية وأكد على أن الهدف العام للشراكة يتجسد في "تحويل حوض البحر الأبيض المتوسط إلى منطقة للحوار والمبادلات والتعاون تضمن السلام والاستقرار والازدهار، وذلك يتطلب تعزيز الديمقراطية و احترام حقوق الإنسان.

وفي إطار العمل في جو ملائم، تضمن إعلان برشلونة ستة نقاط أساسية بالنسبة للمحور السياسي-الأمني من بين نقاط أخرى، هي:

- 1- الديمقراطية وحقوق الإنسان.
- 2- الدبلوماسية الوقائية.
- 3- مكافحة الجريمة المنظمة.
- 4- معايير الثقة في المجال الأمني
- 5- نزع السلاح.
- 6- مكافحة الإرهاب.

وتتسم القضايا التي يؤكد عليها بيان برشلونة بالتداخل والترابط، حيث يلاحظ مثلا أن إقامة شراكة سياسية وأمنية، يتم في إطارها الالتزام بمبادئ وقواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وبالتالي فإن الدول الأوروبية والمتوسطية تؤكد في إطار الشراكة على مبادئ مثل المساواة في السيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وحق تقرير المصير، وعلاقات حسن الجوار، وفض الخلافات بالطرق السلمية، ومنع استخدام القوة أو التهديد بها في إطار العلاقات الأورو-متوسطية، والالتزام بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية في مجال نزع السلاح والرقابة على التسلح ومنع انتشار الأسلحة النووية، وإقامة دولة القانون والديمقراطية.

وإذا كانت كل هذه القضايا المتعلقة بالشراكة السياسية-الأمنية في إطار إعلان برشلونة تحظى باهتمام الدول الأوروبية والمتوسطية، فإن أغلبها تحظى باهتمام المجتمع الدولي وأطرافه المختلفة، فقد كان إذن العمل في مؤتمر برشلونة من أجل إعداد عقد للاستقرار الأورو-متوسطي.

ويلاحظ أن عدم الاستقرار السياسي في الجزائر -مثلا- خلال تلك الفترة وبروز الإسلام السياسي تعتبر من ضمن الأسباب التي أدت وتؤدي إلى تأثير العلاقات الأوروبية المغربية وذلك لوجود جاليات مغربية في أوروبا من جهة ونظرا لأن الإتحاد الأوروبي يعتبر مثل هذه القضايا تهديدا للاستقرار والأمن والسلام في حوض البحر المتوسط من جهة أخرى.

وعليه فإن تبني ميثاق أوروبي متوسطي اعتبر الحل الأمثل لتنسيق العلاقات السياسية والأمنية بين دول الأعضاء في الشراكة السياسية والأمنية.

وكما هو الحال مع إعلان برشلونة، فإن بيان مالطا 1997 Malte، أكد بدوره على أن الشراكة تعتبر خيارا استراتيجيا لا مناص منه بالنسبة إلى الدول الأوروبية-المتوسطية (ومن بينها المغربية)، فالدول الأوروبية-المتوسطية أولت الشراكة جل اهتماماتها بعد مرور ثمانية عشر شهرا على مؤتمر برشلونة.

حيث عقد وزراء خارجية الدول السبع والعشرين الأطراف في الشراكة الأوروبية-المتوسطية مؤتمرهم الثاني في فاليتا Valletta لتقويم ما أنجزته مسيرة برشلونة منذ انطلاقتها في نوفمبر 1995 والبحث في المصاعب التي تواجه برامج اتفاق المساعدات الأوروبية وخطة تأهيل المؤسسات الصناعية في دول جنوب المتوسط، والعراقيل التي تعترض مفاوضات الشراكة بين دول الاتحاد وعدد من الدول الأوروبية.

وبدوره أكد إعلان مالطا على أهمية السلام في البحر المتوسط والتسوية السلمية لجميع النزاعات حسب قرارات مجلس الأمن الدولي. كما أكد على أن الحوار يبقى الأداة الفعالة لتحقيق أهداف الشراكة في إطار الالتزام بالمبادئ التي أقرها بيان برشلونة، حيث يأخذ الحوار حسب إعلان مالطا عدة أنماط، حيث يعقد على عدة مستويات، من أبرزها يمكن ذكر مستوى البرلمانين الأوروبيين-المتوسطيين.

وبعد مرور حوالي 3 سنوات على برشلونة انعقد مؤتمر شتوتغارت Stuttgart عام 1999، حيث حث بدوره على تضافر الجهود بين كبار المسؤولين والخبراء، حتى يمكن تقديم مشروع مقنع ومتكامل للميثاق الأوروبي المتوسطي.

وبالرغم من أن الاتحاد الأوروبي كان يعول على تبني مؤتمر مرسيليا الذي انعقد في 2000 لمشروع الميثاق الأوروبي للسلام والاستقرار في حوض البحر المتوسط، إلا أن استمرار اختلاف وجهات النظر حول هذا الميثاق، خاصة الخلاف بين الدول الأوروبية من ناحية والدول العربية (ومنها المغربية) المتوسطية من ناحية أخرى، أدى إلى تأجيل تبني هذا الميثاق إلى اجتماعات تكون فيها الظروف البيئية أكثر ملائمة.

إن الملاحظ أنه خلافا لما كان في إعلان برشلونة 1995، الذي لم يتناول معالجة ظاهرة الإرهاب بجدية كبيرة، فإن مسار متابعة الشراكة تناول فيما بعد هذه الظاهرة بأكثر جدية بعد التصاعد الخطير الذي عرفته، حيث تم تكليف جماعة من كبار الموظفين بالعمل في مجال دراسة مسألة الوقاية ومكافحة الإرهاب، وذلك في اللقاء الأورو-متوسطي بمدينة باليرمو Palermo يومي 03 و04 جوان 1998.

وقد شهدت مسألة مكافحة الإرهاب تطورات هامة قطعت خلالها أشواط كبيرة في مسار تقريب وجهات النظر حولها خلال المؤتمر الرسمي الثالث لوزراء خارجية الدول الأوروبية-المتوسطية، الذي عقد بمدينة شتوتغارت Stuttgart الألمانية يومي 15 و16 أبريل 1999، حيث تقدمت دول الإتحاد الأوروبي بما سمي "الميثاق الأوروبي-المتوسطي"، الذي أكد أن المحافظة على السلم والاستقرار في البحر الأبيض المتوسط تقوم على مجموعة المبادئ التالية:

- 1- التأكيد على إعلان برشلونة 1995 كأساس للشراكة الأوروبية-المتوسطية.
- 2- احترام مبادئ الأمن وأهداف ميثاق الأمم المتحدة.
- 3- عدم قابلية الأمن والاستقرار في البحر الأبيض المتوسط للتجزئة.
- 4- الاعتراف بمفهوم الأمن الشامل.
- 5- الاعتماد على وسائل التعاون الأمني.
- 6- عدم التدخل في فض المنازعات الحالية.
- 7- الالتزام بمدخل عام ومتوازن لقضية الاستقرار في البحر الأبيض المتوسط.

هذا ونشير إلى أن الميثاق الأوروبي للسلام والاستقرار يمكن اعتباره كوسيلة لمقاربة المشاكل الأمنية بمفهومها الواسع والمهددة لاستقرار أوروبا، حيث اعتمدت رسميا فكرة إنشاء الميثاق في الندوة الثانية الأورومتوسطية في مؤتمر مالطا.

ويمثل الميثاق بحد ذاته الوثيقة الإطار المؤقتة التي تحدد التوجيهات المتعلقة بهيكل ومضمون المشروع، تمت المصادقة عليه في شتوتغارت، والميثاق يجب أن يكون أولا وثيقة سياسية ملزمة، لكن ليست قانونية، ومعنى ذلك أن هذه الوثيقة سيتم المصادقة عليها من خلال اجتماع وزاري حين تسمح بذلك الظروف السياسية.

كما يستخدم هذا الميثاق كألية وظيفية من أجل وضع مبادئ إعلان برشلونة ولتعزيز السلام والاستقرار بواسطة ترقية وتعزيز الحوار السياسي، حيث إن ترقية مساعي الشراكة فيما يتعلق بمسألة الأمن بما في ذلك إجراءات الثقة الأمنية، المناطق الخالية من أسلحة الدمار الشامل، نزع التسلح، التعهدات فيما يخص التحكم في التسلح والاتفاقيات الخاصة بحظر أسلحة الدمار الشامل، هي كلها آفاق الميثاق المستقبلي.

إلى جانب هذه الأهداف يرمي المشروع إلى:

- إقامة شراكة مدعمة لأجل الأمن والاستقرار بأهداف طموحة ويتعلق الأمر خاصة بحفظ الأمن.
- تسيير الأزمات والنزاعات.
- إعادة التعمير بعد النزاعات.
- مراقبة الأسلحة التقليدية.
- الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل.
- رسم سياسة أمنية مستقبلية.

بالتالي يؤكد الميثاق على هدفين أساسيين:

1- إن الميثاق سيكون بمثابة الأداة الوظيفية التي يمكن من خلالها تطبيق مبادئ إعلان برشلونة، لاسيما فيما يتعلق بتعزيز السلم والاستقرار في البحر الأبيض المتوسط، وسيكون الحوار السياسي البناء الإطار المؤسساتي الملائم لتعزيز السلم والاستقرار، وبالتالي سيحظى الحوار السياسي بأولويات الدول الأوروبية- المتوسطية، وتتمثل عملية بناء الشراكة الأمنية في التأكيد على أهمية الإجراءات المتعلقة بعلاقات حسن الجوار والتعاون الإقليمي، واللجوء إلى الدبلوماسية الوقائية.

2- العمل على تحقيق الأهداف الأساسية لإعلان برشلونة، لاسيما ما يتعلق بإنشاء منطقة مشتركة للأمن والاستقرار، وتأسيس منطقة ازدهار مشتركة، وذلك بإيجاد آليات للحوار قصد التخفيف من حدة التوترات والأزمات والتعاون في مكافحة قضايا الإرهاب والجريمة المنظمة ومصادر التهديد.

2-من السياسة الأوروبية للجوار إلى الاتحاد من أجل المتوسط:

شهدت السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي تجديدا ملحوظا اتجاه البلدان المتوسطية عموما والمغربية بشكل خاص، وخاصة في الفترة التي تلت مؤتمر برشلونة 1995، وتجلى ذلك التجدد في بروز ما سمي بالسياسة الأوروبية للجوار والاتحاد من أجل المتوسط.

أ- السياسة الأوروبية للجوار:

تنبثق سياسة الجوار الأوروبية من المؤسسات الأوروبية، وهي ناتجة عن المشروع الأوروبي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة، ويعود تاريخها إلى نشر المفوضية الأوروبية في مارس 2003 الوثيقة الرسمية الموسومة بـ: "أوروبا الموسعة والجوار: إطار جديد للعلاقات مع الدول المجاورة في الشرق ودول الجنوب"، وسميت في 2004 بسياسة الجوار الأوروبي الجديد.

هذا وقد تم إطلاق سياسة الجوار الأوروبية من أجل:

- إقامة حلقة من الأصدقاء.
- للمشاركة في المنافع الناتجة عن توسيع الاتحاد الأوروبي عام 2004.
- لتعزيز الأمن والاستقرار والرخاء.
- لتطوير الإلتزام المشترك بالقيم المشتركة، وخصوصاً سيادة القانون، والحكم الصالح وحقوق الإنسان.
- لتحسين العلاقات الاقتصادية وتحقيق تعاون أوثق.
- لإمكانية الوصول إلى السوق الأوروبية الداخلية.

وتطورت سياسة الجوار بشكل جوهري منذ نشر ما عرف بـ "رسالة باتن Pttten وسولانا Solana" التي أكدت أن هذه السياسة هي البديل الأفضل في المرحلة الراهنة للتعامل مع شركاء يمثلون مجموعة غير متجانسة إلى حد كبير، وهم بالنظر إلى توقعات الانضمام ليس لديهم لا نفس التطلعات، ولا الاستعدادات ذاتها.

ولأن الاتحاد لا يمكن أن يتوسع إلى ما لا نهاية، ترى هذه الوثيقة أن سياسة الجوار هي الفضاء الأفضل، حيث يمكن تجسيد شكل أكثر دقة ومرونة في الآن ذاته لإدارة الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي.

ويمكن القول بأنه تم تصور سياسة الجوار في المقام الأول من أجل توفير إطار شراكة معزز مع دول أوروبا الشرقية الجديدة التي تبحث عن توسيع الاتحاد الأوروبي سنة 2004، وذلك بهدف منع بزوغ حدود جديدة، واعتباراً لضعف الشراكة الأورومتوسطية فقد تم توسيع سياسية الجوار لتشمل البلدان العربية جنوب وشرق المتوسط تحت هذه الشراكة، ثم تم توسيعها لتشمل بلدان القوقاز الجنوبي أيضاً.

إذن تقوم سياسة الجوار الأوروبي على خاصيتين أساسيتين:

1- تتمثل الأولى في "التوجه المفصل على المقاس"، انطلاقاً من مبدأ أن الدول لا تتطور بنفس الوتيرة للفوارق الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، وهنا يأتي الاقتراح الأوروبي في إحكام الشراكة بناء على طلب الشركاء، حيث تكون وطيدة وطموحة إذا كانت عمليات الإصلاح سريعة، وتكون ضعيفة وأكثر عمومية إذا لم يتم الإسراع بعمليات الإصلاح.

2- تتمثل الخاصة الثانية في مشروعية العلاقة بالنتائج والأوضاع الخاصة لكل دولة معنية بالشراكة، بحيث تتعدى مسائل التمويل إلى المساعدات التقنية والمشاركة في البرامج الأوروبية.

ويتمثل أحد العناصر الرئيسية لسياسة الجوار الأوروبية في خطة العمل الثنائية المتفق عليها بين الاتحاد الأوروبي وكل دولة من الدول المشاركة فيه علي حدى، والمعروف أن خطط العمل تحدد جدول أعمال للإصلاحات السياسية والاقتصادية يخصص له أولويات على المدى القصير والمتوسط.

1- الخطوة الأولى: التقارير القطرية

تتولى المفوضية الأوروبية أولاً إعداد تقارير عن الدول تغطي الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والمؤسسي في كل دولة، ومدى التقدم الذي تم احرازه في مجال تنفيذ الاتفاقات الثنائية والإصلاحات.

وتتضمن التقارير تقيماً للموعد والكيفية الذين يمكن أن يتم من خلالهما تعميق العلاقات مع الدول المعنية. ثم يتم إرسال هذه التقارير إلى مجلس الوزراء المؤلف من حكومات الدول الأعضاء في الاتحاد، ليتسنى له اتخاذ قرار حول ما إذا كان يتوجب علي الاتحاد الانتقال إلى المرحلة التالية وهي خطط العمل.

2- خطط العمل الثنائية:

بمجرد نشر التقارير القطرية وصدور إشارة البدء من مجلس الوزراء يتفق الاتحاد الأوروبي، وكل من الدول المشاركة في سياسية الجوار الأوروبية علي خطة عمل معينة، وتحدد هذه الوثيقة السياسية الإصلاحات السياسية والاقتصادية المخططة وأولوياتها على المدى القصير والمتوسط. وتغطي الخطط المجالات الآتية:

- الحوار والإصلاح السياسي.
- التعاون والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- القضايا المتصلة بالتجارة والسوق والإصلاح التنظيمي.
- التعاون في مجال العدالة والحرية والأمن .
- القضايا القطاعية، وتتضمن قطاعات النقل والطاقة ومجتمع المعلومات والبيئة والبحوث والتطوير.
- البعد الإنساني بما في ذلك الاتصالات بين الشعوب والمجتمع المدني والتعليم والصحة.

وفي مقابل ما يتحقق من تقدم في برامج الإصلاح، يوفر الاتحاد الأوروبي فرص من أجل:

-زيادة الاندماج في البرنامج والشبكات الأوروبية.

-زيادة المساعدات .

-زيادة انفتاح الأسواق.

-زيادة فرص التعاون عبر الحدود مع الدول التي لها حدود برية وبحرية مشتركة مع الاتحاد الأوروبي .

هذا وقد أوضحت المفوضية الأوروبية في تقرير سياسية الجوار الأوروبية الذي أعدته في نوفمبر 2005 أن "خطة العمل المتفق عليها مع كل شريك تعتبر مرتبطة باحتياجاته وقدراته، ومتفقه مع مبدأ الملكية المشتركة، وقد تم تصميم الشراكة علي نحو يكافئ التقدم ويوفر مزيداً من الحوافز والفوائد، وأنها تختلف تماماً عن أي إمكانية للانضمام للإتحاد".

3- التمويل:

في دعم سياسة الجوار الأوروبي، كجزء من إصلاح آليات مساندة المفوضية الأوروبية، قرر الاتحاد الأوروبي -وذلك بداية من أول يناير 2007- استبدال البرامج الجغرافية "الدعم الفني لدول الكومنولث المستقلة TACIS" (المخصصة للدول الشرقية المجاورة وروسيا)، وبرنامج ميدا MEDA (المخصص للدول المجاورة بجنوب البحر المتوسط)، ذلك بالإضافة إلى العديد من البرامج الموضوعية، وذلك من خلال آلية موحدة، وهي: آلية الشراكة والجوار الأوروبي المعروفة بـ "إنبي ENPI".

وتعد آلية الشراكة والجوار الأوروبي المعروفة بـ "إنبي ENPI" أكثر مرونة، حيث أنها تركز على تفعيل السياسات، كما أنها صممت لتستهدف التنمية المستدامة، والتكامل الاقتصادي التقدمي القائم بين الاتحاد الأوروبي والدول المجاورة له بما فيها تونس والمغرب والجزائر، والمقاربة بين ممارسات تلك الدول ومعايير وسياسات الاتحاد الأوروبي.

وتدعم آلية الشراكة والجوار الأوروبي الأولويات المتفق عليها في إتفاقيات الشراكة والتعاون المبرمة بين الاتحاد الأوروبي والدول الشريكة، مثل عملية برشلونة، واتفاقية الشراكة، وخطط عمل سياسة الجوار الأوروبي.

وقد تم تقديم إطار استراتيجي لتخصيص برامج "آلية الشراكة والجوار الأوروبي"، وذلك على المستوى الإقليمي في البحر المتوسط، من خلال ورقة الاستراتيجية الفُطرية 2007-2013، التي تمت صياغة مسودتها على أساس أولويات السياسات التي اتفق عليها رؤساء الدول في القمة الأورمتوسطية التي عقدت في برشلونة في عام 2005.

وينقل البرنامج الإرشادي الإقليمي 2007-2010 هذه الاستجابة للسياسات ليترجمها إلى برامج إقليمية ملموسة تمثل ما قيمته 343.3 مليون أورو.

إن التعامل مع التهديدات الأمنية من خلال سياسة الجوار يصبح أكثر صعوبة إذا تم إدراك أن عملية توسيع الاتحاد الأوروبي أنشأت بالفعل خطوط تقسيم جديدة غير معلنة، وحركت الحدود الخارجية للاتحاد نحو فضاءات أبعد، أصبح معها الاتحاد الأوروبي في تماس مباشر مع مجموعة من الجيران يمثلون حلقات مختلفة من وجهة النظر الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والسياسية.

وبالتالي يمكن القول بأن الهدف الأول والأهم للسياسة الأوروبية للجوار يبقى ضبط الآثار السلبية للجوار على الأمن الأوروبي الناشئ عن عملية التوسيع، وهذا مؤشر على أن الإدراك الأوروبي لم يعد ينظر إلى العلاقة مع فضاءه المجاور بمفردات نظام الأمن الجهوي، بل بمنظار فكرة مركب الأمن متعدد المقاسات.

ب- الاتحاد من أجل المتوسط :

في خضم حملته الانتخابية، وخلال جولته على المدن الفرنسية، ألقى المرشح الرئاسي نيكولا ساركوزي خطابا في مدينة تولون Toulon المطلة على المتوسط يوم 7 فبراير 2007، تحدث فيه عن عومه وضع منطقة المتوسط على طريقة "إعادة التوحيد"، مركزا على مصطلح "التنمية المشتركة co-développement" القائمة بحسب تعريفه، على تقاسم التكنولوجيا والمعرفة والخبرات بين ضفتي الحوض، مع ما يتطلبه ذلك من إنشاء لنناك استشاري متوسطي يعنى بتمويل مشاريع المياه والطاقة وحماية التراث في جو من التعاون والتضامن والاحترام المتبادل.

ويعتبر مشروع الاتحاد المتوسطي ضروريا في نظر الرئيس نيكولا ساركوزي لعدة أسباب موضوعية أهمها:

- فشل الحوار الأورو-متوسطي، الذي انطلق ببرشلونة في سنة 1995، في تحقيق أهدافه بسبب تركيز صانعو القرار في أوروبا على أولوية الاتجاه نحو تعزيز البيت الأوروبي المشترك وضم الدول الأوروبية التي كانت في الكتلة الاشتراكية سابقا.

- اقتصر التعاون الأورو-متوسطي على التجارة مبعدا كل المجالات الأخرى.

- أخذ مسار برشلونة طابع الحوار شمال-جنوب وهو ما عمق من التباينات والتناقضات بين الضفتين في شمال المتوسط وجنوبه. وللخروج من هذه الدوامة السياسية اقترح ساركوزي على البلدان المتوسطية أن تحدد مصيرها في منطقة جغرافية مشتركة من خلال مشروعه السياسي الذي يجب أن يقوم على مبدأ المساواة بين أعضائه متجنباً تكرار تجربة الشراكة الأوروبية-الجزائرية، التي عبر عنها أحد المراقبين السياسيين الفرنسيين بقوله: "أنه من العار أن ينصّ اتفاق الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر في شقه الزراعي على حق دخول المنتجات الأوروبية بدون رسوم في حدود 400 ألف طن من القمح و4 آلاف طن من منتجات الحبوب، وبالمقابل، فإن الجزائر حرة في تصدير نحو الاتحاد الأوروبي بدون حواجز المنتجات ذات النوعية مثل الويسكي، الكونياك، البراندي والكالفادوس".

إذن ركز ساركوزي في نداءه لبناء الاتحاد المتوسطي على الدول الأوروبية المطلّة على البحر المتوسط وسماها على التوالي: فرنسا، البرتغال، إسبانيا، إيطاليا، اليونان، وقبرص، بالإضافة إلى دول جنوب وشرق المتوسط وهي: تركيا، سوريا، لبنان، إسرائيل، مصر، ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب. وفكرته في ذلك أن يعيد محاكاة تجربة الوحدة الأوروبية التي انطلقت بعدد قليل من الدول وبمشاريع نفعية محددة.

وكان رأي نيكولا ساركوزي أنه لا بد من إقامة "اتحاد" بين الدول المذكورة آنفا، وليست فقط اتفاقات مشاركة، من أجل تنسيق سياساتها وعدم تركها هكذا تتخذ كل منها ما تراه من سياسات خارجية، كما كان على يقين من أن اتفاقيات المشاركة بين الاتحاد الأوروبي وهذه الدول ثبت أنها ليست كافية ولا حتى مجدية، وأن ترقيتها بسياسة الجوار الأوروبي لم يأت بنتيجة، وانتشر الحديث عن جدوى كل تلك الضجة التي أحدثها الاتحاد الأوروبي، وسارع ساركوزي

بمنتهى الجدية ووضع خطة عمل طموحة لمبادرته الجديدة المستحدثة - التي لم تلفت الأنظار في البداية- والتي لم يسبقه أحد في التفكير فيها للخروج من المأزق.

1- لقاء روما:

يمكن القول بأن اللقاء الذي عقد في روما بتاريخ 20 ديسمبر 2008 بين كل من الرئيس الفرنسي ساركوزي، ورئيس الوزراء الإسباني ثاباتيرو، ورئيس الوزراء الإيطالي رومانو برودي، والذي خصص لبحث الخطوط العامة لمشروع "الاتحاد المتوسطي"، شكّل محطة بارزة، حيث اختتم بمؤتمر صحافي مشترك أطلق خلاله ما سمي بـ "نداء روما لاتحاد المتوسط"، الذي تضمن أفكار وأهداف المشروع المنشود:

- إحلال السلام والتنمية بين ضفتي المتوسط.

- السعي إلى إعادة منطقة حوض المتوسط إلى سابق عهدها كمنطقة سلام وازدهار وتسامح، كونها منشأ الثقافة والحضارة.

- التأسيس لشراكة متوازنة قائمة على المساواة بين الدول الشريكة لتصبح محركا للتعاون المتوسطي، دون أن يؤدي ذلك إلى الاندماج الكلي.

- الحرص على تقديم مشروع "الاتحاد المتوسطي" كمكمل لآليات التعاون الأوروبي المتوسطي الأخرى، ولا سيما مسار برشلونة وسياسة الجوار الأوروبية، دون الحلول مكانها أو إعاقه عملها، حيث تكمن القيمة المضافة للمشروع في توفير زخم سياسي للتعاون من خلال إشراك المجتمعات المدنية والشركات والهيئات المحلية والجمعيات والمنظمات غير الحكومية.

- توجيه دعوة إلى رؤساء دول جنوب وشرق المتوسط لحضور قمة تستضيفها باريس يوم عيدها الوطني في 14 جويلية 2008، جمعهم ورؤساء الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الذي تولت فرنسا رئاسته الدورية ابتداء من 1 جويلية 2008.

- الشروع في الأعمال التحضيرية خلال أشهر بالتشاور مع الدول المعنية والمهتمة بالمشاركة في هذا الاتحاد.

وفيما يخص علاقة الاتحاد المتوسطي بالاتحاد الأوروبي فإن رؤية ساركوزي كانت واضحة، تتمثل في العمل مع مؤسسات الاتحاد الأوروبي بانسجام وتنسيق كاملين في بناء السلام في البحر الأبيض المتوسط الذي يشكل منطقة حيوية للأوروبيين. إدراكا منه لحجم المعارضة الأوروبية لهذه المبادرة التي تهدد مسار برشلونة والشراكة الأورو-متوسطية.

ففي كل مرة يردد الرئيس الفرنسي بأن مشروع الاتحاد المتوسطي ليس بديلا لمسار برشلونة، كما أنه لا يعد تكتلا متوسطيا ضد أوروبا أو ضد إفريقيا، وهو ما جعله يقترح إشراك المفوضية الأوروبية في الاتحاد المتوسطي.

وفي هذا الإطار يعتقد ساركوزي بأن الاتحاد الأوروبي لا يمكنه أن يتوسع أكثر ويمتد خارج حدوده الحضارية وهو ما يحسمه في مسألة انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، التي يقترح دمجها في الاتحاد المتوسطي لأنه الحيز الجغرافي والطبيعي لها، وهو ما أعرب عنه بقوله:

"إذا أرادت أوروبا أن تكون لها هوية يجب أن تكون لها حدود، وإذا أرادت أوروبا أن تكون لها القوة لا يجب عليها أن تتمدد بدون نهاية... وتركيا ليست لها مكانة في الاتحاد الأوروبي لأنها ليست بلدا أوروبيا لكنه بالمقابل هي بلد متوسطي كبير وسأعرض عليها الانضمام للاتحاد المتوسطي".

وفيما يخص المؤسسات التي يمكن أن تضطلع بمهام الاتحاد المتوسطي، أكد ساركوزي في الخطاب الذي ألقاه بطنجة بأن مؤسسات الاتحاد لا تكون صورة طبق الأصل لمؤسسات الاتحاد الأوروبي "لن نقيم الإتحاد المتوسطي على الشاكلة الحالية للإتحاد الأوروبي بمؤسساته، وإداراته، ومستوى الاندماج العالي سياسيا وقانونيا واقتصاديا. ومن المحتمل أن يكون الإتحاد المتوسطي بداية في شكل غير مشابه للإتحاد الأوروبي وما عرفه من تحولات، كتجربة فريدة وأصيلة"

وفي هذا الصدد، قدم الرئيس الفرنسي اقتراح إقامة اللقاءات الدورية بين رؤساء الدول والحكومات للبلدان المتوسطية باسم "المجموعة المتوسطية G-Med" كما هو جاري به العمل في

قم البلدان الصناعية الكبرى الثمانية، مع إحداث مجلس متوسطي على غرار المجلس الأوروبي في الاتحاد الأوروبي.

2- ردود الفعل اتجاه المشروع:

وجدير بالذكر أن نوضح مواقف جميع الأطراف من مبادرة الاتحاد المتوسطي:

- مواقف الدول الأوروبية:

رفضت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل Angela Merkel المشروع الأولي للرئيس الفرنسي الذي كان يقتصر على الدول الساحلية المطلّة على المتوسط، مبدية رأيها: "إنني أنظر بعين الشك إلى هذه الأفكار-المشروع المتوسطي-، لأنها من الممكن أن تشكل تهديدا لكيان الاتحاد الأوروبي على المدى الطويل...مما يؤدي إلى تفكك الاتحاد الأوروبي". مضيئة: "إن هذا يخلق موقفا خطيرا، إذ أن ألمانيا يمكن أن تتجه نحو أوروبا الوسطى والشرقية بينما تتجه فرنسا إلى المتوسط، وسيخلق ذلك توترا غير مستحب".

كما ترى ألمانيا وبريطانيا أن مشروع الرئيس ساركوزي يخفي رغبة في استخدام العنوان المتوسطيين لتمويل طموح فرنسا وتوسيع نفوذها في هذه المنطقة، من خلال الإفلات من مؤسسات وسياسات الاتحاد الأوروبي في هذا الشأن، كما أن المشروع بصيغته الأولى ينطوي على تفرد، من شأنه أن يتسبب في انقسامات داخل الاتحاد الأوروبي حتى يصبح لكل سياسته.

بالإضافة إلى أن ألمانيا تعتقد بأن الرئيس الفرنسي يهدف من خلال المشروع إلى إنعاش الاقتصاد الفرنسي الراكد، عبر تأمين عقود مربحة للشركات الفرنسية في منطقة المتوسط، هذا ناهيك عن أن منطقة المتوسط هي مسؤولية أوروبية مشتركة، وليست محصورة بالدول المطلّة على حوض المتوسط، فكما أن هذه الأخيرة معنية بمستقبل حدود أوروبا مع أوكرانيا وروسيا، كذلك الأمر بالنسبة إلى الدول الشمالية التي يجب أن يؤخذ برأيها حول مصالح الاتحاد الأوروبي جنوب المتوسط.

هذا ناهيك عن أن ألمانيا تعتبر نفسها بلدا متوسطيا بالنظر إلى حجم مبادلاتها مع دول الجنوب، وأهمية الجاليات المهاجرة المقيمة بها من أصول متوسطية، فكيف يتم تجاهلها بهذه الكيفية في هذا المشروع، لذا بداية من 2008 تزعمت ألمانيا الدول اللاتينية للدفاع عن السياسات الأوروبية ضد ما تعتبره محاولة من فرنسا لزيادة تأثيرها على المنطقة وفي المتوسط على وجه الخصوص.

لذا رفضت ألمانيا مشروع الاتحاد المتوسطي بشكله الأول، محبذة الاستعاضة عنه بالتحرك جنوبا من ضمن مؤسسات الاتحاد الأوروبي، أي من خلال تعزيز وتفعيل مسار برشلونة المتعدد الأطراف، حيث يصبح بالإمكان تحديد المشاريع التي من شأنها أن تحقق المصلحة المشتركة.

ومن ناحيتها إسبانيا كانت قد أعربت في البداية عن تحفظها ومخاوفها من أن يؤدي المشروع إلى القضاء على عملية برشلونة ليحقق نفس الأهداف التي يحاول الاتحاد الجديد تحقيقها، إلا أن مدريد عادت لتخفف من حدة شكوكها من المبادرة الفرنسية بعدما تم الاتفاق على أن الاتحاد لن يكون كيانا جديدا مستقلا يقوم على أنقاض "عملية برشلونة"، ولكنه سيكون مكملا لهذه العملية.

حتى سلوفينيا، اتبعت نفس النهج في 17 يناير 2008، وظهر ذلك في تصريحات مسؤوليها في بداية الأمر، حيث أكدت أنها لا تحتاج إلى ازدواجية في المؤسسات تنافس مؤسسات الاتحاد الأوروبي، وذلك قبل أن تعدل موقفها وتوافق على الاتحاد فيما بعد.

وبالنسبة لموقف إيطاليا ومالطا، فقد أعرب الإيطاليون عن قلقهم من أن المشروع لا يجب أن يقوض عملية برشلونة، وإنما يجب أن يقويها، حيث ظهر رد فعل مالطا من خلال تصريح وزير خارجيتها لما أكد أن أوروبا عملت دائما مع دول الشرق الأوسط من خلال المبادرات الخاصة بالتنمية، فهناك الشراكة الأورومتوسطية ومبادرة 5+5 ومبادرة البحر المتوسط، كل هذه المبادرات لا يمكن لها أن تتعارض مع المصالح العربية أو الأمريكية لأنها تعمل على تنمية موارد المنطقة من خلال مشروعات تعليمية وصناعية، وهو ما يؤدي -حسبه- لرخاء المنطقة.

واستجاب ساركوزي لتلك الشكوك، مصرحا بأن الاتحاد من أجل المتوسط سيشمل كل الدول 27 الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بما يجعل المشروع الجديد امتدادا لعملية برشلونة التي

بدأت في 1995، ولكنه تحفظ قائلاً بأن كل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي يجب أن تتمكن من الاشتراك في العضوية، ولكن تلك الدول التي تريد أن تتحرك بطريقة أسرع لا يجب منعها من أن تفعل ذلك بواسطة الدول التي تتحرك بخطى أبطأ.

بالتالي، فالموافقة على المشروع -فيما بعد- ظهرت في عدد من الدول الأوروبية المطلة على المتوسط ولا سيما في إسبانيا والبرتغال وإيطاليا، حيث صرح السفير ألان لوروي Alain Leroy أن 22 دولة متوسطة من أصل 25 أبدت اهتمامها بفكرة هذا المشروع بانتظار تبلور إطاره العملي، واعتمدت الدول المؤيدة للمشروع على الحجج التالية:

- إن تحديات العولمة وحركة انتقال عوامل الإنتاج حتمت على دول الشمال المتطور الانخراط في تكتلات إقليمية مع جوارها الجنوبي، وبالتالي يتعين على أوروبا أن تحدد حدود الولايات المتحدة واليابان في هذا المجال.

- لقد استحوذت عملية توسيع الاتحاد الأوروبي نحو أوروبا الشرقية على الجهد السياسي والمالي الأكبرين خلال عقد التسعينات بتشجيع جوهرى من ألمانيا حيث أدار الجانب الأوروبي ظهره لجنوب المتوسط، وقد حان الوقت لإعادة بعض من التوازن إلى العلاقات الاستراتيجية لأوروبا.

- بعد زيادة عدد الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى 27 دولة، بات هناك العديد منها لا يكتزح للأهمية الاستراتيجية التي يمثلها جنوب المتوسط، حيث تتبعثر اهتمامات سياسة الجوار بين المغرب و بيلاروسيا دون مراعاة خصوصية المتوسط وبالتالي يجب حصر المشاركة في الاتحاد المتوسطي بدول جنوب أوروبا المطلة على المتوسط حيث يمكن الاعتداد بتجربة "مجلس دول بحر البلطيق لعام 1992"، الذي كان يضم 11 دولة مطلة على هذا البحر، من ضمنها روسيا وألمانيا، فضلا على المفوضية الأوروبية مع منح فرنسا وبريطانيا صفة العضو المراقب، وقد أنشئت أمانة سر مهمتها تشجيع الحوار السياسي والتعاون في المجالات الحيوية كافة.

- تكمن أهمية فكرة مشروع ساركوزي في نجاح الأوروبيين في إقامة حلقة جديدة من الاتحاد وتسويقه بين 43 رئيس دولة وحكومة، في الوقت الذي فشلت فيه كل المبادرات العربية لإقامة وحدة عربية أو اتحاد عربي على كل المستويات بالرغم من المقومات اللغوية والدينية والحضارية المشتركة في كل الدول العربية.

- أدت أخطاء السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط والنزاع العربي-الإسرائيلي إلى تأجيج الصراعات و لاسيما الدينية منها مع تنامي الحركات الإسلامية المتطرفة وانتشار الإرهاب مما بات يشكل تهديد حقيقيا لاستقرار وأمن الدول الأوروبية كافة التي يعيشون فيها مواطنون وجاليات إسلامية واسعة وبخاصة تلك المطلة منها على المتوسط.

- ينظر بعض الأوروبيون بعين القلق إلى محاولات توسيع النفوذ الأمريكي في المنطقة ولاسيما بواسطة الاتفاقات الثنائية مع دول المغرب العربي، وبالتالي يرى البعض أن المسألة باتت مصيرية ووجودية بالنسبة إلى موقع أوروبا في منطقة المتوسط والعالم.

- يتوجس الأوروبيين من التعاون المستقبلي الذي يمكن أن ينشأ بين دول جنوب المتوسط من جهة وكل من القوتين الصاعدتين الصين والهند حيث يمكن للصين مثلا المتعطشة للموارد الطبيعية من نفط وغاز وغيره أن تتقدم بمساعدات واستثمارات حيوية تنمية اتجاه دول المنطقة مما يؤسس لنفوذ اقتصادي وسياسي لها على حدود أوروبا خاصة إذا ما استمر الأوروبيين وتعثر المشروع الأمريكي وهذا ما بدأ يحصل في بلد كالجزائر.

- شكل موضوع "الحد من الهجرة"، أحد أبرز شعارات الحملة الرئاسية للمرشح ساركوزي الذي عمد فور تسلمه مهامه الرئاسية إلى استحداث وزارة جديدة لشؤون الهجرة والاندماج والهوية الوطنية والتنمية التضامنية، حيث قضت خطة العمل بدعم عملية التنمية في دول المغرب العربي المصدرة لليد العاملة واعتماد سياسة هجرة انتقائية وصارمة تُلبي الحاجات المحددة للاقتصاد الفرنسي مع ما يستلزم من تكتيك لعملية الترحيل.

- مواقف دول جنوب المتوسط:

بدأت ردود فعل دول المتوسط حذرة عند طرح المبادرة الفرنسية، وقد كان من أسباب الحذر أن المبادرة كانت مفاجئة وغامضة وارتبطت بالحملة الرئاسية، فبالنسبة لتركيا، فقد رفضت فورا المبادرة، على أساس أنها قد تكون بديلا لانضمامها للاتحاد الأوروبي، مفترضة أن هذه هو الهدف، لكنها عادت ورحبت بعدما أن أطمأنت عندما نفى الرئيس الفرنسي هذا الافتراض، والسبب في ذلك الشك أن تركيا تتوجس أساسا من الرئيس ساركوزي لأنه من المعروف أنه كان ضد قبول عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي.

بدأت ليبيا بالترحيب بمبادرة ساركوزي، حيث طالب العقيد السابق معمر القذافي أمام الجمعية الوطنية الفرنسية بأخذ مبادرة ساركوزي بجدية شديدة، وفي مارس 2008 صرح لوكالة الأنباء الليبية بأن فكرة إقامة تعاون حقيقي بين الدول المطلة على بحر واحد مثل البحر المتوسط، فكرة تستحق التأييد، بل إنه حرص على نجاح المبادرة وحذر من أنها قد تتعرض للإجهاد أو التمييع، كما تحمس القذافي أكثر فقال أنه يجب ألا تقتصر هذه المبادرة على الدول الأوروبية والإفريقية المطلة على المتوسط، وإنما يجب أن تكون حلقة وصل بين القارتين، ولم ينس أن ينال من عملية برشلونة التي أقصته من مبادرة الشراكة.

لكن مع حلول نهاية مارس -وهو الشهر الذي أطلق فيه تلك التصريحات- عارض العقيد الراحل معمر القذافي الفكرة تماما، ودعا القمة العربية المجتمعة في سوريا إلى البحث عن بديل، الذي يكمن في قيام اتحاد عربي-إفريقي.

أما الموقف المغربي فقد تجلى في تصريح عاهل المغرب من أنه من المهم لبلاده أن تعقد اتفاقا متقدما مع الاتحاد الأوروبي في إطار سياسة الجوار، ثم أوضح الحاجة إلى المبادرة الجديدة لتنتمشى بشكل ممتاز مع ما هو مطلوب لدعم عملية برشلونة.

وفي كلمة عاهل المغرب في 23 أكتوبر 2007 أمام الرئيس الفرنسي ساركوزي، قال:

"لقد كانت سياسة الجوار للاتحاد الأوروبي تدعينا لآمال المغرب في تحقيق وضع متقدم، بإعطاء علاقاتنا مع الاتحاد الأوروبي البعد الاستراتيجي الذي تستحقه، وهذا المشروع الطموح سيكرس الدور الرائد لبلادنا في تقارب جانبي المتوسط، وهذا الطموح الشرعي لاقى مساندة دائما من المشاركة الدائمة لفرنسا في أعمال الاتحاد الأوروبي، ونحن مقتنعون بأن الرئاسة الفرنسية القادمة للاتحاد الأوروبي ستساهم لشكل إيجابي في تحقيق هذا الهدف".

وإذا عدنا إلى الموقف الجزائري، نجد أن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة أكد أن هناك عقبات لا بد من التغلب عليها، وخاصة تسوية الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي والصحراء الغربية، وأنه لا بد من التواصل بين أهداف الاتحاد من أجل المتوسط، خطوطه العامة، وبين الآليات القائمة أي عملية برشلونة.

ثم قال الرئيس الجزائري في 4 ديسمبر 2007 أمام ساركوزي:

"أعرف يا سيادة الرئيس أنكم تروجون لمشروع الاتحاد من أجل المتوسط، الذي تركزون أنفسكم له والذي تدعون إليه بقوة وتفاؤل، وقد ناقشناه، ونحن في الجزائر نميل إلى الإسهام في تحقيقه إلى حد أنه علينا أن نحدد مقوماته وأهدافه وكذلك المكان الذي سيحتله إلى جانب الآليات الموجودة بالفعل والتي جمعت مع الدول على جانبي المتوسط".

مهما يكن الأمر، وفي إطار السعي إلى بلورة موقف عربي مشترك من هذه الفكرة، اجتمع ممثلو تسع دول عربية محيطة بالمتوسط في القاهرة في 25 ماي، وأقروا تكليف مصر، بصفتها منسقة مواقف البلدان العربية في المشروع الفرنسي المقترح، بإعداد الورقة العربية التحضيرية للاجتماع العربي الأوروبي الذي انعقد يومي 9 و10 جوان في سلوفينيا للإعلان الرسمي عن ولادة الاتحاد الذي رشح الرئيس حسني مبارك ليكون رئيسه الجنوبي.

3- مؤتمر القمة في باريس:

إن اختلاف وجهات النظر بين الرئيس الفرنسي والمستشارة الألمانية حول مشروع الاتحاد المتوسطي أدى إلى تأجيل قمة ساركوزي بميركل التي كان يفترض أن تعقد في مقاطعة بافاريا، حيث استعوض عنها بقاء عقد بينهما في 3 مارس في هانوفر، على هامش مشاركتهما في معرض للتكنولوجيات الحديثة، فيما عرف بقمة المصارحة، هذا اللقاء دلّ على أن الاتحاد المتوسطي شكل نوعا من إعادة الترتيب والتطوير في العلاقات الفرنكو-ألمانية، تم خلاله الاتفاق على عدد من النقاط تمهيدا لعرضها على المجلس الأوروبي الذي التأم بحضور رؤساء دول الاتحاد الأوروبي في بروكسيل في 13 مارس 2008.

إذن اضطر الرئيس الفرنسي للتنازل نحو إنشاء إتحاد تكون أبوابه مفتوحة لجميع أعضاء الاتحاد الأوروبي 27، أي بما فيها تلك التي ليست متاخمة للبحر المتوسط، بحيث أتاح هذا التعديل لألمانيا أن لا تترك لفرنسا تنفرد بزعامة الاتحاد. لكن هذا التنازل كان صعبا على الجانب الفرنسي مما جعل الرئيس الفرنسي يصر في محادثاته مع المستشارة الألمانية على حصر الرئاسة الدورية للاتحاد في البلدان المتوسطية على أساس التناوب بين الضفتين، وهو التعديل الذي قبلت به المستشارة ميركل في النهاية.

وبهذا عكست النتائج التي تمخضت عن الاجتماع بين القيادتين الفرنسية والألمانية صيغة الحل الوسط بين الاندفاع الفرنسي والتحفظ الألماني، فمن جهة جرى احتواء الطموحات الفرنسية

من خلال إدراج المشروع الذي اتفق على تسميته "الاتحاد من أجل المتوسط" في الإطار المؤسساتي للاتحاد الأوروبي، بما يعنيه ذلك:

- ارتكاز المشروع الجديد على مؤسسات مسار برشلونة الذي تحول إلى اتحاد من أجل المتوسط.
- تمتع جميع دول الاتحاد الأوروبي بالعضوية الكاملة، بخلاف الرغبة الفرنسية القاضية بمنح صفة العضو المراقب لتلك التي لا تطل على حوض المتوسط، كما هو معمول به في مجلس دول البلطيق.
- استمرار سياسة حصر سلطة القرار المالي بالمفوضية الأوروبية، مع استبعاد لأي صيغة تمويلية بديلة.

والملاحظ أنه خلال اجتماع المجلس الأوروبي الذي عقد يومي 13 و14 مارس 2008 في بروكسل، أقر قادة الاتحاد الأوروبي مشروع الاتحاد من أجل المتوسط، وأصرروا على أن يكون الاسم الرسمي للاتحاد هو: "عملية برشلونة... اتحاد من أجل المتوسط"، في إشارة إلى أن هذا الاتحاد جزء من عملية برشلونة، وأنه لن يكون بديلا عنها، وإنما مكمل لها.

والواقع أنه قد لوحظ وجود مفارقة كبرى بين طريقة التعاطي الأوروبي وطريقة التعاطي العربي مع مشروع الرئيس ساركوزي المتوسطي، فبينما أسفرت التفاعلات الأوروبية حول هذا المشروع عن صيغة توفيقية بين المصالح الأوروبية المتباينة بل والمتعارضة، نجد أن التفاعلات العربية لم تتمكن من التوصل إلى رؤية مشتركة تجاه المشروع الفرنسي-الأوروبي.

تم إطلاق مشروع الاتحاد من أجل المتوسط بشكل رسمي في قمة باريس المنعقدة في 13 حويلية 2008 بحضور قادة أو ممثلي 43 دولة، حيث:

- حضر من الجانب الشمالي الدول الآتية: أعضاء الاتحاد الأوروبي السبع والعشرين، ألبانيا، كرواتيا، البوسنة والهرسك، الجبل الأسود، موناكو.

- أما من الجنوب فقد حضر: المغرب، الجزائر، موريتانيا، تونس، مصر، السلطة الفلسطينية، إسرائيل، الأردن، سوريا، لبنان وتركيا.
- وشاركت ليبيا بصفتها عضوا مراقبا.

- ووجهت فرنسا للمفوضية الأوروبية، البرلمان الأوروبي، الأمين العام للمجلس الأوروبي، الممثل السامي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة، بالإضافة إلى بعض المؤسسات كالأمم المتحدة، جامعة الدول العربية، الاتحاد الإفريقي، مجلس التعاون الخليجي، اتحاد المغرب العربي، البنك العالمي، البنك الأوروبي للاستثمار، البنك الإفريقي للتنمية، هذا إلى جانب بعض الهيئات الأخرى ممثلة في تجمع برلمانات المتوسط، تحالف الحضارات، المؤسسة الأوروبية لحوار الثقافات "أنا ليند Anna Lindh".

وقد ترأس الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي، رئيس الاتحاد الأوروبي، التجمع المتوسطي الجديد، وشاركه في الرئاسة الرئيس المصري السابق حسنى مبارك، ممثلاً لدول جنوب المتوسط.

تناولت القمة، عبر أربع جلسات عمل، موضوعات البيئة والطاقة والأمن الغذائي والحماية المدنية والحوار السياسي، وقد أصدرت قمة باريس في ختام أعمالها بياناً مشتركاً، تم خلاله تأكيد أن هذه المبادرة يمكن أن تلعب دوراً مهماً في مواجهة التحديات المشتركة التي تواجهها المنطقة الأورو-متوسطية، مثل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والأزمة العالمية في مجال الأمن الغذائي، وتدهور الوضع البيئي، والطاقة، والهجرة، ومكافحة الإرهاب والتطرف، والارتقاء بالحوار بين الثقافات.

وقد شدد البيان الختامي على أهمية المشاركة الناشطة للمجتمع المدني والسلطات المحلية والإقليمية والقطاع الخاص في تنفيذ عملية برشلونة.. اتحاد من أجل المتوسط. كما أكد تعزيز الديمقراطية والتعددية السياسية من خلال تطوير توسيع المشاركة في الحياة السياسية والالتزام الكامل بحقوق الإنسان وبالحرريات الأساسية.

كما أكد رؤساء الدول والحكومات، من خلال البيان المشترك، مجدداً إدانتهم للإرهاب بكل أشكاله ومظاهره، وعزمهم مكافحته والقضاء عليه، وركزوا أيضاً على أهمية تعزيز الهجرة الشرعية الخاضعة لإدارة منظمة ومكافحة الهجرة غير الشرعية، وقد ألقى الصراع العربي الإسرائيلي بظلاله على القمة، حيث أدى النزاع الإسرائيلي-الفالسطيني حول إحدى الفقرات إلى إدخال تعديل على البيان الختامي المشترك. فبينما أصر الجانب الإسرائيلي على إدراج عبارة "دولة للشعب اليهودي"، فقد عارض الجانب الفلسطيني إدراج هذه العبارة، وعليه فقد اكتفى البيان

بالتأكيد مجدداً على دعم القمة لعملية السلام الإسرائيلية- الفلسطينية، وبتعهد الأطراف بالسعي إلى إقامة منطقة في الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ومنظومات الإيصال.

هذا وقد أدرج إعلان الاتحاد من أجل المتوسط بعض الأمور الكلاسيكية، كتطوير العلاقات الأوروبية-متوسطية من خلال مشاريع التعاون الإقليمي، مع التأكيد في الوقت نفسه على أهمية الحفاظ على المكتسبات التي حققتها عملية برشلونة منذ 1995 وأجلت الفصل في المسائل المؤسسية.

- الهيكلة المؤسسية:

بعد أربعة أشهر من قمة باريس التأسيسية، عاد وزراء الخارجية للدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط، للاجتماع في مدينة مرسيليا الفرنسية لوضع الآليات لهذا الاتحاد الجديد، حيث توجت بالإفراج عن الهياكل المؤسسية لمشروع "مسار برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط"، حيث جاءت المؤسسات كالاتي:

أ- الرئاسة المشتركة:

ينطبق مبدأ الرئاسة المشتركة على القمم وعلى كل الاجتماعات الوزارية وعلى اجتماعات كبار الموظفين وعلى اللجنة الدائمة المشتركة، وعلى اجتماعات الخبراء في إطار هذه المبادرة، يكون أحد الرئيسين المشتركين من الاتحاد الأوروبي والآخر من دولة شريكة متوسطة.

وفيما يخص الاتحاد الأوروبي، كان من المفترض أن تكون الرئاسة المشتركة متوافقة مع التمثيل للاتحاد الأوروبي، طبقاً لأحكام المعاهدة المعمول بها، وبخصوص الشركاء المتوسطيين، كان يجب أن يتم اختيار الرئيس المشترك بالتوافق لمدة سنتين غير قابلة للتجديد، ويدعو الرئيسان المشتركان لاجتماعات الاتحاد من أجل المتوسط، ويتأسانها، ويعرضان جدول أعمال الاجتماعات للموافقة عليها، كما يقومان بالمفاوضات الضرورية مع كل الشركاء بغية تبني الاستنتاجات المشتركة خلال القمم والاجتماعات الوزارية وغيرها، وحسب الحالات التي يتم تبنيها بالتوافق، ويقومان أيضاً بالمشاورات فيما يخص جميع الأمور التي لها علاقة بحسن سير عمل الشراكة.

ب- كبار الموظفين:

يقومون بمعالجة مجمل جوانب المبادرة، يقيمون جميع مسارات الاتحاد بما فيها المسائل التي عالجتها سابقتها لجنة أورميد Euromed، كما يواصل الموظفون اجتماعاتهم الدورية لتحضير الاجتماعات الوزارية، ويعرضون اقتراحات لمشاريع وبرنامج العمل السنوي.

ج- اللجنة الدائمة المشتركة:

يكون مقرها في بروكسل، وتوفر مساهمتها في اجتماعات كبار الموظفين وفي تحضيرها وتؤمن المتابعة المناسبة، تقوم بمعالجة المسائل التي تدرسها لجنة أورميد، ويمكن أن تشكل اللجنة الدائمة المشتركة آلية للرد السريع في حال طرأ وضع استثنائي في المنطقة يستلزم مشاورات الشركاء المتوسطيين.

د- الأمانة العامة:

تحتل مركزا مهما داخل الهيكلية المؤسساتية للاتحاد، مهمتها تقنية تتلخص في دراسة مبادرات المشاريع وإعلام اللجنة الدائمة المشتركة وكبار الموظفين بتنفيذها بالتنسيق الوثيق مع الدول والشركاء المانحين. تم اختيار أحمد مساعدة في 12 جانفي 2010، ليعين رسميا في منصب الأمين العام يوم 4 مارس 2010، في حفل تنصيب أقيم بمدينة برشلونة، حضره وزراء خارجية إسبانيا، فرنسا، مصر والأردن والأمين العام لجامعة الدول العربية.

وأهم ما يميز مشروع الاتحاد المتوسطي حسب اعتقاد الرئيس الفرنسي السابق ساركوزي أنه يقوم على أساس وظيفي نفعي، بحيث يعمق من التنمية المشتركة بين أعضائه مما يقلل من التناقضات والتباينات الحاصلة في حوض المتوسط، وأن يقوم الاتحاد على أساس تقاسم التكنولوجيا، والمعرفة، والخبرات والدواء بين البلدان، وهي أقطاب تنافسية مغرية للتعاون المشترك، بحيث تدفع نحو إنشاء مخابر مشتركة وجامعات مشتركة.

وعليه، كان من المفترض أن يقوم التعاون المشترك في إطار الاتحاد المتوسطي وفق رؤية ساركوزي على التسيير المشترك لقضايا التعاون الحساسة مثل المياه، ووضع سياسة مشتركة للطاقة وإقامة سياسة مشتركة من أجل حماية وترقية التراث المشترك، والأمن والحوار

الثقافي. كما يقوم الاتحاد المتوسطي على دعامة أخرى، تتمثل في تجسيد التعاون في الفضاء القضائي المشترك من أجل مكافحة الجريمة المنظمة، الإرهاب ومحاربة الرشوة.

عموما يهدف الاتحاد من أجل المتوسط إلى تحقيق ستة مشروعات إقليمية هي:

- 1- مكافحة التلوث في المتوسط: قدمت المفوضية الأوروبية في مارس 2008، مشاريع عملية تهدف إلى إزالة 80% من مصادر التلوث بحلول 2020، ويفترض أن تكلف ملياري أورو على الأقل.
- 2- إنشاء طرق بحرية و برية، لتحسين تدفق التجارة بين جانبي البحر المتوسط.
- 3- تعزيز الدفاع المدني لمواجهة الكوارث الطبيعية، مرتبطة بالإحتباس الحراري.
- 4- وضع خطة الطاقة الشمسية في المتوسط.
- 5- تطوير جامعة متوسطة دشنت في جوان في بورتوروز (سلوفينيا).
- 6- مبادرة للمساعدة على تطوير الشركات الصغيرة و المتوسطة.

يمول الإتحاد من أجل المتوسط من مصادر عديدة مثل: مساهمة القطاع الخاص والميزانية الأوروبية ومساهمة كل الدول المشاركة أو دول أخرى إضافة إلى البنك الأوروبي للإستثمار.

وبالرجوع إلى تفاصيل المشروع العامة كما يظهر من تتبع مجمل تصريحات وحوارات وخطب الرئيس السابق الفرنسي نيكولا ساركوزي، تحت مبادرة تقوم على تأسيس تنظيم جهوي متوسطي يتبنى نموذج الإتحاد الأوروبي بحيث يضم جميع بلدان الضفتين الشمالية والجنوبية من المتوسط (أوروبية أو غير أوروبية) وبالتالي يعتمد الإتحاد من أجل المتوسط على مؤسسات مشتركة.

ولتفعيل الإتحاد المتوسطي اقترح ساركوزي إنشاء بنك متوسطي للاستثمارات وفق نموذج البنك الأوروبي للاستثمارات، يقدم التسهيلات للتعاون وعقد الصفقات بين المؤسسات الاقتصادية، وينطلق ساركوزي من قناعة كبيرة في دفع عجلة التعاون بين المؤسسات الاقتصادية الأوروبية ونظيرتها في الضفة الجنوبية متسائلا: "لماذا لا تنجح الدول الأوروبية في هذا المجال كما نجحت اليابان في التعاون الفعال مع الصين بالرغم من الصراعات التاريخية الطويلة بينهما"، وينطلق الخبراء الفرنسيون في فكرة تبرير إنشاء البنك المتوسطي للاستثمارات انطلاقا من الحجم

الضئيل جدا للاستثمارات الأوروبية في منطقة جنوب حوض المتوسط التي لا تتعدى 2 % من الحجم الكلي للاستثمارات الأوروبية في الوقت الذي تتعدى فيه الاستثمارات الأمريكية في جنوبها 20 % وتتجاوز الاستثمارات اليابانية 25 % في الدول المحيطة بها.

3- الآلية العسكرية:

إن أحد الملامح الأمنية الجديدة التي جاءت بها إتفاقية ماستريخت، والتي وافقت عليها أغلبية الدول الأوروبية، هي المزج بين الأمن الأوروبي والأمن المتوسطي، وذلك بعد أن شعرت الدول الأوروبية أن الوحدة التي تسعى إلى بنائها تحتاج إلى استقرار إقليمي يمكن أن يساعد على تذليل العقبات التي تواجه المشروع الأوروبي الوحدوي.

كانت البداية الأولى لمشروع Eurofors مع معاهدة "دان كارك" DunKerque في يوم 04 مارس 1947 للتعاون المتبادل في المجال العسكري لمدة 50 سنة، التي وقعت عليها كل من فرنسا وبريطانيا، لكن مع تطور الأحداث كان لابد من إيجاد العديد من الاتفاقيات الخاصة بتقوية التعاون الأوروبي في المجال العسكري، فكانت الإتفاقية المنشأة لحلف شمال الأطلسي ليوم 4 أبريل 1949 وعلى إثر هذه الإتفاقية تم تجميد نشاط "إتحاد أوروبا الغربية" الذي كان الفكرة الأولى للدفاع الأوروبي في 20 أكتوبر 1950 وصولاً إلى مخطط "فوشي" Fouchet الذي طُرح في نوفمبر 1961 مقترحا تحديد طرق التعاون السياسي والعسكري بين دول "إتحاد أوروبا الغربية" مركزاً على ضرورة التزود بسياسة خارجية و دفاعية مشتركة.

لنتوالى اللقاءات الأوروبية حول الموضوع فكان منها ما جُسد في تقرير "دافنون" DAVIGNON سنة 1970 الذي نص على ضرورة التشاور بين الدول الأعضاء حول قضايا السياسة الخارجية و الأمنية، و بموجب إعلان روما في 27 أكتوبر 1982 تم إعادة تنشيط إتحاد أوروبا الغربية، وفي سنة 1985 على أثر تقرير لجنة دوجي تم الاتفاق على ضرورة تحقيق مزيداً من التقارب في السياسة المتعلقة بالأمن.

لكن مع نهاية الحرب الباردة وتنامي القوة الأمريكية على حساب المصالح الأوروبية كان على الدول الأوروبية العمل وبشكل جدي على إيجاد منظومة عسكرية مستقلة فكان هذا أولاً مع معاهدة ماستريخت التي حولت الجماعة الأوروبية إلى الإتحاد الأوروبي والتي حددت أيضاً ثلاث

دعامات أساسية للإتحاد الأوروبي كان منها السياسة الخارجية والأمنية المشتركة هذه الأخيرة التي اعتبرتها المعاهدة الخطوة الأولى نحو تبني سياسة دفاعية مشتركة والتي بدورها ستقود إلى بناء دفاع مشترك ومستقل حسب المادة 4 الفقرة 1.

استجاب اتحاد أوروبا الغربية للتعديل الجذري الذي أدخلته معاهدة ماستريخت، فقرّر المجلس في جوان 1992 إنشاء وحدات عسكرية أوروبية مشتركة حيث تدمج فصائل متنوعة من كل سلاح لدى كل من الجيوش الأوروبية المشتركة فيه، وتضم أحدث الأجهزة العسكرية، وهي معدة للتدخل في الأزمات الإقليمية والدولية.

لذا، تكونت نواة القوة الأوروبية الأرضية المشتركة "أوروفور" Eurofor أو ما تسمى بـ القوة الأوروبية للانتشار السريع وأورومارفور Euromarfor القوة البحرية الأوروبية في ماي 1995، واللذان تندرجان تحت هيكل واحد هو أوروفورس Eurofors، كما تم إنشاء ما يعرف بـ أوروكور Eurocorps، وهي قوات شبه عسكرية قوامها 50000 جندي، حدّد تاريخ بدء عمل هذه القوة بـ 29 نوفمبر 1995.

هذه الوحدات تحدّد مفهومها وعملها خلال اجتماع "بيترسبرغ" لكن لم يعلن رسميا عن تشكيلها إلا في نوفمبر 1996، وتم التوقيع على إنشائها على هامش الاجتماع الوزاري لدول "اتحاد أوروبا الغربية" المنعقد في ماي 1995 في لشبونة حيث أبرمت كل من إسبانيا وفرنسا وإيطاليا الوثائق المؤسسة لهذه القوات.

ولم يتوقف العمل الأوروبي عند هذا المستوى بل أضافت معاهدة أمستردام التي أنعقدت في 02 جوان 1997 ودخلت حيّز التنفيذ في 02 أكتوبر 1997 دفعا قويا للمبادرة الأوروبية، حيث تضمنت عدت قرارات جديدة كان الهدف منها هو تقوية العمل المشترك في إطار السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، أي أن الاتفاقية جاءت لوضع الأطر القانونية المقدرّة لتدعيم السياسة الخارجية بقدرات عسكرية.

لكن ينبغي التنبيه إلى أن هذه المبادرة لم تكن محل اتفاق بين جميع الدول الأوروبية إلى أن تم عقد مؤتمر سان مالو 1998 فمنذ هذا التاريخ أمكننا الحديث عن إجماع أوروبي حول الدفاع الأوروبي المشترك والمستقل ودخول بريطانيا الصف الأوروبي وتشجيعها للمساعي الأوروبية.

وبالنسبة للمواقف المغاربية العملية تجاه الإعلان عن تشكيل أوروفور، كانت ليبيا هي السبّاقة إلى التنديد بها حيث بدأت باتصالات بهذا الشأن مع الدول العربية المتوسطة، محذرة من انعكاسات هذا المشروع على الأمن العربي في المنطقة، إلا أن الأوروبيين لم يبدو أي اهتمام بردّ الفعل الليبي، بل اعتبروه سلوكا طبيعيا بسبب الخلافات الليبية-الغربية.

واتخذت تونس نفس الموقف من المشروع، حيث اعتبرت أن قرار إنشاء أوروفور كان أحاديّ الجانب أي دون استشارة دول جنوب المتوسط، وهذا ما يناقض الحوار الذي تمت مباشرته في برشلونة في نوفمبر 1995.

أما الموقف الجزائري فكان أقل انتقادا، إذ اعتبر وزير الخارجية آنذاك أحمد عطاق أن المبادرة بإنشاء القوة الأوروبية ليست جديدة، وأن الجزائر ستطلب توضيحات حول هذه القوة، وبما أنها تتولى التنسيق بين الدول العربية في إطار الشراكة الأورومتوسطية فإنها ستدرس المسألة مع الجانب الأوروبي.

هذا الأمر جسّد كثيرا من جانب الطرف الأوروبي وذلك بفتحه لحوارات أمنية مع دول المغرب العربي خاصة وجنوب المتوسط بصفة عامة، هذه الحوارات التي شرع فيها إتحاد أوروبا الغربية والمبنية على أساس مهمّات بيترسبرغ، كانت بمثابة اجتماعات ثنائية لتبادل وجهات النظر حول المسائل الأمنية والعسكرية ذات الاهتمام المشترك مثل الأمن في المتوسط، والمساهمة الميدانية من أجل الاستقرار في المنطقة وكذا شفافية النشاطات العسكرية، وهذا تقاديا للإدراكات الخاطئة للتهديد كما حدث لرد الفعل العربي.

ومن الوجهة الأوروبية أيضا، فإن انتهاء الحرب الباردة يجعل الفصل بين ضفتي المتوسط غير وارد، ذلك أن القضايا الأمنية والدفاعية المتوسطة غير قابلة للفصل ويجب النظر إلى المتوسط كمنطقة واحدة.

ونظرا لكل ذلك وقصد شرح نشاطاته العسكرية التي رأت فيها الدول المغاربية تهديدا لأمنها، قام إتحاد أوروبا الغربية بدعوة بعض الدول العربية لإرسال ممثلين عنها لحضور مناورات عسكرية في المتوسط تقوم بها قوات هذه المنظمة حيث حضر ممثلون عن الجزائر والمغرب وتونس مناورات Tramonta 94 (الإسبانية-الفرنسية-الإيطالية) والتي تمحورت حول عمليات لإجلاء الرعايا، كما واصل إتحاد أوروبا الغربية مشاورته مع الدول العربية وقدم

توضيحات عن نشاطاته العسكرية في المتوسط، ففي الوقت الذي يتزايد حضور رعايا الإتحاد الأوروبي في الخارج نتيجة نمو النشاط التجاري والمبادلات الثقافية والسياحية يطرح انهيار النظم السياسية -الذي قد يحدث في مناطق عدة من العالم- مشاكل حماية رعايا الإتحاد الأوروبي، وفي كل الحالات ستكون مهمات الإنقاذ ضرورية ويكون استخدام القوات العسكرية لإجلاء الرعايا وحده هو القادر على ضمان حمايتهم في الوقت المناسب.

والملاحظ أن الإتحاد الأوروبي لم يقد بتدخل عسكري مباشر في منطقة المغرب العربي، باستثناء تواجده ضمن قوات الأمم المتحدة في إقليم الصحراء الغربية.

قائمة المراجع

1-الكتب :

أ- باللغة العربية:

1. إبراهيمي، عبد الحميد، المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996.
2. الأجمي، أديب وآخرون، العلاقة بين الحضارتين العربية والأوروبية. تونس: الدار التونسية للنشر والتوزيع، 1985.
3. الجمال، أحمد مختار، الاتحاد من أجل المتوسط: بداياته وتطوراتهِ ومستقبله. الإمارات: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية ICFC، د.س.ن.
4. الجميل، سيار، العولمة الجديدة و المجال الحيوي للشرق الأوسط. بيروت : مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، 1997.
5. الجمعية العامة للأمم المتحدة، تقرير عام 2007 عن الحالة الاجتماعية في العالم: حتمية العمالة. الدورة 62، البند 64 (أ)، 30 جويلية 2007.
6. الحاج، علي، سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. 2005.
7. الحمد، تركي ، الثقافة العربية في عصر العولمة. ط1، بيروت: دار الساقى، 1999.
8. الكنز، علي، المشروع الأورومتوسطي بين الواقع والخيال. القاهرة: مركز البحوث العربية، 2002.
9. الفيلاي، مصطفى، المغرب العربي الكبير: نداء للمستقبل. ط 2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989.
10. الخضيرى، محسن أحمد ، اليورو. القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2003 .
11. المجذوب، أسامة، العولمة والإقليمية: مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية. القاهرة: الدار المصرية، 2000.
12. بخوش، مصطفى، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة: دراسة في الأهداف و الرهانات. القاهرة: دار الفجر للنشر و التوزيع، 2006.
13. ولعلو، فتح الله، المشروع المغاربي والشراكة الأورومتوسطية. المغرب: دار توبقال للنشر، 1997.
14. ولعلو، فتح الله، الاقتصاد العربي والمجموعة الأوروبية. الدار البيضاء: دار النشر المغربية، 1982.
15. ولد اباه، السيد، اتجاهات العولمة: إشكالات الألفية الجديدة، ط1، الدار البيضاء، المغرب: المركز الثقافي العربي، 2001.

16. كمال، محمد مصطفى، نهرا فؤاد، صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية-الأوروبية. بيروت: مركز دراسات الوحدة الأوروبية، 2001 .
17. مصطفى، نادية محمود، أوروبا والوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986 .
18. —، —، القوى الخمس الكبرى والوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987 .
19. نافعة، حسن، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.
20. عبد الرحيم، إكرام، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي: العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة. مصر: مكتبة مدبولي، ط.1، 2002.
21. صارم سمير، أوروبا والعرب: من الحوار إلى الشراكة. سوريا: دار الفكر، 2000.
22. صيام، جمال محمد، تقويم إتفاقية الشراكة العربية الأوروبية والدروس المستفادة والتوجهات المستقبلية. الجزائر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 27-29 نوفمبر 1999.
23. ربيع، حامد، التعريف بالمضمون السياسي للحوار العربي-الأوروبي. القاهرة: معهد الدراسات والبحوث العربية، 1979.
24. شبيبي، كريم النشا وآخرون، الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق. واشنطن: صندوق النقد الدولي، 1998.
25. خشيم، مصطفى عبد الله أبو قاسم، الشراكة الأوروبية المتوسطية: ترتيبات ما بعد برشلونة. طرابلس: معهد الإنماء العربي، 2002

ب -باللغة الأجنبية :

26. Alaoui, Mohamed Ben El Hassan, La Coopération entre L'Union Européenne et les Pays du Maghreb. Paris : Collection Edification d'un Etat Moderne, 1994
27. Al-Mani, Saleh A. and Al-Shaikhly Saleh, The Euro-Arab Dialogue: A study in Associative Diplomacy. London: Frances Pinter Publishers, 1983.
28. Ammar, Belhimer, Dette Extérieure de L'Algérie. Alger : Casbah Editions, 1998.
29. Azam, Jean Paul et Morrison, Chrestian, La Faisabilité Politique de -L'ajustement en Cote D'Ivoire et au Maroc. Paris : étude de Centre De Développement, OCDE. 1997.
30. Balta, Paul, Méditerranée : Défis et enjeux. Paris : l'Harmattan, 2000.
31. Baylis, John et Smith, Steve, The Globalisation of World Politics. London: Oxford university press, 3 ed. 2003 .

- 32.** Bensidoun ,Isabelle, ChevalieAngés r, Europe – Méditerranée : Le Pari De L'Ouverture. Paris : Economica, 1996.
- 33.** Berger N, La Politique Européenne d'asile et d'immigration, enjeux et perspectives. Bruxelles: Bruylant, 2000
- 34.** Bernard, Ravenel, Méditerranée : L'Impossible Mur ?. Paris : L'Harmattan, 1995
- 35.** Centre de Recherche en Economie Appliquée, L'émigration Maghrébine en Europe, Exploitation ou Coopération, Alger: Société Nationale d'Editions et de Diffusion, 1985
- 36.** Daniel, Colard, Les Relations Internationales Depuis 1945 à nos Jours. Paris : éd. Masson, 7^{ème} édition, 1997
- 37.** Djebaili, Mahilaine, L'Union du Maghreb Arabe et le Projet de Méditerranée Occidentale. Paris : Fondation des études de Défense Nationale, 1992.
- 38.** Document de service de la commission européenne, Partenariat euro-Méd; étude sur le libre échange. la commission européenne, AVR, 1999.
- 39.** Dumas, Lucy, Les Lieux De La Méditerranée : Présentation Géographique. Paris : Fondation Pour Les Etudes De Défense Nationale, 1992
- 40.** El Agra, Ali M., The Economics Of The European Community. 2 ed. Oxford: Allen, 1985
- 41.** El-Khader B, l'europe et la Méditerranée, Géopolitique de la proximité. Paris: ed. L'harmattan, 1994.
- 42.** Fontagne, Lionel, et Peridy Nicolas, L'union européenne et le Maghreb. étude du centre de développement, Paris : OCDE, 1997.
- 43.** Forster, Anthony, Les Perspectives d'une politique Européenne de sécurité indépendante : Institutions et Moyens. Volume II, Paris : Annuaire Français des Relations Internationales. Editions Bruyant. 2001.
- 44.** George P, Les Migration Internationales. Paris: Presses Universitaires de France, 1976.
- 45.** Guechi, Djamel Eddine, L'Union du Maghreb Arabe : Intégration Régionale et Développement Economique. Alger : Edition Casbah, 2002.
- 46.** IISS, Military Balance 2002/2003, U.K, London, 2002.
- 47.** jawad, Haifa a, Euro- Arab Relation : a study in collective diplomacy, London: Ithaca press, 1992.

- 48.** Kerdoun, Azzouz, La sécurité en méditerrané défis et stratégies. Paris: Publisud,1995.
- 49.** Khader, Bichara, L'Europe et le Monde Arabe, cousins, voisins. Paris : Publisud-Quorum, 1992.
- 50.** KHADER, Bichara, Le grand Maghreb et l'Europe : Enjeux et perspectives. 2^e édition, CEE : Publisud, Quorum, 1995.
- 51.** Khader, Bichara, Le Partenariat Euro-méditerranéen après La Conférence de Barcelone. Paris: éd. Harmattan, 1997.
- 52.** Leveau, Rémy, le partenariat euro-méditerranéen : la dynamique de l'intégration régional. Paris : la documentation Française.2000.
- 53.** Margat Jean, Vallee Domitille, Vision méditerranéenne sur l'eau, la population et l'environnement au XXIème siècle. Contribution à la vision mondiale sur l'eau promue par le Conseil Mondial de l'eau et le Global Water Partnership, élaborée par le Plan Bleu dans le cadre du MEDTAC/GWP Plan, Décembre 1999 .
- 54.** Maull, Hans, The Strategy Of Voidance : Europe's Middle East Politics After October War. Boulder, CO : Westview Press, 1976 .
- 55.** Mekaoui, Adam, Partenariat économique euro-marocain: une intégration régionale stratégique. Paris : L'Armattan , 2000 .
- 56.** Nouschi, André, La France et le Monde Arabe depuis 1962 : Mythes et Réalités d'une Ambition. Paris : Vuibert, 1994.
- 57.** Ould Aoudia, Jacques, «Les Enjeux Economiques De La Nouvelle Politique Méditerranéenne». Document De Travail, N° 96-5, Paris : Ministère De L'Economie Et Des Finances, Direction De La Prévision, 1996.
- 58.** Oualalou, Fathallah, Après Barcelone, Le Maghreb Est Nécessaire. Casa Blanca: Edition Toubkal, 1996.
- 59.** Oualalou, Fathallah, La Problématique de la Coopération Maghrébine Face au Dynamisme de la Communauté Européenne. Belgique : CERMAC, 1989.
- 60.** Oualalou, Fethallah, Après Barcelone...le Maghreb est Nécessaire, Paris : l'Armattan, 1998.
- 61.** Paul, R.Viotti, Mark V.kauppi, International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism and Beyoud. London, 3 rd. ed., Allyn Bacon, 1999.
- 62.** Kissinger, Henry, La Nouvelle Puissance Americaine. traduction : Odile Demange, France : Fayard, 2003.

- 63.** Raimbault, Guy, L'Union Européenne Economique et Financière. 3 ed. Paris : Economica, 2001.
- 64.** Roche, Jean Jacques, Théories Des Relations Internationales. Paris : 2eme. éd. Montchrestien, 1997.
- 65.** Tapinos G.P., L'économie des Migrations Internationales. Paris: Fondations des Sciences Politiques, Harmand Collin, 1974.
- 66.** Tlemçani, Rachid, Etat, Bazar et Globalisation : l' Aventure de l'Infitah en Algérie. Alger : les Editions El Hikma, 1999.
- 67.** Varrod, Piere, L'Atlas Géopolitique et Culturel du Petit Robert de Nom Propres. Paris : Dictionnaires le Robert. 1999 .

2-الدوريات:

أبـالـلـغـة العـربـية:

- 68.** أبو القاسم، خشيم مصطفى عبد الله، "المفهوم الأوروبي للأمن والاستقرار في حوض البحر الأبيض المتوسط". في مجلة دراسات، طرابلس: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر .
- 69.** الأطرش، محمد، "حول التوحد الاقتصادي العربي والشراكة الأورومتوسطية". المستقبل العربي، عدد 272، أكتوبر 2001.
- 70.** الجديدي، محمد، "الموارد الطاقوية والمنجمية عامل للاندماج الاقتصادي التكاملي المغربي". في آفاق و مراحل بناء المغرب العربي، تونس: مركز الدراسات و الأبحاث الاقتصادية و الاجتماعية، 1989.
- 71.** الزناييلي، عبد المنعم، "الحوار العربي - الأوروبي". مجلة دراسات إجتماعية ، دمشق: منشورات وزارة الثقافة، 1992.
- 72.** الكوت، البشير علي، "الشراكة المتوسطية من زاوية العلاقات العربية الأوروبية". في مجلة دراسات، العدد 7، صيف 2001.
- 73.** الكنز، علي، "المشروع الأورومتوسطي بين الواقع والخيال". في العلاقات العربية-الأوروبية: قراءة نقدية، القاهرة: دار الأمين، 2002
- 74.** الكيلاني، هيثم، "الشراكة الأوروبية المتوسطية: تحليل مؤتمر برشلونة". في مجلة شؤون الأوسط، ع 49، فيفري 1996.
- 75.** الكفري، مصطفى العبد الله ، "التصحيات الهيكلية والتحول إلى اقتصاد السوق في البلدان العربية"، ندوة الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخصوصية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. فيفري 2005.
- 76.** أمين، سمير، "الأقلمة -الأورومتوسطية- البديل". في العلاقات العربية-الأوروبية: قراءة نقدية، القاهرة: دار الأمين، 2002.

77. ، - ، "نحو استراتيجية اقتصادية عربية-عربية (شروط إنعاش التنمية)". التحديات الاقتصادية للعالم العربي في مواجهة التكتلات الدولية، باريس: مركز الدراسات العربي-الأوروبي، أكتوبر 1995.
78. الرشدان، عبد الفتاح، "العرب والجماعة الأوروبية في عالم متغير". في مجلة دراسات استراتيجية، ع 12، 1998.
79. الشميطلي، هاني، "أوروبا والمتوسط: تاريخ العلاقات ومشروع الاتحاد من أجل المتوسط". في المجلة العربية للعلوم السياسية. ع 19، جويلية 2008.
80. بوعمامة، زهير، "السياسة الأوروبية للجوار: دراسة في مكون ضابط الأثار السلبية للجوار على الأمن الأوروبي". في مجلة المفكر، ع 5، جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية. مارس 2010.
81. بيرس، سامية، "الاتحاد من أجل المتوسط ومستقبل الشراكة الأورومتوسطية". في مجلة السياسة الدولية، ع 174، أكتوبر 2008.
82. بلادو، بيتر، "أوروبا والبحر المتوسط. في مجلة السياسة الدولية. ع 124، أبريل 1996.
83. بن إسماعيل، خالد، "الحوار الأورو-متوسطي مشروع لصالح إسرائيل". أسبوعية السفير العدد 27، 2000.
84. بن عنتر، عبد النور، "الدفاع الأوروبي و الأمن العربي"، في مجلة شؤون الأوسط. ع 65، سبتمبر 1996.
85. بن خليف، عبد الوهاب، "العلاقات الأوروبية-المتوسطية: استراتيجيات شراكة أم توظيف". في دراسات إستراتيجية. ع 5، الجزائر: مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية. جوان 2008.
86. جواد، عبد اللاوي، "الإرهاب البيئي تهديد للأمن في المتوسط وآليات مكافحته"، في جريدة العالم الاستراتيجي. ع 3، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية. ماي 2008.
87. جوردون، فيليب، "سياسة أوروبا الخارجية غير المشتركة"، دراسات عالمية، العدد 25، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1998.
88. دبلوش، برنارد، "الشراكة الأوروبية المتوسطية"، المفوضية الأوروبية، الإدارة العامة، بروكسل، مارس 1997.
89. زكريا، جاسم محمد، "حق العودة في الرؤية الغربية دراسة تحليلية في وجهة النظر الأوروبية-الأمريكية". في مجلة الفكر السياسي، ع 24، السنة الثامنة، شتاء 2006.
90. حروري، سهام، "الهجرة وسياسة الجوار الأوروبي". في مجلة المفكر، ع 5، جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية. مارس 2010.
91. يونس، ب، "في انتظار التوقيع على اتفاق الشراكة: هل تجاوزت الجزائر العقبات الأمنية والسياسية؟". أسبوعية السفير، العدد 81، من 10 إلى 16 ديسمبر 2001.
92. يوسف، محمد، "الشراكة الأورومتوسطية وأثارها على بلدان المغرب العربي". في مجلة الإدارة، الجزائر: مركز التوثيق والبحوث الإدارية، 2000.
93. مهابة، أحمد، "العلاقات بين المغرب والإتحاد الأوروبي من التوتر إلى الانفراج". السياسة الدولية، العدد 120، أبريل 1995.

- 94.** محمد، علي ناصر، "البعد السياسي والأمني في الشراكة الأورو متوسطية"، جريدة الخبر. الأحد 5 جانفي 1997.
- 95.** محمود، أحمد إبراهيم، "الإرهاب الجديد: الشكل الرئيسي للصراع المسلح في الساحة الدولية". السياسة الدولية، العدد 147، جانفي 2002.
- 96.** عبد الناصر، وليد محمود، "التعاون المتوسطي بين مطرقة الهجرة وسندان التطرف". في مجلة السياسة الدولية، ع 124، أبريل 1996.
- 97.** صايح، مصطفى، "الاتحاد المتوسطي"، في العالم الاستراتيجي، ع 1، مارس 2008.
- 98.** شهاب، مفيد، "نحو بلورة رؤية عربية مشتركة للشراكة الأوروبية المتوسطية". مجلة شؤون عربية. ع 88، ديسمبر 1996.
- 99.** تغيان، أحمد عبد الفتاح، "اتفاقيات المشاركة العربية-الأوروبية: الفرص والتحديات". ورشة عمل حول تأثير اتفاقيات الشراكة العربية-الأوروبية على مستقبل التكتلات الإقليمية العربية. الكويت: المعهد العربي للتخطيط، 23-24 جانفي 2001.
- 100.** غالي، سامح، "خطوة جديدة في مسيرة الشراكة الأوروبية-المتوسطية: مؤتمر فاليتا". في السياسة الدولية. ع 129، جويلية 1997.

ب- باللغة الأجنبية :

- 101.** Abdelmadjid, Jibili, «Les Relations Economiques Maroc-Union Européenne en Matière de Pêche Maritime ». Dans Revue Maroc-Europe, N° 9, 1996.
- 102.** Ahcen, S.A, "Dialogue euro-méditerranéen à Oran Le poids de l'immigration clandestine". journal El Watan, 25 novembre 2004.
- 103.** Allemand, Frédéric, «La Coprésidence de l'Union pour la Méditerranée : l'expression d'une Volonté Politique Renouvelée ». dans L'Union Pour La Méditerranée : Pourquoi ? Comment ?. Paris : Fondation pour l'innovation politique. Juin 2008.
- 104.** Aomar, Baghzouz, "Le partenariat de sécurité dans le cadre du processus de Barcelone : Pour une zone de sécurité partagé en Méditerranée Occidentale". dans : Mondialisation et Sécurité, Alger: l'ANEP, 2003.
- 105.** Asmus, Roland, Stéphane Larrabee, Ian Lesser, « La Sécurité dans le bassin Méditerranéen : Nouveaux défis et Nouvelles taches ». Dans Revue de L'Otan, Mai 1996.
- 106.** A.I, "Algérie-USA: Le Général Gregory St Martin à Alger", El Watan, 23/01/2001.

- 107.** Bainc, Emile et Fennbresque Michel, "La défense européenne après le Conseil Européen de Nice". Défense nationale, N° 2, février 2004.
- 108.** BALTA, Paul, "Les enjeux de la conférence de Barcelone", dans, l'Annuaire de l'Afrique du Nord. France : ed. CNRS, 1995.
- 109.** Balzacq, Thierry, «La Politique Européenne de Voisinage : un Complexe de Sécurité à Géométrie Variable». Dans Cultures et Conflits. N° 66, été 2007
- 110.** Bank World, Country Assistance Strategy Progress Report For People's Democratic Republic Of Algeria For Period 2004-06-report n°32956-dz july 27, 2005.
- 111.** Bauchard, Denis, «L'Union pour la Méditerranée : un Défi Européenne», Dans Politique Etrangère. Janvier 2008.
- 112.** Bensidoune, Isabelle, chevalier Agnes, "Europe méditerranée, le parti de l'ouverture". dans Economica, Paris : CEPII, 1996.
- 113.** Buzan, Barry, "New Patterns of Global Security in the Twenty First Century ". International Affairs, Vol.67, N 3, July 1991
- 114.** Mabtoul, A. "Traité de Maastricht: Enjeux importants pour le bassin méditerranée", Dans El Watan. N°928, Lundi Janvier 1994.
- 115.** Cadiou, Jean-Marie, «La science au service de la paix: le nouveau programme OTAN de coopération avec les pays partenaires ». Dans Revue de L'OTAN, Vol°46, N°6, Nov-dec 1997.
- 116.** C, Condamines, "Immigration, Intégration et Politique de Coopération: les illusions d'un coo-développement sans moyens", Le Monde Diplomatique, Avril 1998.
- 117.** Chambre Algérienne du commerce et d'industrie, "Accord d'association-européen", Dans : Revue Mutation, N°39, Alger : CACI, JAN,2002.
- 118.** chenouf, R, «Sarkozy à Rabat pour évoquer le terrorisme et la drogue». Le Quotidien d'Oran, du 21 Novembre 2005.
- 119.** Commission Européenne, Rapport Générale sur L'activité européenne 2006. Bruxelles : Luxembourg, 2007.
- 120.** Conclusion du sommet européen de Lisbonne 26 – 27 juin 1992, in Ambassade d'Algérie à Bruxelles, Mission auprès des Communautés européennes, Déclarations et Résolutions de l'Union Européenne sur l'Algérie, le Maghreb et la Méditerranée. Bruxelles, janvier 1997.

- 121.** Conseil du l'Atlantique Nord en session des ministres de défenses, « Communiqué final 2 Décembre 1997 ». Dans Revue de L'OTAN, Vol°46, N°1, Printemps 1998.
- 122.** Corbineau, Bernard, «Le Dialogue Euro-Arabe : Instance Du Nouvel Ordre Internationale, 1973-1978 », Revue Française De Science Politique, Vol.30, N 3, Juin 1980.
- 123.** DE LA GORCE, Paul Marie, “ les américains s'en mêlent ”. Jeune Afrique, N° 1719 , 16-22 décembre 1993.
- 124.** de Santis, Nicola, «L'avenir di l'initiative méditerranée de L'OTAN». Dans Revue de L'OTAN, Vol°46, N°1, Printemps 1998.
- 125.** do pinto, Mario, "European and American responses to the Algerian crisis". Mediterranean Politics, Vol 3, N 3, Winter 1998.
- 126.** Fares, N. « Accord d'association Algérie- UE : Vers la zone de libre échange », La nouvelle République, N° 1172, du 19 Décembre 2001.
- 127.** Foch, René, « La Communauté et la Méditerranée », dans Politique Etrangère. Vol.41, N 2, 1976.
- 128.** François, Isabelle, «Le partenariat constitue l'une des taches de sécurité fondamentales de l'OTAN». Dans Revue de L'OTAN, Vol°48, Printemps-Eté 2000.
- 129.** Garcia, Bernabe Lopez, « L'Espagne, porte européenne du Maghreb ». dans Confluence Méditerranée, N° 5, Hiver 1993.
- 130.** Gordon, Philipe, “Recasting The Atlantic Allliance”. in Survival, Vol 38, N°1, Spring 1996.
- 131.** Grasa, Rafael, « La Conférence Méditerranéenne Alternative ». in Bichara Khader, Le Partenariat Euro-méditerranéenne, Paris : l'Armattan, 1995.
- 132.** Gurr, Robert, « Les Peuple contre Les Etats : Conflits Ethno politiques et évolution de L'Ordre Mondial ». International Studies Quartely, Vol. 38, Septembre 1994.
- 133.** Hartmu,t ELSENHAS, «Option Export- led et structures rentières dans les pays du sud de la méditerranée». dans Economie du Maghreb : L'impératif de Barcelone, CNRS éditions, Paris, 1998.
- 134.** Huntington, Samuel, « The Clash Of Civilization ». Foreign Affairs, Vol. 73, N° 3, Summer 1993.

- 135.** Jaidi, Larabi et Zaïm, Fouad, "L'industrie Marocaine face au défi du libre échange, enjeux, rôles des acteurs et contraintes de financement". dans: Economie du Maghreb, l'impératif du Barcelone, S/D du Abd el Khader Sid Ahmed, CNRS, 1998.
- 136.** Jannis, Sakellariou, « Le partenariat en matière politique et de sécurité dans le cadre du programme de travail de la conférence de Barcelone ». Dans : Sécurité et coopération entre l'Europe et le Proche et Moyen-Orient. Perspectives tuniso – allemandes, Tunis : édition Julia Emig, Fondation Friedrich Ebert, 1999.
- 137.** Julien, Thorel, « Le Couple Franco-allemand, Moteur De La Sécurité Européenne Lors De La Crise Yougoslave 1991-1995 ». in Allemagne d'aujourd'hui, politique, économie, Société, Culture, N 153, Juillet-Septembre 2000.
- 138.** Kamp ,Karl Heinz, « L'OTAN après Kosovo ange de paix ou gendarme du monde ». Dans Politique étrangère, Vol.64, N°2, Année 1999.
- 139.** Kelif, Amon, "La Réforme du Secteur des Hydrocarbures en Algérie". NAQD, éditée par La Société d'édition et d'administration Scientifique et Culturelle, Alger, N 12, Printemps/ été 1999.
- 140.** Khader, Bichara. «Coopération euro-arabe. Diagnostic et prospective». dans Politique Etrangère, Vol.49, N 4, 1984.
- 141.** Khader, Bishara, « Europe and the Arab Israeli Conflict 1973-1983 : An Arab Perspective ». In D.Allen and A.Pijpers, European Foreign Policy- Making and the Arab-Israeli Conflict. The Hague: Martinus Nijhoff Publishers, 1984.
- 142.** Khader, Bichara, "The Euro-Arab Dialogue 1972-1999 Twenty Years Of Diplomacy". Journal of Arab Affairs. Vol 12, N°1, Spring 1993.
- 143.** Lorca, Alejandro V, «The EU and the Mediterranean is an Us Versus Them Situation Inevitable? ». In The International Spectator. Vol, XXXI, N°3, July-September, 1996.
- 144.** le Morzellec, JOËLLE, « Le partenariat Euro- Méditerranéen : La consolidation d'une zone de paix et de stabilité ». dans : Le partenariat Euro- Méditerranéen : Le processus de Barcelone : Nouvelles perspectives. Paris: l'Armattan, 1995 .
- 145.** Martin, Gema -Munoz, «Le Défi de la Démocratisation sur la Rive Sud de la Méditerranée ». Dans Annuaire de la Méditerranée. Paris : Germ-Publisud. 1997.
- 146.** M, Boussetta.. « Implication Fiscales et Commerciales des Accords de Z.L.E. : Les Cas du Maroc avec L'U.E., la Tunisie et L'Egypt. ». Dans : Revue Marocaine d'Administration et du Développement Local. N°33 , Septembre 2000.

- 147.** Med, Bahous, "L'Appui Américaine, et ensuite". Le Quotidien d'Oran, N 1979, 16/07/2001.
- 148.** Moncef, Benslania, «Quelle Perspectives pour L'Espace Euro-méditerranéen à la Lumière da L'Accord entre la Tunisie et L'Union Européenne». Revue Etudes Internationales. Tunisie, N° 60, 1996.
- 149.** Miller, Gary, « An Integrated Communities Approach ». Journal of Arab Affairs, Vol 12, N° 1, Spring 1993.
- 150.** Mortimer, Robert, "Les Etats-Unis face à la situation Algérienne". Monde Machrek- Maghreb, N 149, Juil-Sept 1995.
- 151.** Mourji, Fouzi, « L'impact de l'instauration d'une zone de libre-échange sur l'économie ». Dans Options Méditerranéennes, Série B, N° 14.
- 152.** Nathalie, Fustier, «La Méditerranée. Nouveaux défis, nouveaux risques». sous la direction de Jean-François Daguzan et Raoul Girardet, Dans Politique Etrangère, Volume 61, N°1, 1996.
- 153.** Nordam, Jette, «Le dialogue méditerranéen: dissiper les malentendus et tablir la confiance». Dans Revue de L'OTAN, Vol°45, N°4, Juill-Aout 1997.
- 154.** Noureddine, Benfriha, «Les missions de l'OTAN à l'ère du nouvel ordre internationale». Dans IDARA, V°9, N°2, 1999.
- 155.** Ounaies, A.A . «l'U.M.A. et les Etats Unies ». Etudes Internationales, N° 71, 2/1999.
- 156.** Ounais, Abderraouf . "Sécurité et partenariat en méditerrané". Défense Nationale, N°1, janvier 2001.
- 157.** Paul, Bechat, J, " L'Europe de la défense". défense nationale, N° 6, juin 2000.
- 158.** Parsdorfer, Christine, "La politique méditerranéenne de l'UE". Dans D+C Développement et Coopération, N°. 3, Frankfurt: E+Z Entwicklung und Zusammenarbeit, Mai-Juin 1998.
- 159.** Peterson, Jaun, «Le prochain Concept Stratégique de L'OTAN». Dans Revue de L'OTAN, Vol°46, N°2, Eté 1998.
- 160.** Petrella, Ricardo, « Pax Triadica ». Le Monde Diplomatique, N°464, Novembre 1992.
- 161.** Rahal, Ali, Tahar Haroun, « Le partenariat maghreb arabe – Union européenne, quel avenir ? ». Revue Des Sciences Economiques et de Gestion, Université Ferhat Abbas, Setif, Algerie, 2003.

- 162.** Rapport de la section des relations extérieures, de la politique commerciale et du développement sur «La politique méditerranéenne de la Communauté européenne». in Communautés européennes, Assemblée consultative économique et sociale, La politique méditerranéenne de la Communauté européenne. Bruxelles, 1993.
- 163.** Ravel, Bernard, "L'Algérie entre La France et Les Etats-Unis". NAQD, éditée par La Société d'édition et d'administration Scientifique et Culturelle, Alger, N 12, Printemps/ été 1999.
- 164.** Renier, Yves, «Evolution Des Accords De L'UE Avec Les Pays Tiers Méditerranéens ». Dans Options Méditerranéennes, Série A, N° 30, Bruxelles: Le Centre International de Hautes Etudes Agronomiques Méditerranéennes (CIHEAM).
- 165.** Russett, Bruse and Sutterlin, James S., «The U.N. in a New World Order».1 Foreign Affairs, Vol. 70, N. 2, Spring 1991.
- 166.** Schmid, Dorothee, «Du processus de Barcelone à l'Union pour la Méditerranée». Dans: Questions Internationales. N°2067. Mars/Avril 2009.
- 167.** Sid Ahmed, Abdelkader, "Economies du Maghreb, L'Impératif de Barcelone". dans Revue Tiers Monde. Volume 40, N°159, année 1999.
- 168.** Sid Ahmed, Abd el Khader, "Perspective pour un partenariat euro- maghrebin". S/ direction de Michel Serceau, Halim Chergui, Agnès Guy, in Revue Panoramique, 3 trimestre, N°41, 1999.
- 169.** Sobh, Samir, «Vers un Maghreb Américain !». Arabies, N°153, Septembre 1999
- 170.** Solana, Javier, « Sommet de Washington : une alliance résolue entre dans XXI siècle ». Dans Revue de L'OTAN, Vol°47, N°1, Printemps 1999.
- 171.** Thierry, Desrues, "Le partenariat Euro- Méditerranéen ? Une approche illustrée par les cas Marocain et Tunisien", dans HERODOTE, N° 94, 3^e trimestre, 1999.
- 172.** TribalaM, t, "Immigration". Cahiers Français, N°291, Mai-Juin 1999.
- 173.** Troudi, Mohamed, «Quelle rôle pour l'Europe dans le règlement du conflit Israélo-palestinien ?». Dans : Revue Géostratégiques. N°8, Juillet 2005

3-المواد غير المنشورة:

أباللغة العربية :

- 174.** العايب، خير الدين، الأمن في حوض البحر الأبيض المتوسط في ظل التحولات الدولية الجديدة. (رسالة ماجستير)، جامعة الجزائر: معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية. 1995-1994.

- 175.** العربي، العربي، الطاقة في العلاقات المغاربية-الأوروبية: الجزائر- ليبيا. (رسالة ماجستير). جامعة الجزائر: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2004-2005 .
- 176.** تيمقونين، إبراهيم ، المغرب العربي في ظل التوازنات الدولية بعد الحرب الباردة. (رسالة ماجستير). جامعة الجزائر: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جوان 2005 .
- 177.** بابا، عبد القادر، سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة. (أطروحة دكتوراه)، جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2003-2004.
- 178.** بوراوي، ساعد، الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب) دراسة مقارنة. (رسالة ماجستير). جامعة الحاج لخضر باتنة: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم الاقتصاد، 2007-2008.
- 179.** بلجبل، عادل، التجربة الأوروبية في التعاون والتكامل الإقليمي. (رسالة ماجستير)، جامعة الحاج لخضر باتنة: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2009.
- 180.** بن بقاسم، سفيان، تسيير المديونية الخارجية وسياسات التصحيح الهيكلي في الدول النامية مع التركيز على حالتها الجزائر 1987-1994. (رسالة ماجستير). جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية، 1994-1995.
- 181.** بن زيوش، غالية، الهجرة والتعاون الأورو-متوسطي منذ السبعينيات. (رسالة ماجستير) جامعة الجزائر: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2005.
- 182.** محمود، فؤاد محمود ياسمين، المنطقة المثلى للعملة والإتحاد النقدي الأوروبي، تقييم الآثار على إقتصاديات دول البحر الأبيض المتوسط، مع دراسة حالة مصر. (أطروحة دكتوراه)، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم الاقتصاد، 2004.
- 183.** بن صايم، بونوار، مصادر التهديد الخارجية لأمن المغرب العربي. (رسالة ماجستير)، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2004.
- 184.** بن خليف، عبد الوهاب، المشروع التكاملي في المغرب العربي بين النظرية والتطبيق. (رسالة ماجستير) جامعة الجزائر: معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 1996-1997.
- 185.** بخوش، صبيحة، اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية: 1989-2007. (أطروحة دكتوراه). جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية. نوفمبر 2007.
- 186.** زايري، بلقاسم، الآثار الاقتصادية على الإقتصاد الجزائري لتكوين منطقة التبادل الحر ما بين الجزائر والإتحاد الأوروبي. (أطروحة دكتوراه)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، 2003-2004.
- 187.** حجار، عمار ، السياسة المتوسطة للاتحاد الأوروبي. (مذكرة ماجستير)، جامعة باتنة: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية. 2002.
- 188.** حكيمي، توفيق، الحوار النيوواقعي – النيولبرالي حول مضامين الصعود الصيني: دراسة الرؤى المتضاربة حول دور الصين المستقبلي في النظام الدولي. (رسالة ماجستير)، جامعة باتنة: كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2007-2008

- 189.** حسين، بومدين، مزايا وتكاليف الاتفاقيات الأوروبية المتوسطية. (رسالة ماجستير)، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان: كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، 2003-2002.
- 190.** كشوط، رفيق، الدفاع الأوروبي المشترك والمستقبل. (رسالة ماجستير). جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2006-2005.
- 191.** لوصيف، سعيد، واقع ومستقبل الدولة الوطنية ضمن رهانات وتحديات مرحلة ما بعد الحرب الباردة. (رسالة ماجستير)، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2009.
- 192.** موني، عليو، السياسة الأمريكية في منطقة شمال إفريقيا بعد الحرب الباردة. (رسالة ماجستير)، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2002/2001.
- 193.** مزيان، رياض، الحلف الأطلسي كأداة لتنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية: دراسة حالة حرب الخليج الثانية. (مذكرة ماجستير)، جامعة الحاج لخضر باتنة: قسم العلوم السياسية، 2005-2004.
- 194.** ناجي، عمارة، العلاقات الاقتصادية والسياسية بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون لدول الخليج العربي. (أطروحة الدكتوراه)، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية. ديسمبر 2007.
- 195.** عطيش، يمينة، البعد الأمني في العلاقات الأوروبية المتوسطية. (رسالة ماجستير). جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام. 2008-2007.
- 196.** عمورة، جمال، دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأوروبية المتوسطية. (أطروحة دكتوراه)، جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2006-2005.
- 197.** رابيح، فضيل، التكامل الاقتصادي الأرومغربي بين العولمة والإقليمية. (أطروحة دكتوراه)، جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2004.
- 198.** روابح، عبد الباقي، المدونية الخارجية والاصلاحات الاقتصادية في الجزائر: دراسة مقارنة. (أطروحة دكتوراه)، جامعة العقيد الحاج لخضر باتنة: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2006-2005.
- 199.** شريط، عابد، دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأوروبية-متوسطية: حالة دول المغرب العربي. (أطروحة دكتوراه). جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2004-2003.
- 200.** الغنامي، عبد السلام، المتغيرات الدولية الجديدة وأثرها على النظام العربي في ضوء حرب الخليج الثانية. (رسالة ماجستير)، جامعة الجزائر، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 1999.

ببالغة الأجنبية :

- 201.** Bouzelgha, Karim, Maroc-Union Européenne: vers un statut avancé. (Master II recherche: Droit des Relations Economiques Internationales), France : Université de Cergy Pontoise Année 2007-2008.
- 202.** Essebbani, Bouchra, La Coopération entre le Maroc et l'Union Européenne de L'association au Partenariat. (THÈSE en vue de l'obtention du grade de Docteur en

Sciences Politiques), Université Nancy2 : Faculté. de Droit, Sciences Économiques et Gestion; École Doctorale des Sciences Juridiques, Politiques Économiques et de Gestion, Présentée et soutenue publiquement le 10 Mars 2008

203. El Kadi, Sania, L'Union pour la Méditerranée : une nouvelle donne géopolitique. (Mémoire de Master2), Université de Paris11 : Ecole Nationale D'Administration, Option Diplomatie et Négotiation. 2007-2008.

204. Nicot, Anne Laure, La Politique Européenne De Sécurité Et De Défense De Nice à L'après Séville. (Mémoire De Fin D'Etudes). France : Institut D'Etudes Politiques De Lyon, Section Internationale. 2001-2002